الجمعة 2 نيسان 2021
العدد 4310 السنة الخامسة عشرة
Vendredi 2 avril 2021 nº 4310 15ème année

20 صفحة
2000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

اليمن

«القاعدة» الوكيل «الرسمي» للسعودية
مساندة تركية لـ«الاخوان» في مأرب

12

وزير الماليّة: سلامة يكذب بشأن التدقيق الجنائي [3]

عون يؤكد الموافقة على حكومة من 24 وزيراً
بلا ثلث معطّل

مبادرة برّي: خرق لا يكفي للتأليف [4]

(مروان بو حيدر)

جريمة تطيير الـ«كابيتال كونترول»

«تهريب» أكثر من 7 مليارات دولار

[3 ـ 2]

قضية

«تفنيصة» الامتحانات الرسمية
إنقاذ الطلاب أم ماء الوجه؟

6

الحدث

الاتفاق الصيني ـ الإيراني يستنفر تل أبيب

14

تحتجب «الأخبار» يومي السبت والاثنين لمناسبة عيد الفصح

فلسطين

خطّة «فتح» البديلة
استغلال الانتخابات لإضعاف البرغوثي

15

على الغلاف

جريمة تطيير الـ«كابيتال كونترول»: «تهريب» أكثر من 7 مليارات دولار عام 2020

14 ملياراً و274 مليون دولار أميركي، هي قيمة التراجع بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان سنة 2020، دُفع منها فقط 6 مليارات و400 مليون دولار لدعم استيراد المواد الرئيسية. أما الـ 7 مليارات و874 مليون دولار المتبقية، فقد «أهدرها» مصرف لبنان على مدفوعات لا يستفيد منها الاقتصاد المحلّي، الجزء الأكبر من هذه الدولارات، ومصدرها حسابات المودعين، حُوّل إلى الخارج لمصلحة زمرة «حزب المصرف». الثغرة الرئيسية في ما يجري، سببها غياب قانون لتقييد التحويلات يمنع «تبذير» الدولارات المُتبقية، فيما تستمر المصارف في ممارسة التشبيح على صغار المودعين

قيمة تحويلات الودائع الائتمانية بلغت 5 مليارات دولار (مروان بو حيدر)

ليا القزي

في بلدٍ يُعدّ فيه الدولار «عملته الرئيسية»، يتحوّل النقص في الأوراق الخضراء إلى أزمة كُبرى. الأفراد يُصابون بهلَع، ويهرعون إلى استبدال الليرة اللبنانية بالدولارات بحثاً عن «ثقة». أما السلطتان السياسية والنقدية (مصرف لبنان)، فيُنتظر منهما ـ منطقياً ـ أن تضعا خطّة لإدارة فترة الطوارئ، عبر توزيع ما تبقّى من دولارات لديها بطريقة استراتيجية حسب الأولويات الاجتماعية ـ الاقتصادية للمجتمع. لكن... العكس هو ما حصل، حين قرّر المسؤولون في الدولة اللبنانية أن يُطلقوا النار على أرجل السكّان والاقتصاد، عبر تبذير الدولارات. منذ آب 2020، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة لا يُوفّر مُناسبة إلّا يُهدّد فيها بالتوقف عن دعم استيراد المحروقات والقمح والدواء وبعض المواد الغذائية، لأنّه لم يعد في حوزته ما يكفي من دولارات، وبسبب «حرصه» على عدم المسّ بما يُسمّيه «حساب الاحتياطي الإلزامي» (يُعلن سلامة أنّه أصبح ما بين الـ 15 والـ 16 مليار دولار، لكن هناك شكوك عدّة حول الرقم الذي يرفض سلامة أن يُطلع أحداً رسمياً عليه). حجّة حاكم «المركزي» لتقديس «الاحتياطي» أنّه مُلك للمودعين، وبالتالي لا يجوز التصرّف به، هو الذي تعاون مع المصارف على إهدار ودائع بقيمة تبلغ 120 مليار دولار أميركي، ثمّ صحا على «حماية 15 مليار دولار». لكنّ مصرف لبنان لا يجد حرجاً في الوقت نفسه من زيادة تحويلاته إلى الخارج بالدولار الأميركي بما يفوق المبلغ المُخصّص لهذه الاحتياجات الرئيسية. أكثر من 7 مليارات دولار أميركي، حُوّلت من مصرف لبنان إلى الخارج لم يُشترَ بها مازوت وبنزين وقمح ودواء... بل إنّ القسم الأكبر من دولارات المودعين لدى «المركزي» حُوّل إلى حسابات بعض المحظيين.

تُشير أرقام وزارة المالية (منشورة على موقعها الإلكتروني) إلى أنّ إجمالي الاستيراد بلغ بين كانون الثاني 2020 وتشرين الثاني 2020، 10 مليارات و78 مليون دولار أميركي. وقد انخفض الاستيراد بشكل عام، بنسبة 42,1% مقارنةً بين كانون الثاني وتشرين الثاني 2020 والفترة نفسها من عام 2019. التقديرات تُشير إلى أنّ كلفة الاستيراد ارتفعت في نهاية العام الماضي إلى ما يُقارب الـ11 ملياراً ونصف مليار دولار أميركي، وفق الإحصاءات غير الرسمية. من ضمن إجمالي كلفة الاستيراد، تندرج قيمة دعم استيراد المحروقات ـ القمح ـ الدواء ـ المواد الغذائية، والتي بلغت بحسب اللجنة المُكلفة بحث مُستقبل «الدعم»، 6 مليارات و400 مليون دولار العام الماضي. يبقى 5 مليارات و100 مليون دولار (من أصل الـ 11 ملياراً ونصف مليار دولار) استُخدمت أيضاً لتمويل الاستيراد. من أين دُفعت؟ أتى بها التجّار من السوق، حين فرض عليهم مصرف لبنان والمصارف الإتيان بـ«الدولارات الطازجة» لفتح حسابات تجارية.

في المقابل، يُظهر حساب «التغيّرات المالي»، تراجعاً بقيمة 14 ملياراً و274 مليون دولار أميركي لدى مصرف لبنان في سنة 2020. يقود ذلك إلى أنّ «المركزي» الذي دفع 6 مليارات و400 مليون دولار لتمويل استيراد مواد رئيسية، «تبخّرت» من حساباته خلال الفترة ذاتها، 7 مليارات و874 مليون دولار أميركي إضافية. هذا «النقص» المُسجّل في أرقام مصرف لبنان الرسمية، لم يُستخدم للاستيراد أو لخدمة الاقتصاد المحلّي، ولا تُعرف وُجهته الحقيقية، من اللافت أنّه خلال العام الذي شهد انهيار النموذج الاقتصادي، ودخل فيه لبنان أسوأ أزمة مالية ونقدية واقتصادية في تاريخه، استمر مصرف لبنان في رعاية حركة التحويلات الأجنبية كما لو أنّ البلاد لا تزال بألف خير، أو كأنّه قادرٌ على تعويض الخسائر بالدولارات.

أين صُرفت الـ 7 مليارات و874 مليون دولار؟ «الاحتمالات عديدة»، يجيب خبيرٌ مالي:

ـ التزامات خارجية على الدولة، كعقود صيانة مثلاً. لكن هذه المصارف، في الحدّ الأقصى، لا تصل إلى 500 مليون دولار أميركي؛

ـ تحويلات من حسابات لدى المصارف اللبنانية إلى حسابات في الخارج؛

ـ تسديد ودائع ائتمانية وودائع للقطاع الخاص غير المُقيم (أي تحويلات إلى الخارج).

ما هي الودائع الائتمانية؟ بقصد أحد الأشخاص اللبنانيين مصرفاً في سويسرا طالباً فتح حساب بمليون دولار. تُقبل الوديعة من دون إدراجها في ميزانية المصرف، حتى لا تُشكّل أعباءً إضافية على الاقتصاد، ولكن يتم الاتفاق بين الزبون والمصرف على إعادة توظيفها في أدوات مالية مختلفة. ما حصل مع سياسيين ورجال أعمال لبنانيين، أنهم اتفقوا مع مصارف أجنبية ـ وتحديداً في سويسرا ـ على إعادة توظيف هذه الودائع لدى المصارف اللبنانية ليستفيدوا من الفوائد المرتفعة التي كانت تُدفع على ودائع الدولار. اللافت في الودائع الائتمانية أنّ هوية الزبون تبقى سرّية، وتُحصر العلاقة بين المصرفين. مثلاً يعرف المصرف اللبناني أنّه استقبل وديعة من المصرف السويسري، من دون أن يُدرك وجود طرف ثالث هو شخص لبناني. يُخبر الخبير المالي أنّه في بداية الأزمة «ضغط هؤلاء لتحويل ودائعهم من لبنان إلى حساباتهم في سويسرا، تحت حجّة أنّ رفض التحويل سيؤدي إلى رفع دعاوى إفلاس ضدّ المصارف اللبنانية». وبحسب الوزير السابق منصور بطيش، بلغت قيمة هذه التحويلات 5 مليارات دولار، «هي غير الـ 6 مليارات دولار التي حُوّلت إلى الخارج بين 19 تشرين الأول و28 كانون الأول 2019، وتحدّث عنها في حينه المدير العام السابق لوزارة المالية، الآن بيفاني». بطيش يشكو أيضاً آلية الدعم بشكلها الحالي، لأنها «لا تحقّق الهدف الرئيسي منها، أي دعم الأسر الفقيرة، ونحن مع أن يكون الدعم مُباشراً للأسر عبر تقديمات

> **المسؤولية الكبرى تتحمّلها السياسة النقدية، وضعف سياسة الدولة، وغياب الرقابة**

مُباشرة، لا تُكلّف سنوياً أكثر من مليارَي دولار. لكن مصرف لبنان الذي يشنّ معركة ضدّ الدعم، بذريعة كلفته الكبيرة إلى الخارج».

من يُراقب هذه التحويلات؟ يوضح بطيش أنّ المسؤولية في هذا الملفّ «لا تقع حصراً على المصارف، بل المسؤولية الكبرى تتحمّلها السياسات النقدية التي ينتهجها مصرف لبنان، وضعف السياسة العامة للدولة، وغياب الدور الرقابي»، مؤكّداً أنّ «مصدر كلّ الأرقام هو مصرف لبنان. كيف يتمكّن من إصدار أرقام ميزان المدفوعات دورياً، ويُحدّد الأموال التي دخلت إلى البلد ولكن يتم الاتفاق بين الزبون والمصرف على إعادة توظيفها في أدوات مالية مختلفة. ما حصل مع سياسيين ورجال أعمال لبنانيين، أنهم اتفقوا مع مصارف أجنبية ـ وتحديداً في سويسرا ـ على إعادة توظيف هذه الودائع لدى المصارف اللبنانية ليستفيدوا من الفوائد المرتفعة التي كانت تُدفع على ودائع الدولار. اللافت في الودائع الائتمانية أنّ هوية الزبون تبقى سرّية، وتُحصر العلاقة بين المصرفين. مثلاً يعرف المصرف اللبناني أنّه استقبل وديعة من المصرف السويسري، من دون أن يُدرك وجود طرف ثالث هو شخص لبناني. يُخبر الخبير المالي أنّه في بداية الأزمة «ضغط هؤلاء لتحويل ودائعهم من لبنان إلى حساباتهم في سويسرا، تحت حجّة أنّ رفض التحويل سيؤدي إلى رفع دعاوى إفلاس ضدّ المصارف اللبنانية». وبحسب الوزير السابق منصور بطيش، بلغت قيمة هذه التحويلات 5 مليارات دولار، «هي غير الـ 6 مليارات دولار التي حُوّلت إلى الخارج بين 19 تشرين الأول و28 كانون الأول 2019، وتحدّث عنها في حينه المدير العام السابق لوزارة المالية، الآن بيفاني». بطيش يشكو أيضاً آلية الدعم بشكلها الحالي، لأنها «لا تحقّق الهدف الرئيسي منها، أي دعم الأسر الفقيرة، ونحن مع أن يكون الدعم مُباشراً للأسر عبر تقديمات

> **المسؤولية الكبرى تتحمّلها السياسة النقدية، وضعف سياسة الدولة، وغياب الرقابة**

وتلك التي خرجت منه؟ لكن في لبنان تحوّلت السرية المصرفية فقط إلى ذريعة للتهرّب الضريبي».

تسلّط أرقام التحويلات الضوء مُجدّداً على أهمية الإسراع في إقرار قانون القيود على التحويلات المالية، والحاجة إليه «أكثر ممّا كانت في تشرين الأول 2019. بعد صدور الكابيتال كونترول، هُرّب خارج البلد أكثر من 12 مليار دولار منذ اندلاع الانتفاضة». يقول بطيش إنّ «المُجرمين القيّمين على الشأن العام طيّروا الكابيتال كونترول حتى يستمر تهريب الأموال».

المصارف «تهرّب» أيضاً

أرقام الأموال «المهرّبة» التي تَظهر في ما ينشره مصرف لبنان، لا تشمل ما تتولى المصارف «تهريبه» أيضاً. ورغم أن صافي موجوداتها من العملات الأجنبية سجّل ارتفاعاً عام 2020، بحسب ما ينشره مصرف لبنان، فإنّ ذلك لا يعني أنها لم تُحوّل مبالغ إلى الخارج، وفقاً لمشيئة أصحابها ومصرف لبنان وشركائهم ورعاتهم. ويذكّر خبراء وعاملون في القطاع المصرفي بأنه في غياب قانون القيود على التحويلات («كابيتال كونترول»)، لا يوجد ما يمنع المصارف من إجراء التحويلات إلى الخارج. وهذه المصارف لا تجد أي حرج في المطالبة، علناً، بتحويل أموال إلى الخارج. ففي كتاب أرسلته إلى مصرف لبنان، أمس، طالبت بتحويل الأموال التي تفيض عن «الاحتياطي الإلزامي» في مصرف لبنان، إلى حساباتها في الخارج. البنوك التي بدّدت عشرات المليارات من أموال المودعين، نتيجة سوء أمانتها وحصرها أكثر من ثلثَي عملها ـ على مدى السنوات السابقة للانهيار ـ بإيداع الأموال في مصرف لبنان (طمعاً بفوائده المرتفعة)، وضعت طلبها الجديد في إطار الحرص على أموال المودعين!

تقرير

وزير الماليّة: سلامة يكذب بشأن التدقيق الجنائي

أربعة أشهر مرّت على إقرار قانون رفع السرية المصرفية من دون أن يسلك التدقيق في مصرف لبنان طريقه نحو التنفيذ. عقبات بالجملة تواجه الانطلاقة. أبرزها: المراسلات التي لا تنتهي والتي تدور في حلقة مفرغة يبدو أن لا وظيفة لها سوى كسب الوقت. كل ذلك يجري في ظل تأكيد جميع الأطراف التعاون مع شركة التدقيق! لكن أمس صار «النقاش» علنياً. رياض سلامة أكد أنه سلّم كل حسابات مصرف لبنان إلى شركة التدقيق، وغازي وزني كذّبه معتبراً كلامه يجافي الواقع لأن ما سُلّم ليس سوى 42 في المئة من المعلومات المطلوبة. مقابل الامتناع عن تسليم أغلب المستندات، ومن بينها معلومات خاصة بالمصرف، كهيكليته والأنظمة المحاسبية وقواعد الحوكمة لديه...

أيلي الفرزلي

الخلاف العلني بين وزارة المالية وحاكم مصرف لبنان بشأن التدقيق الجنائي لا يعني سوى المزيد من العرقلة لملفّ كلما تقدّم الوقت ازداد تعقيداً. يخرج رياض سلامة ببيان يؤكد فيه قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان التعاون مع شركة التدقيق، ثم يُمرّر إشارة إلى أنه سلّم كل حسابات المصرف المركزي في 13 تشرين الأول الماضي. وفيما تفترض مصادر متابعة أن بيان سلامة كان بمثابة رد على موقف رئيس الجمهورية الذي تحدّث أول من أمس (في مقابلة مع الزميل أدم شمس الدين نُشرت على موقع «الجديد») عن مماطلة تحول دون انطلاق التدقيق الجنائي، إلا أن ذلك لم يمنع أن يُستفزّ وزير المالية غازي وزني، الذي يدرك أن مضمون البيان لا يختلف عن مضمون الكتاب الأخير الذي وصله من مصرف لبنان. ولذلك، أصدر وزني بياناً، عبر «تويتر»، يُكذّب فيه كلام سلامة، جازماً أن ما سلّمه في ذلك التاريخ لم يكن سوى جزء يسير من المعلومات التي طلبتها شركة «الفاريز أند مارسال» المكلّفة التدقيق في حسابات المصرف المركزي.

معركة التدقيق الجنائي، التي وصفها رئيس الجمهورية بمعركة تحرّر، «رح تصير»، كما قال للزميل شمس الدين. لكن ذلك لا يحجب حقيقة أن «شغل كان بينعمل بأسبوع، صرلهم 4 أشهر مراسلات ومكاتيب، وبعدها الناس بتسأل مين ما بدّو التدقيق الجنائي؟». الذين يريدون التدقيق الجنائي هم حكماً قلّة. والأربعة أشهر التي مرّت منذ إقرار القانون الرقم 200 حفلت بمراسلات لا وظيفة لها سوى تضييع الوقت. أما التأكيد المستمر لمصرف لبنان على التعاون مع التدقيق، فلم يُترجم بتلبية طلبات شركة «الفاريز أند مارسال» لمعاودة عملها. والشركة سبق أن أوردت هذه الطلبات في كتابين منفصلين إلى وزارة المالية (2021/1/6 و2021/2/28). وطلبت الشركة أن يقدّم مصرف لبنان دليلاً ملموساً على التعاون معها، من خلال إرساله المعلومات التي كان قد رفض تسليمها سابقاً إلى وزارة المالية، على أن تقوم الأخيرة بمطابقتها، ومن ثم إرسالها إلى الشركة لتقييمها. فإذا كانت كافية لبدء التدقيق، تبلّغ قرارها النهائي إلى الحكومة اللبنانية بالتعاقد من جديد أو لا.

كل ما سبق يعني ببساطة أن فترة الانتظار الطويلة قد تنتهي برفض الشركة استكمال عملها، ما يحتّم بالتالي البحث عن شركة جديدة تتولى المهمة، وبالتالي الحاجة إلى أشهر إضافية.

بالنتيجة، لم يكن البيان الذي أصدره حاكم مصرف لبنان، والرد الذي أصدره وزير المالية، سوى استكمال للخلاف «الرسمي» الذي كان قد انطلق عقب الكتاب الذي أرسله حاكم مصرف لبنان إلى وزير المالية، وكتاب الرد الذي أرسله غازي وزني إلى رياض سلامة.

ففي 24 آذار الماضي، وعقب جلسة المجلس المركزي للمصرف، راسل سلامة وزير المالية، ليبلغه أن المجلس المركزي اتخذ قراراً ثانياً بشأن التعاون مع شركة التدقيق الجنائي «الفاريز أند مارسال» (القرار الأول صدر في 10 شباط الماضي)، يؤكد فيه التزام المصرف التعاون مع الشركة ووضع الحسابات التي لها علاقة بكامل حسابات الدولة وحسابات المصارف بتصرف وزير المالية.

وأشار المصرف في كتابه إلى أنه سلّم كلّ الحسابات العائدة له، بتاريخ 13 تشرين الأول 2020 إلى وزير المالية، بواسطة مفوض الحكومة لدى مصرف لبنان. وأكد أنه «على أتمّ الاستعداد لتأمين كل التسهيلات التي تؤمن للشركة المعنية البدء بعملية التدقيق». ولهذه الغاية، «يرى المجلس المركزي أن من الأنسب وضع حاسوب مستقل تحت تصرف الشركة تنزّل عليه المعلومات كافة المطلوبة من الأخيرة». وكما في كل الكتب التي سبقت، أعاد المصرف التشديد على ضرورة عدم استعمال هذه المعلومات إلا ممن له الصفة بذلك وضمن الشروط وللغايات التي أعطيت من أجلها، وعدم مشاركة هذه البيانات مع أي جهة داخلية أو خارجية باستثناء الجهة التي تعاقد معها حصراً.

كتاب مصرف لبنان وصل إلى وزارة المالية بعد خمسة أيام من إصداره، أي في 29 آذار، وقد ردّ وزير المالية عليه،

> **المجلس المركزي يوافق على وضع حاسوب بتصرف شركة التدقيق!**

أمس، مؤكداً ما جاء في بيانه عبر «تويتر»، لناحية رفضه إشارة المصرف إلى أنه سلّم حساباته كاملة. فقد أوضح وزني أن ما سلّمه مصرف لبنان ورقياً إلى وزارة المالية «هو ليس حسابات عائدة لمصرف لبنان، وإنما هي عبارة عن مستندات ومعلومات مطلوبة من شركة «الفاريز أند مارسال» في قائمة المعلومات (Information Request List)». وذكّر بأن هذه المعلومات «لم تكن وفقاً لتقييم الشركة كافية حتى للبدء بعملية التدقيق الجنائي، كما أن عدم كفاية المستندات دفعها إلى إنهاء العقد الموقّع مع الوزارة بتاريخ 20 تشرين الثاني 2020». وعليه، فقد أكد وزني أن ما سُلّم لوزارة المالية من معلومات لا يشكل إلا جزءاً متواضعاً من المعلومات المطلوبة بموجب قائمة المعلومات التي تضمّنت طلب معلومات حول: الحسابات، المعلومات والأنظمة المحاسبية، هيكلة المصرف وعمله التنظيمي، قواعد الحوكمة والمراقبة المعتمدة لديه، البنية التحتية لتكنولوجيا جمع المعلومات، وكذلك المعدات الإلكترونية لدى المصرف.

وذكّر وزني بكتاب أرسله سلامة إلى الوزارة في 14 تشرين الأول 2020 يؤكد فيه صراحة أنه تم إيداع 42 في المئة من المستندات المطلوبة وأن الباقي يتعارض تسليمه أو إفشاء المعلومات المتعلقة به مع القوانين المرعية الإجراء، وأنه لا يمكن الإجابة عن البعض منها لارتباطها بطلب الشركة الوجود في حرم المصرف، وهو ما كان قد رفضه المصرف رفضاً قاطعاً.

وسأل وزني: هل يمكن في ضوء التعاون المنشود، وفي ضوء أحكام قانون رفع السرية المصرفية لضرورات التدقيق، أن تتوقع المالية تسلّم الـ 58 في المئة الباقية من المستندات لتقوم بمطابقة المعلومات المقدمة من مصرف لبنان مع قائمة المعلومات المطلوبة من «الفاريز»؟ إذا تحقق ذلك، فإن الخطوة الثانية يُفترض أن تكون إعلام الشركة بنتائج هذه المطابقة وفقاً لما اقترحته لإعادة بناء الثقة التي انعدمت من خلال تعاملها مع مصرف لبنان ولكي تقوم بعد تقييمها باتخاذ قرارها النهائي؟

وعليه، أعاد وزني التأكيد أن «ما اعتبره المجلس المركزي تسليماً للحسابات هو واقعة غير صحيحة ومناقضة للواقع». وردّاً على اقتراح المجلس المركزي وضع حاسوب مستقل بتصرف الشركة، قال وزني إن ما تطلبه الأخيرة منذ بدء عملها هو التمكن من الولوج إلى نظام المحاسبة الخاص بالمصرف المركزي والوجود في مبنى المصرف لعدم توجّب إخراج المستندات إلى خارج المبنى للتمكن من القيام بمهامها، وليس حاسوباً مستقلاً يوضع تحت تصرفها.

حتى إشارة المصرف إلى وجوب احترام سرية المعلومات وضرورة عدم استعمالها إلا من له صفة وعدم مشاركتها مع أي جهة خارجية أو داخلية، لم يمررها وزني، فأشار إلى أن ذلك «ليس إلا تخوّفاً في غير محله». ماذا بعد هذا النقاش الحادّ بين وزارة المالية ومصرف لبنان؟ الجولة المقبلة ستكون في الاجتماع الافتراضي الذي سيعقده الطرفان مع شركة «الفاريز أند مارسال»، والذي أكدا أهميته. فهل يكون الانطلاقة الفعلية للتدقيق الجنائي أم يكون جولة جديدة نحو مزيد من التعطيل؟

وزير المالية: «لقة الفاريز» بمصرف لبنان معدومة (هيلم الموسوي)

علم وخبر

«مكتب سياسي» للراعي

بات للبطريرك بشارة الراعي فريق من المستشارين، بصورة أشبه ما تكون بالمكتب السياسي. فغداة تفرغ الوزير السابق سجعان قزي ليكون عقل الراعي السياسي الذي يمدّه بالأفكار والطروحات التي يعبّر عنها حالياً، عمد قزي إلى تأليف مجموعة لتكون الى يمين البطريرك، وهي مؤلفة من مستشاريه الدائمين أي القزي نفسه وروجيه ديب وشارل الحاج وآخرون. وعيّن قزي نفسه منسّقاً للفريق. مهمّة هذه المجموعة أن تعمل ضمن إطار رسمي على تمثيل الراعي في النشاطات وعلى الاجتماع بالنيابة عنه مع الأحزاب السياسية والشخصيات، على أن هدفها توسيع دائرة المناديين بشعارات الراعي، وأوّلها الحياد.

ساعة استاذ «الروح القدس» بـ 6 دولارات!

من دون أن تُبلغ الموظفين والأساتذة بتغيير عقود العمل، عمدت جامعة الروح القدس ـ الكسليك إلى تعديل عملة الدفع من الدولار الأميركي إلى الليرة اللبنانية. فبعدما كان الأساتذة يتقاضون 50 دولاراً عن كلّ ساعة تعليمية، قامت إدارة الجامعة في المرحلة الأولى بدفع ما يُعادلها بالليرة اللبنانية وفق سعر صرف 1507 ليرات، من دون أي تعديل في نصّ العقود، فبقيت ساعات الدراسة تُحسب بالدولار الأميركي. لم يعترض الأساتذة لاعتبارهم أنّ قيمة رواتبهم محفوظة بالدولار في حال تغيير سعر الصرف الرسمي. لكن في الفصل الدراسي الجديد، عدّلت الإدارة من صيغة العقود، ليُدرج فيها أنّ قيمة الساعة التدريسية باتت 75 ألف ليرة، أي 6 دولارات بحسب سعر صرف الليرة في السوق!

القضاء لا يعترف بتراخيص البلديات

يشكو المواطنون في الأطراف من عدم إمكانية تسجيل منازلهم التي شيّدوها بموجب رخصة بلدية، مُنحت لهم بناءً على قرار لوزارة الداخلية التي أعطت البلديات حقّ منح هذه التراخيص، على أن لا تزيد مساحة المنزل على 150 متراً. وقد فوجئ مالكو المنازل، وهم بالآلاف، بأنّ قضاة عقاريين يرفضون التوقيع على عقاراتهم، طالبين تسجيلها في التنظيم المدني، الأمر الذي يكبّدهم دفع ملايين الليرات لتسوية تراخيصهم التي اعتُبرت بحكم المخالفة.

المشهد السياسي

عون يؤكد الموافقة على حكومة من 24 وزيراً بلا ثلث معطّل

مبادرة برّي: خرق لا يكفي للتأليف

مبادرة الرئيس نبيه بري لا تزال على الطاولة، بوصفها نافذة لتأليف الحكومة. الخرق الذي حقّقته حتى اليوم كبير. فمن حيث المبدأ، وافق الرئيس سعد الحريري على حكومة الـ 18 وزيراً، ووافق رئيس الجمهورية على التخلّي عن الثلث زائداً واحداً. لكن، دون التقدم تفاصيل قد يؤدّي أيّ منها إلى تطيير الحكومة. إلا إذا كان الخارج قد أطلق صافرة التأليف السريع

غادر الرئيس سعد الحريري إلى الإمارات لساعات. تلك إشارة سلبية، وإن حاول المستشار الإعلامي للرئيس المكلف، الزميل حسين الوجه، تغليفها بإطار من الإيجابية: «لا يتحجّجنّ أحد بسفر الرئيس الحريري، هو غادر لساعات وهاتفه معه، فإذا وافقوا على المبادرة يمكنهم الاتصال به ليعود». ماذا يعني ذلك؟ هل وافق الحريري على مبادرة الرئيس نبيه بري أصلاً؟ على الأقل، تلك كانت إشارة أولى إلى أنه قد يسير بحكومة الـ 24 وزيراً. لكن، على المقلب الآخر، خلق كلام بري أمس أمام وزير الصحة العراقي والوفد المرافق، معطوفاً على سفر الحريري، حالة عدم اطمئنان لدى العونيين. قال بري: «للأسف، لبنان مهدّد بالانهيار إذا ما بقي الوضع على ما هو عليه من دون حكومة، إذ لا يمكن الوصول الى شاطئ الأمان من دون سلطة تنفيذية تتحمّل مسؤولياتها في منع سقوط لبنان لا سمح الله». وقد تساءلت مصادر عونية على الأثر: هل هذا التصريح جاء بعدما لمس من الحريري أنه غير مستعجل بعد على التأليف أو أنه غير قادر عليه؟ الإجابة عن السؤال قد لا تتأخر، فعلى مهمّات طرا على الملف أمس. تمثل الأول في تباحث الرئيس إيمانويل ماكرون وولي العهد

التيار الوطني الحرّ سيمنح الثقة لأيّ حكومة يوافق عليها رئيس الجمهورية

مصادر بعبدا: باريس محرّرة على تسمية وزراء بنفسها في الحكومة المقبلة

(هيثم الموسوي)

السعودي محمد بن سلمان في الملف الحكومي اللبناني، وإعلان الرئاسة الفرنسية أن الطرفين يتشاركان «الرغبة نفسها في رؤية حكومة ذات مصداقية» في لبنان لإخراجه من أزمته الحادّة. وتمثل الثاني بإعلان ألمانيا مساء عن خطة ستقترحها في السابع من نيسان الجاري قيمتها عدة مليارات من الدولارات لإعادة بناء مرفأ بيروت ومحيطه. وبحسب «رويترز» فإن الخطة المقترحة تتطلب حكومة لبنانية جديدة تملك تفويضاً بإجراء إصلاحات.

على المقلب الآخر، فإنّ العاملين على خط المبادرة، أي الرئيس نبيه بري والنائب السابق وليد جنبلاط وحزب الله، يتعاملون مع التقدم المنجز بحذر. فبري وجنبلاط حصلا على موافقة مبدئية من الحريري على زيادة عدد الوزراء إلى 24 وزيراً، وحزب الله حصل على موافقة مبدئية من النائب جبران باسيل على صيغة «3 ثمانات»، بحيث لا يحصل أي فريق على الثلث زائداً واحداً. لكن ذلك قد يضيع تحت وقع الخلافات التفصيلية.

لكن بالرغم من كل ذلك التطور، فإن رئاسة الجمهورية لم تتلقّ أي اتصال من بري بعد لمناقشة مبادرته. كما لم تسمع من الرئيس المكلف أي جديد بشأن تشكيلته الحكومية. وردّاً على عبارة «هاتفه في جيبه»، تسأل مصادر بعبدا: أليس الرئيس المكلف من يفترض أن يقدم تشكيلة إلى رئيس الجمهورية، وبالتالي فإن المطلوب منه استعمال هاتفه لأخذ موعد من

تقرير

المحقّق العدلي يطلب الاستماع إلى الصرّاف

استدعى المحقّق العدلي في جريمة تفجير المرفأ، القاضي طارق البيطار، وزير الدفاع السابق يعقوب الصرّاف للاستماع إلى إفادته يوم الثلاثاء المقبل، إثر المقال الذي نشرته «الأخبار» قبل أيام عن معطيات ومعلومات لدى الوزير الصرّاف أهملها المحقّق العدلي السابق فادي صوّان. وكان الأخير قد رفض الاستماع إلى الصرّاف الذي وجّه إليه كتاباً رسمياً عبر وزارة العدل، يقول فيه إن لديه معلومات يرى أنها تفيد التحقيق.

(الأخبار)

رئاسة الجمهورية، إلا إذا كان يعتقد فعلاً بأن الرئيس هو من يفترض به أن يشكّل الحكومة ويتصل به.

مع ذلك، وبعيداً عن الشكليات، فقد تم إبلاغ رئيس المجلس بانفتاح رئيس الجمهورية على الأفكار المطروحة. وأكد عون لبرّي عبر موفدي البطريرك بشارة الراعي أنه لا يريد الثلث المعطّل ومع أي صيغة تحترم التوازنات الدستورية.

وفي هذا الصدد، اعتبرت المصادر العونية أن الرئيس يعتبر أن التسمية الأصح للصيغة المطروحة هي 8+8+1+7 (وزراء الرئيس والطاشناق). لكن من الضروري الالتفات، بحسب المصادر نفسها، إلى أن الأمر يجب ألا يحصر بالحديث عن التقسيمة، بل عمّن يسمي الوزراء. فهل المقصود أن يسمّي الرئيس وزراءه السبعة، أم أن الحريري يريد أن يسمّي هنا أيضاً؟ هذا يعني أننا لا نزال مكاننا كما في صيغة الـ 18. لذلك أي مبادرة حول الـ 24 وزيراً يجب أن تتضمن بوضوح موضوع من يسمي الوزراء وليس فقط عدد الوزارات وتقسيم الحقائب على الأطراف.

كل ذلك يؤشر إلى أن ثمة أسئلة لا تزال عالقة بلا إجابات. هل يزور الرئيس بري قصر بعبدا ليطلع رئيس الجمهورية على تفاصيل مبادرته؟ من أي ثلث سيكون وزير الداخلية؟ ثم، إذا كانت حصة رئيس الجمهورية ثمانية وزراء مسيحيين، من بينهم وزير الطاشناق، فمن يسمّي الوزراء الأربعة المسيحيين الآخرين؟ ومع إضافة وزير للمردة وافتراض توزير وزير قومي، هل يسمي الحريري الباقين؟ ولماذا يسمّي الحريري الوزراء السنّة ويسمّي حزب الله وأمل الوزراء الشيعة، ولا يسمّي رئيس الجمهورية الوزراء المسيحيين؟ تلك عقبات لا يزال المفاوضون يسعون إلى حلّها، شرط تثبيت موافقة الطرفين على الأساس، أي حكومة من 24 وزيراً بلا ثلث معطل لأحد. وتحت سقف أن تأليف الحكومة يمكن أن يتم بعد الأعياد، فإن فقدان الثقة بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف، لا يزال يشكل الخطر الأكبر على المبادرة. وبعد تجربة موافقة عون على التخلي عن الثلث المعطل في حكومة الـ 18 وزيراً، والتي قابلها الحريري بتخفيض حصة رئيس الجمهورية إلى ثلاثة وزراء، فإن الطرفين يتعاملان مع أي تنازل بحذر شديد مستمد من غياب الثقة بينهما. وهو ما يجعل كل طرف يسعى إلى انتظار تنازل الآخر قبل الموافقة على أي اقتراح.

بالنسبة إلى التيار الوطني الحر، الذي تؤكد مصادره أنه سيمنح الثقة لأي حكومة تحظى بثقة رئيس الجمهورية، فإن حصر الحديث بـ«3 ثمانات» يظهر كأن المشكلة داخلية بحتة، فيما ليس هناك مؤشرات بأن الحريري نال الضوء الأخضر الذي ينتظره للتأليف. مع ذلك، فإنه لا يمكن تجاهل عاملَين قد يكونان ساهما في إعطاء دفع للمبادرة برّي: التهديد بفرض عقوبات أوروبية على المعرقلين، والحركة المكثفة للسفراء، ولا سيما السفيرة الأميركية.

في هذا الشأن، تؤكد المصادر أن بعبدا غير مهتمة أبداً بالتهديدات الأوروبية بالعقوبات ولا تلتفت إليها أبداً. وإذا كانت سابقاً قد حصلت أي محاولة لتفادي العقوبات الأميركية، فإن هذا لا يحصل في ما يتعلق بالتهديد بالعقوبات الأوروبية أو الفرنسية. وأي عقوبات على أي شخصية محسوبة على الرئاسة ولو برتبة مستشار ستعتبر موجّهة الى الرئاسة نفسها. وبأتي ذلك وسط اقتناع عوني بانحياز فرنسي واضح لسعد الحريري لم تعد تشوبه أيّ شائبة حياءً أو مواربة، مقترن بإصرار فرنسي غريب على أن تسمّي باريس نفسها وزراء في الحكومة.

(الأخبار)

مقالة

أيهما أخطر... الاعتداء على السيادة البحرية أم المالية؟

هيام القصيفي

بين ترسيم الحدود البحرية جنوباً والمشكلة الحديثة حول الحدود البحرية شمالاً، فتح بازار سياسي جديد، وقت أصبح الانهيار المالي والاقتصادي على أشده، وعادت الاصطفافات مجدداً لتحل محل الكلام عن الحكومة وانتظاراتها. وإذا كان الخلاف حول الترسيم البحري الجنوبي ليس خلافاً سياسياً، بمعنى الانقسام حول هوية «المعتدي»، في مقابل الترويج السياسي منذ سنوات للتنقيب عن النفط و«إثراء» لبنان وسياسييه، فإن فتح ملف الحدود البحرية مع سوريا سرعان ما أخذ طابعاً سياسياً محضاً على خلفياته المعروفة المتعلقة بالموقف من نظامها، وما يستتبعه من مزايدات، ولا سيما في الشارع المسيحي، حول الحفاظ على الحقوق اللبنانية. وقد تحول فجأة حدثاً أول لدى القوى السياسية التي سارعت الى استثماره بعد وقت قليل من انفتاح الملف. هذا الاستنهاض السياسي ظهر وكأن السيادة، المطلوبة من دون أي التباس وتردد، بحراً وبراً وجواً، لا تزال تمثل إحدى أولويات اللبنانيين وانتظاراتهم، ولم تعد فعلاً آخرها. فاهتمام الناس الفعلي لم ينصبّ فعلياً على الخلاف حول السيادة البحرية شمالاً أو جنوباً، بقدر ما تركز في الساعات الأخيرة على مزيد من تجليات أوضاعهم اليائسة ويومياتهم المأسوية، فباتت محصورة بأثمان حلويات العيد المرتفعة، وأطباق شهر رمضان وأسعارها الخيالية، وصفوف المودعين أمام آلات السحب المصرفي، التي تبدو المصارف وكأنها تتقصد إفراغها إمعاناً في إذلال الناس عند أول أيام الشهر والعطل. ثمة نوع آخر من السيادة يوازي أهمية السيادة البحرية والجوية والبرية، التي تتعلق «باعتداء خارجي»، وتحوله شعاراً ولازمة سياسية في كل خطب القوى السياسية، من 8 و14 باختلاف هوية المعتدي الخارجي. هي السيادة المالية التي تتعلق بـ«اعتداء داخلي» موصوف بالأدلة والبراهين. لكن هذه السيادة لم تلاق، رغم استمرار الممارسات التي يقوم بها مصرف لبنان والمصارف والسياسيون والمسؤولون الأمنيون والعسكريون الذين يحمون القطاع المصرفي ويستفيدون من خدماته، إجماعاً سياسياً للتنديد بأختراقها على كل المستويات، أو التحرك للحفاظ عليها. منذ نحو سنة ونصف سنة، لم يعقد مسؤول سياسي رسمي أو حزبي مؤتمراً صحافياً عاجلاً للمطالبة بأموال الناس أو السؤال «الجدي» عن ارتفاع سعر الدولار، أو شرح حقيقة دفن خطة حكومة الرئيس حسان دياب المالية، أو مصير التدقيق الجنائي. ولم يغرد أو يرتفع صوت ي مسؤول من القوى السياسية من وزراء ونواب لشرح خلفيات التمديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ولا للضغط عليه وعلى المصارف، كما يحصل في ملف تشكيل الحكومة والثلث المعطل، لرد ودائع اللبنانيين. لا بل إن ما يحصل هو تمادٍ لا سابقة له، في تجاهل ممارسات القطاع المصرفي واستمرار التلاعب بأسعار الدولار، والمناورات التي تصبّ في نهاية الأمر في رفع الدعم وما ينتظر اللبنانيين من أيام أكثر سواداً.

المفارقة أنه في كل ما يعيشه المسؤولون من إنكار لحجم الكارثة المالية وشراكتهم في التغاضي عنها، يظهر الكلام عن نوعين من الوقائع الخارجية المتعلقة بالواقع المالي: الاول استمرار طلب المساعدة، لبنانياً وفرنسياً، من السعودية والخليج العربي، وهذه المساعدة مالية بالدرجة الاولى. ورغم كل المناشدات، فإن الدعم السعودي المالي لن يحصل في المدى المنظور. أما الثاني، فهو منحى الضغط الفرنسي أو الاوروبي على مسؤولين لحثّهم على تشكيل الحكومة. فالفرنسيون يوم أطلقوا مبادرتهم، عاينوا خطورة الواقع المالي والاقتصادي، وليس السياسي فحسب. وجوهر الانتقادات السابقة لانفجار المرفأ وزيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون انصبّ على ضرورة معالجة التدهور المالي، كما السرقات والهدر والفساد. ويأتي التلويح الفرنسي والاوروبي الحالي بمزيد من الضغط على مسؤولين لبنانيين، من زاوية الملفات المالية والشبهات حولهم. وإذا كان واضحاً اختلاف الآليات الاميركية المتبعة لفرض عقوبات على مسؤولين لبنانيين، عن الآليات الفرنسية والاوروبية، والبريطانية والسويسرية، بسبب فصل السلطات والقوانين المتبعة والمستهدفين بها، وطريقة عمل الاجهزة المعنية، إلا أن الارضية المالية واحدة. ومهما كانت نتيجة هذه الضغوط وطرق ترجمتها، فهي تلقي الضوء على وقائع مالية رسمية تتعلق بالدولة كأجهزة، كما تتعلق بأحوال شخصيات وفسادها. وهذه كلها أصبحت تخدم المقاربات الخارجية للأزمة اللبنانية، بدليل تكثيف تسليط الضوء عليها في سواء حول ممارسات المسؤولين وفسادهم أم حول وقائع أحوال اللبنانيين وإفقارهم اليومي، ما يعطي لواقع الانهيار المالي في لبنان أولوية على كل ما عداه. في المقابل، تستمر حالة الانكار اللبنانية على المستويات كافة، والالتهاء بمناكفات تشكيل الحكومة بعد خمسة أشهر على تكليف الرئيس سعد الحريري.

رد

«كومبي ليفت»: لم نتقاضَ بعد أيّ مال من لبنان

تعقيباً على التقرير المنشور في «الأخبار» يوم 27 آذار 2021، تحت عنوان: «كومبي ليفت» الألمانيّة: مقاول جمهوريّة 4 آب»، جاءنا من شركة كومبي ليفت الرد الآتي:

نودّ أن نصوب في ردّنا هذا، ما جاء في مضمون المقال من معلومات افتقرت إلى الدقة أحياناً، وجاءت بعضها مغلوطة أحياناً أخرى، وكان الأولى بالكاتبة أن تستقي معلوماتها من المصدر وأن تورد الوقائع كما هي، بدل اعتماد أسلوب مسيء لسمعة الشركة من دون أي وجه حق.

كذلك نلفت انتباه الرأي العام الى أن كلام الصورة يزعم أن شركة «كومبي ليفت تتصرف كأنها لجنة تحقيق دولية أو لجنة مختصّة وما على الدولة إلا الانصياع»، يحمل الكثير من التجنّي، ويعدّ تشويهاً لسمعة الشركة التي دأبت منذ وقوع كارثة انفجار المرفأ على التعامل بشكل إنساني مع واقع الأمر، ولبّت ما طلب منها من الجهات الرسمية كونها الوحيدة التي جاءت الى لبنان في النصف الثاني من آب الماضي بدافع المساعدة بعيد الانفجار، وبالتالي فإن الاستعانة بخبرتها الواسعة النطاق كان من قبل الجهات الرسمية اللبنانية، نظراً إلى خطورة بعض المواد الموجودة، كونها كانت على الأرض وتملك المؤهلات والخبرة المطلوبة للكشف على مستوعبات في المرفأ أو في غيره من المرافق.

وقد لبّت تلك الدعوات الى المساعدة بكل حسن نية ورحابة صدر، علماً بأنها حتى اليوم لم تتقاض أي مبلغ مالي منذ انفجار مرفأ بيروت في 4 آب 2020، وهي حتى اليوم دفعت من ميزانيتها الخاصة مبلغ 1,6 مليون دولار أميركي.

والكلام الوارد في المقال، والذي جاء فيه:

«تعمد الشركة الى فرض شروطها وثمن أتعابها (بالدولار الطازج طبعاً)، من دون أن يعارضها أحد»، لا يمتّ الى حقيقة الأمر بصلة، فإن الاتحاد الأوروبي كان قد قدّر تكلفة عمل إنجاز توضيب المستوعبات في المرفأ التي تحتوي على مواد خطرة بـ 5,6 ملايين يورو، أما كومبي ليفت فقدمت عرض أسعار بمبلغ قدره 3,6 ملايين يورو وعادت وقبلت في اتفاقها مع إدارة المرفأ بمبلغ مليوني دولار أميركي تدفعه الدولة اللبنانية، أما المبلغ المتبقي فيمكن تحصيله، إذا أمكن، من واهبين آخرين ولا علاقة للدولة اللبنانية بهذا المبلغ المتبقي، علماً بأن المليوني دولار لم تحصل عليها الشركة، ولم يتبلغ المصرف الذي تعتمده الشركة حتى اليوم بأيّ اعتماد مفتوح لأمر كومبي ليفت، وبالتالي تكون الشركة قد أنجزت بالفعل معظم العمل بحسن نية من دون أن تتقاضى أجراً فعلياً.

لذا فإن قول الكاتبة: «فمن دون أي مسار منطقي لطريقة تكليف الشركة بإزالة 52 مستوعباً من على مرفأ بيروت، تبيّن أنها تحتوي على مواد كيميائية قابلة للاشتعال، فرضت «كومبي ليفت» عقداً بقيمة 3,6 ملايين دولار على إدارة المرفأ وكلّلته بتوقيع اتفاقية مع الجيش على تسليمها هذه المستوعبات التي كانت في عهدته...»، كان مغلوطاً ولا وجود لأيّ اتفاق مع الجيش اللبناني، بل مع إدارة المرفأ على مبلغ مليوني دولار أميركي. أما عن عدد المستوعبات، فإن العدد المتفق عليه تبدّل لجهة زيادة الكمية والسعة ولم تتبدل التكلفة.

وما جاء في المقال:

«يصبح المتعهد إياه، أو إحدى شركاته الباطنية، الخبار الأنسب والمطابق لكل مواصفات دفاتر الشروط... مقاول واحد مُعلن من دون أن يكون بحاجة إلى أن يتخفّى تحت أسماء فرعية، وهو شركة «كومبي ليفت» الألمانية». يتضمن معلومات مغلوطة، لذا يهم شركة كومبي ليفت أن تؤكد أن لا وكيل لها في لبنان وهي حين وصلت لم تقم بأي اتصال مع أي من الجهات الرسمية، لكن الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية BMZ الألمانية طلبت من الجمعية اللبنانية الألمانية للأعمال التعرّف على ممثّلي الشركة وتقديم المعونة لهم عند اللزوم، وبالتالي لا سابق معرفة يربط الشركة بأي طرف لبناني ولا تتدخل كومبي ليفت في الشؤون السياسية لأي بلد تعمل فيه. أخيراً، لقد تمت الاستعانة بالشركة للكشف الأولي على المواد في مرفقَي الزهراني وطرابلس، وما وجدته في الكشف الأولي أبلغته الى المعنيين، مسمية المواد الموجودة بأسمائها، علماً بأن مواد أخرى تحتاج الى تحاليل لتحديدها. ولم يتأتّ عن هذا الكشف أيّ التزامات لا مالية ولا سواها.

وعلى الرغم من كون كومبي ليفت أحد الناقلين المختصين بنقل المواد النووية، فإنه لا صحة بتاتاً لأيّ معلومات تتحدث عن تدخل الشركة لنقل المواد النووية التي ترك للدولة الألمانية موضوع التفاوض لنقلها من لبنان على نفقة الدولة الألمانية.

قضية

الامتحانات الرسمية باقية بالقوة، وبدفع من خطة لم تأت بعد، رغم أن الفترة الفاصلة عن الاستحقاق لا تتجاوز شهرين، وفي ظل تفاوت صارخ في التحصيل الأكاديمي بين مدرسة وأخرى وداخل المدرسة الواحدة، وعوائق لوجستية ليس أقلها النقص الحاد في التجهيزات والقرطاسية

«تفنيصة» الامتحانات الرسمية: إنقاذ الطلاب أم ماء الوجه؟

فاتن الحاج

لا تفاصيل دقيقة حتى الآن عن آلية تنظيم الامتحانات الرسمية لهذا العام وخطة العودة إلى التعليم المدمج وكيفية استكمال العام الدراسي. وزارة التربية حسمت إجراء الاستحقاق فحسب، ولشهادة الثانوية العامة خصوصاً، على خلفية أن «صعوبات عديدة واجهت الطلاب في السنة الفائتة بسبب الإفادات، وأن القطاع التربوي لا يتحمل الترفيع الآلي والإفادات لسنتين متتاليتين». وبحسب المصادر، فإن دولة قطر، مثلاً، رفضت العام الماضي معادلة الإفادة ودخول الطلاب اللبنانيين جامعاتها قبل إخضاعهم لاختبارات القدرات والتحصيل، في حين اشترط بعض الدول الخضوع لسنة تحضيرية (فرشمن)، وامتنعت دول أخرى عن تقديم منح للطلاب لعدم وجود علامات، واعتمد بعض الدول الأوروبية العلامات المدرسية.

خطة الوزارة بشأن الشهادة الرسمية «ستعلن بعد عطلة الأعياد»، بحسب ما أكّد وزير التربية طارق المجذوب لـ «الأخبار». إلاّ أنه لم يعلّق على ما يجري تداوله بشأن التوجه لإلغاء البريفيه، وهو ما يُشاع في أروقة الوزارة بأنه بات شبه محسوم.

المجذوب طمأن إلى أن الامتحانات ستجري بعد العودة إلى التعليم المدمج الذي «يؤمّن عدالة أكبر من التعلم عن بعد»، نظراً إلى غياب مقوّمات التعلم عن بعد»، وشدد على أنها «ستراعي الظروف الاستثنائية والوضع الصحي والنفسي للطلاب، ولن تكون مرهقة لهم»، فيما يفترض أن يلحظ السيناريو المرتقب إعلانه هواجس وأسئلة كثيرة يطرحها الطلاب والمعلمون والتربويون.

ولم يشأ وزير التربية أن يفصح عن نسبة طلاب الشهادات الرسمية المنقطعين عن التعليم عن بعد، وماذا فعلت الوزارة بشأنهم، علماً بأنها تجري إحصاءً يومياً لعدد الغائبين قسراً والمتغيبين.

ومعلوم أن المناهج المقلصة أصلاً للصف الثاني عشر لم تنجز بعد. وثمة عدم مساواة صارخ في التحصيل الأكاديمي لطلاب الشهادات بين المدارس والثانويات الرسمية والخاصة، وبين المدارس الخاصة نفسها، وبين المدارس الرسمية أيضاً، وداخل المدرسة الواحدة وبين منطقة وأخرى.

هذه الفروقات تدفع بعض الأساتذة إلى التشكيك في قيمة الامتحانات المنوي إجراؤها، إلا إذا كان المطلوب إجراؤها «كيفما اتفق»، و«ربما لاستحقاق أيضاً، بحسب مصادر مطلعة، منها «النقص الحاد في التجهيزات والقرطاسية، ولا سيما أوراق الامتحانات، وعدم القدرة على تأمينها في ظل ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الليرة مقابل الدولار. فهل ستؤمن القرطاسية للامتحانات؟ وهل يُقبل الأساتذة على أعمال المراقبة والتصحيح ويتكبّدون مشقة الانتقال من محافظة إلى أخرى وتحمل خطر الإصابة بكورونا من أجل 50 ألف ليرة في اليوم و5 آلاف ليرة مقابل تصحيح المسابقة؟». وسأل البعض: لماذا لم تضع الوزارة خطة لإجراء الامتحانات الرسمية إلكترونياً على غرار بلدان عربية أخرى مثل مصر والسعودية؟

> نقص حاد في التجهيزات والقرطاسية وأوراق الامتحانات ولا قدرة على تأمينها في ظل ارتفاع الأسعار

بالنسبة إلى بعض الأساتذة، «إعطاء إفادة أفضل من منح شهادة أدنى مستوى من الإفادة»، وإن كان هؤلاء يدعون الى أن لا يكون الترفيع آلياً وأن توضع معايير للإفادات، وأن تعالج أي ثغر قد تنتج عن ذلك بالتنسيق مع الجامعات.

«هي مسألة سوء تخطيط»، بالنسبة إلى أستاذة التقييم في كلية التربية في الجامعة اللبنانية، سكارليت صراف، باعتبار أن «الخطة لا توضع قبل شهرين من الامتحانات الرسمية، وليس مسموحاً أن تمر الفترة الفاصلة بين آذار 2020 ونيسان 2021 من دون أن نفعل شيئاً أو نضع تصوراً مسبقاً لتقييم الطلاب يتفادى إعطاء الإفادات». ولفتت الى أنه «كان يفترض أن يكون تلقيح أساتذة الشهادات الرسمية وطلابها في رأس أولويات خطة الدولة للتلقيح».

إصرار الوزارة على الشهادة الرسمية لم تقابله، وفق صراف، «إجراءات عملية لردم التفاوت في التحصيل وتأمين تلقّي طلاب كل لبنان للمعلومات على قدر متساوٍ، وبالتالي لا يمكن أن يطلب من هؤلاء الخضوع للامتحان نفسه، إلا إذا كان المقصود إجراء امتحانات لإنقاذ ماء الوجه، لا امتحانات رافعة لمن يستحق أن يأخذ الشهادة». وسألت: «ما هو هدف الامتحانات من دون خطة؟ لماذا لا نعتمد العلامات المدرسية؟ هل المشكلة تكمن في عدم الثقة بالمدارس الخاصة؟ وإلى أي درجة هذه المدارس محصّنة من التدخلات السياسية والحزبية لترفيع الطلاب؟»، مشيرة الى أن «الاعتراف بعدم الثقة بالمدارس هو صفعة لنظامنا التربوي، باعتبار أن المنطق السليم يقول إن التقييم المدرسي هو أحد الحلول في غياب الخطة المركزية، وقد اعتمدته الدول الأوروبية العام الماضي؛ إذ من غير المنطقي أن نعيد الطلاب إلى الصفوف قبل شهرين من الامتحانات وأن نلعب على تعبهم النفسي ومستقبلهم وأخذهم رهينة حتى الصيف، لأن الجامعات لن تنتظرهم».

(مروان طحطح)

تقرير

مسلسل انقطاع الأدوية مستمر: المحلي أيضاً مفقود!

راجانا حميّة

أسوأ ما في الأزمات أن يعتادها الناس. هذا، تماماً، ما يحصل اليوم مع أزمة قطاع الأدوية ومع تأقلم الناس مع غياب أصناف لا بدائل لها في بعض الأحيان. مع بداية الأزمة والمباشرة بالية الدعم عبر مصرف لبنان، لم يكن الانقطاع يشلّ، خصوصاً في ظل وجود بدائل أو في ظل مخزون كان آنذاك يكفي أشهراً. لكن، مع تمدد الأزمة والاستنسابية التي مارسها «المركزي» في ملفات الدعم، بدأ شبح الانقطاع يكبر، ولم يعد الدواء «الأصيل» وحده الذي يختفي من على رفوف الصيدليات، بل باتت البدائل في مهب الأزمة. وفي بعض الأحيان، كانت الكارثة تحلّ دفعة واحدة مع انقطاع الدواء الأصيل وبديله، وتهديد حياة مرضى كثيرين. وقد حدث هذا أكثر من مرة، من انقطاع أدوية القلب والكلى وغيرهما من الأمراض التي قد لا يحتمل المرضى غياب العلاج فيها.

أخيراً، باتت الأزمة عامة. أدوية كثيرة تنقطع كل يوم «بلا حسّ ولا خبر»، وأخرى باتت خارج الخدمة، إلى حين يأذن المصرف المركزي والتجار بالإفراج عنها. أما الأسوأ فهو انقطاع الأدوية التي تصنّع محلياً. فمنذ أيام، يعاني عدد كبير من الصيادلة من فقدان أدوية للحساسية تستخدم اليوم كعلاج لبعض مرضى كورونا. ويعدّد الصيادلة بعض تلك الأدوية التي لا بدائل لها، ومنها defal وpredicor وprednison، التي «نطلبها ولا نجدها»، بحسب رئيس الجمعية الإسلامية للصيدلة حمود الموسوي. مصدر القلق لدى الصيادلة، بحسب الموسوي، أنها «مطلوبة اليوم بسبب استخدامها في علاج مرضى كورونا»، مقدّراً أيام الغياب بحوالى «10 أيام ولم يردنا من الوكلاء خبر عنها». وهذا ليس خبراً استثنائياً، إذ يؤكد نقيب الصيادلة، غسان الأمين، انقطاع هذه الأدوية، كما غيرها، مؤكداً أن الانقطاع ليس حكراً على تلك الأدوية، بل يطال أدوية كثيرة بشكل متكرر. أما الأنكى من ذلك الانقطاع، فهو «هوية» تلك الأدوية، إذ إنها محلية الصنع، وتنتجها شركات لبنانية. وهذا ما يجعل المشكلة أكبر. وهو ما يدفع الأمين الى المطالبة بـ«إيلاء اهتمام أكبر للصناعة الوطنية ودعمها لتستمر وكي لا يحدث ما يحدث». لكن، عندما يُعرف السبب يبطل العجب. هذا ما يقوله الصيادلة. فحتى الأدوية المحلية تدخل ضمن لائحة مصرف لبنان من باب المواد الأولية التي تخضع كغيرها لآلية المركزي ولاستنسابيته أيضاً ولطول إقامة الملفات فيه. وفي الآونة الأخيرة، تشير نقابة مصانع الأدوية إلى أن الصناعة تأثرت كثيراً بسبب الأزمة الاقتصادية وبسبب آلية الدعم، حيث يتأخر وصول المواد الداخلة في الصناعات الدوائية المحلية وفي بعض الأحيان تنقطع. وهذا ما يترجم في مسلسل الانقطاع. لكن، مع ذلك، تشير مصادر شركة «فارمالاين» المنتجة لدواء «بريديكور» إلى أن الدواء موجود لديها وفي السوق، على عكس ما يقوله الصيادلة، فأين هو؟

مع ذلك، هي ليست قصة هذه الأدوية الثلاثة ولا دواءي enoxa وlovenox اللذين يستخدمان أيضاً في علاج مرضى كورونا وفقدا الأسبوع الماضي قبل أن «يظهرا» بكميات مقنّنة إلى الصيدليات، بل هي أزمة أعمق بكثير: أزمة دولة تركت صحة ناسها بأيدي التجار.

الأدوية المحلية تدخل ضمن لائحة مصرف لبنان للدعم من باب المواد الأولية (هيثم الموسوي)

تقرير

الحجر المنزلي لأطفال التوحّد: «مقبرة» للمهارات المكتسبة قبل «كورونا»

زينب حمود

التوحّد، وهو اضطراب في النمو العصبي، لا يسمى مرضاً لأنه لا علاج له. لكن، من خلال المواكبة، يستطيع المصاب تطوير المهارات التي يفتقدها. ولأن المواكبة هذه تستدعي اختصاصيين، انقلبت حياة الأطفال المصابين باضطراب طيف التوحد رأساً على عقب مع انتشار وباء «كورونا». فهؤلاء الذين يهابون أي تغيير طفيف في نظام حياتهم، ويميلون إلى الروتين الذي يشعرهم بالأمان، تحوّل الحجر المنزلي، لدى بعضهم، إلى «مقبرة» للمهارات المكتسبة قبل الجائحة، وزادت أعراض القلق وفرط النشاط ونقص الانتباه لديهم؛ إذ إن جزءاً من العلاج هو الخروج من المنزل والتعامل مع الناس وتلقي جلسات النطق والعلاج الوظيفي.

وفي المقابل، وقع عبء المواكبة على عاتق الأهالي الذين وجدوا أنفسهم «محتجزين» مع أطفال يعانون اضطرابات لغوية وسلوكية فاقمها الحجر المنزلي وإغلاق مراكز العلاج، ووجب عليهم لعب أدوار المتخصصين فيما معظمهم يجهل كيفية التعاطي مع هذا الاضطراب. فالأهالي الذين لم يواكبوا سابقاً الحصص التعليمية والجلسات العلاجية، «تأزمت حالة أولادهم وتراجعت مهارات هؤلاء اللغوية والسلوكية، لأن المتوحد في الحالة الطبيعية لا يكون مستعداً دائماً لاكتساب الأهداف التي نقدمها، ويتأثر سلباً بأبسط الأمور، فكيف الحال إذا ترك من دون متابعة وتكرار للأهداف المكتسبة؟»، بحسب المشرفة التربوية في قسم التوحد في مؤسسة الهادي للإعاقة السمعية والبصرية واضطرابات اللغة والتواصل فاطمة الزين. كما أن فترة الحجر الصحي وتقليل حركة الخروج إلى المدارس والتنقل شكلت بالنسبة إليهم أموراً غير مفهومة، ويصعب عليهم إدراك مخاطرها، وزاد من تدهور حالتهم عدم متابعتهم جلسات العلاج والمتابعة، فضلاً عن عدم قدرتهم على التعبير عمّا يدور دواخلهم في شأن ما يجري حولهم.

صحيح أن هذا العبء شكّل «فرصة ذهبية» لبعض الأهالي لتعلّم كيفية تطوير مهارات أولادهم ومواجهة سلوكياتهم، «ولعب هؤلاء دور الوسيط بين المربين والمعالجين وبين الطفل وبذلوا جهداً لتعويض النقص في الأهداف المكتسبة»، لكن، رغم «جهود الأهالي الجبارة»، تبقى التحديات كبيرة «لتقطيع» هذه الفترة بأقل خسائر ممكنة. «فالتعليم عن بعد حرم الأطفال المتوحدين الأنشطة الصفية وعطّل تواصلهم مع الأصدقاء في الصف والملعب والباص، ومع المعالجين والمربين المتخصصين، ما سيترك أثراً عميقاً على مهارات التواصل الاجتماعي التي يفتقدها المتوحد عادة، وسيخلق صعوبة في التفاعل الاجتماعي بعد عودة الحياة إلى طبيعتها مهما حاولنا تداركها اليوم». كما يزيد الفراغ والوقت الطويل اللذان يعاني منهما المتوحدون خلال فترة الحجر المنزلي من الاهتمامات المحدودة التي تميّزهم عن بقية الأطفال. والمقصود هنا الحركات المتكررة أو السلوكيات النمطية التي يمارسونها على غرار التصفيق أو الدوران أو التحرك يميناً ويساراً باستمرار مثلاً.

تذكّر الزين الأهالي في «اليوم العالمي للتوعية بالتوحد»، اليوم، «بأهمية التشخيص المبكر للتدخل المبكر»؛ إذ «يمكن ملاحظة هذا الاضطراب في سن الستة أشهر عندما لا يظهر طفل التوحد تواصلاً بصرياً، كملاحقة بصرية للأشياء، ولا ردّ فعل. ومع التقدم في العمر، على الأهل الالتفات إلى التأخر في النطق، وفي المنحى الحركي كالمشي والجلوس، وممارسة سلوكيات نمطية غريبة، كاختيار صنف الطعام نفسه دائماً، والتركيز على تفاصيل صغيرة، مثل التدقيق في دولاب السيارة طوال الوقت وإهمال باقي الأجزاء».

بعض التشخيصات يتأخر إلى ما بعد سن الثالثة. وهنا يكون السبب جهل الأهالي والإصرار على تفسير الانزواء بأن الطفل «ليس اجتماعياً»، وتفسير التأخر في النطق بأن «هناك أولاداً يحكون في سن متأخرة». ويصدر التشخيص من قبل فريق كامل متعدد الاختصاصات، من طبيب أعصاب أو طبيب نفسي متخصص في علاج الأطفال، ومعالج نطق، واختصاصي في العلاج الحسي الحركي أو الانشغالي، ومربٍ متخصص. وأحياناً يستعان بمعالج نفسي لتحديد حدة التوحد بين خفيف ومتوسط وشديد.

على الحافة

دبلوماسيّة المناخ: الالتزام أوّلاً!

حبيب معلوف

تطورات متسارعة جعلت أزمة المناخ في صدارة الاهتمام العالمي، وتجعل من 2021 «سنة حاسمة لمواجهة حالة الطوارئ المناخية العالمية»، بحسب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش. ولعل أبرز هذه التطورات دعوة الرئيس الأميركي جو بايدن، الذي أعاد واشنطن إلى اتفاقية باريس للمناخ، 40 زعيماً عالمياً إلى قمة للمناخ تستضيفها بلاده في 22 نيسان الجاري لمناسبة اليوم العالمي للأرض. فيما يعمل غوتيريش على حشد التأييد الدولي لزيادة الالتزام في مؤتمر الأمم المتحدة الـ 26 بشأن تغيّر المناخ الذي يُعقد في غلاسكو في تشرين الثاني المقبل.

رغم ذلك، ليست دعوة بايدن سوى نوع من التعويض الدبلوماسي عن خطأ سلفه، دونالد ترامب، الذي تصرّف برعونة بانسحابه من اتفاقية باريس المناخية، في وقت كان يمكنه إبقاء بلاده فيها من دون تنفيذ التزاماتها، كما حصل دائماً منذ إبرام الاتفاقية الإطارية لتغيّر المناخ عام 1992، ومنذ اعتماد بروتوكول كيوتو التنفيذي عام 1997، ومخالفته والاحتيال عليه لاحقاً. وهذا ما أشار اليه الأمين العام للأمم المتحدة، في اجتماع وزاري في 23 آذار الماضي بدعم من الصين والاتحاد الأوروبي وكندا للبحث في زيادة التزامات الدول. إذ أعلن أنه بعد خمسة أعوام على إبرام اتفاقية باريس، فإن الدول الملتزمة بخفض انبعاثاتها لا تشكل سوى 65% من الانبعاثات العالمية، وهو يطمح لأن تصل نسبة الالتزام إلى 90% قبل قمة غلاسكو، مطالباً بالتزامات موثوقة لخفض 45% من الانبعاثات عن مستويات عام 2010 بحلول سنة 2030، ولافتاً الى أن الالتزامات المحددة وطنياً التي تسلّمتها الأمانة العامة للاتفاقية من الدول لم تقترب من هذه النسب بعد. كذلك، طالب الدول الصناعية الكبرى، ولا سيما مجموعة السبع، بالوفاء بالتزاماتها رفد صندوق المناخ بـ 100 مليار دولار سنوياً. وحضّ الدول التي لا تزال تستخدم الفحم الحجري على وقف إنشاء المحطات العاملة على الفحم والتخلص التدريجي منها بحلول سنة 2030 للصناعية منها وسنة 2040 لتلك النامية. كما طالب دول مجموعة السبع التي ستعقد قمتها في حزيران المقبل بزيادة التزاماتها حول المناخ، ومجموعة العشرين بتحديد سعر الكربون وتحويل الدعم الذي كان مخصّصاً للوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة.

بهذا، يبدو غوتيريش وكأنه يجمع كل المتناقضات، ويطلب كل شيء، من دون منهجية محددة، للحصول على شيء ما. وهذا ما يدل على انخفاض طموحه، في وقت يطالب دول العالم بزيادة طموحها! إذ يدعو إلى الالتزام باتفاقية باريس مع أنها اتفاقية غير طموحة، فشلت في توحيد أهداف دول العالم وفي الوصول إلى تعهدات مُلزمة فعلاً، ولم تنجح في توحيد الرؤية والأهداف ولا بتحديد السنة المرجعية التي تجب العودة إليها لضبط الانبعاثات. فهل على الدول العودة إلى انبعاثات ما قبل الثورة الصناعية أم إلى انبعاثات عام 2010 أو عام 2015 (كما أعلنت غالبية الدول)؟ وهل سيحصل ذلك عام 2030 أو 2050 أو 2060؟ إذ تركت اتفاقية باريس للدول أن تحدد بنفسها التزاماتها الوطنية وما تستطيع أن تفعله، ما يعكس حال الفوضى والإرباك وتضارب المصالح.

عندما تتعلق كل هذه الالتزامات الموعودة بقطاع الطاقة، الأكثر تسبّباً في تغيّر المناخ، تظهر مدى مصداقية هذه الالتزامات. فهذا القطاع هو الشريان الحيوي للحضارة التي نعرفها، ومن الصعب على الدول أن تتفق على إبقائه تحت الأرض (أو تحت البحر أو تحت الثلج) في وقت تتسابق على الاستحواذ عليه والتنقيب عنه، وتشنّ الحروب لحمايته وحماية طرق إمداده! كما يصعب التخلي عن الوقود الأرخص في ظل أجواء التنافس على السوق الذي يعتمد على خفض كلفة الإنتاج!

فأيّة دبلوماسية يعتمد الأمين العام للتوفيق بين هذه المصالح؟ وما هي الدبلوماسية عندما يتعلق الأمر بمفاوضات المناخ بين الدول غير ايتداع الحلول الوسط بين رذيلتين، بين الحرب والكذب؟ بهذا المعنى، فإن معيار نجاح مبادرات المناخ، سواء أتت من الأمين العام للأمم المتحدة أو من الرئيس الأميركي، يستدعي وقف الحرب التجارية بين الدول، ولا سيما بين الصين والولايات المتحدة، وتغيير النظام العالمي المسيطر طبعاً، ووقف الكذب التاريخي بالإعلان عن الاهتمام بقضية تغيّر المناخ والتوقيع على الاتفاقيات الدولية بشأنها، من دون أيّ نية للالتزام بها.

السلة اللبنانية

الرياضي أوّل المنتصرين على أزمة لبنان

لا يفترض ان يمرّ إنجاز الرياضي الفائز ببطولة «Eurasian League» بشكلٍ عادي. إذ إن هذا الإنجاز أطلّ في أصعب وقتٍ تعيشه كرة السلة اللبنانية والبلاد عامةً. ومن يعرف اللعبة، يعرف تماماً أهمية ما تحقق إن كان على الصعيد الفني الخاص باللعبة، او على الصعيد المعنوي المرتبط بالحالة العامة في لبنان، حيث يطغى اليأس والاستسلام على الكثيرين

عكس إنجاز الرياضي في ارمينيا الإصرار الدائم للبناني على تخطّي الصعاب والوقوف مجدّدا (الأخبار)

شربل كريم

أن يتمكن فريقٌ رياضي من السفر الى خارج البلاد لخوض بطولةٍ ما، هو إنجاز بحدّ ذاته. وأن يحقق فريق لكرة السلة فوزاً واحداً في بطولةٍ خارجية هو إنجازٌ أكبر بالتأكيد. لكن الرياضي فعل أكثر من ذلك بكثير، فائزاً بكل مبارياته في أرمينيا، وعائداً بكأسٍ لم تصل إلى بيروت سابقاً.

هو نادٍ سبّاق بطبيعة الحال عندما يرتبط الأمر بالبطولات المختلفة، وها هو اليوم أصبح بمثابة بصيص أمل وضوء في النفق المظلم الذي دخله لبنان، وذلك بعد تحقيقه لقباً خارجياً من خارج التوقعات، ليبقى بالتالي الرياضة اللبنانية على قيد الحياة.

صحيح أن بطل لبنان اعتاد الكؤوس والإنجازات المحلية والخارجية، لكن عودته الى بيروت بكأس الـ«Eurasian league» تحمل طعماً خاصاً وأهمية مغايرة تتخطّى بمعانيها وبقيمتها أبرز الألقاب التي حققها في الأعوام الأخيرة.

وهذا الكلام مردّه طبعاً الى الحالة العامة التي عرفتها كرة السلة، فاعتبرت عودة البطولة إنجازاً كبيراً بعد توقفٍ لأكثر من سنة ونصف سنة. كما اعتبر بقاء أي فريق فيها إنجازاً أيضاً كون كل الفرق عانت ونازعت وخسرت الكثير طوال فترة الجمود.

لكن من رحم المعاناة خرج الفريق البيروتي عن التوقعات وذهب الى أرمينيا ليهزم فرقاً أوروبية جاهزة فنياً وحاضرة لخطف اللقب، لا بل إن فوزه الخرافي في المباراة النهائية على صاحب الضيافة فاهاكني سيتي هو إنجاز بحدّ ذاته كون الفريق المضيف تسلّح بعامل الأرض والجمهور (امتلأت القاعة في مشهدٍ غريب في زمن الكورونا) وتشكيلة كاملة متكاملة معزّزة بأربعة لاعبين أجانب.

> بإنجازه الأخير، كسر الرياضي الحاجز النفسي الذي عاناه اللاعب اللبناني خلال مرحلة سيطرة العنصر الأجنبي على الملاعب

إنجاز الرياضي هنا يعكس الإصرار الدائم للبناني على تخطّي الصعاب والوقوف مجدداً، وتحديداً الرياضيين الذين يعانون غالباً أكثر من غيرهم ويتأثرون بالظروف المحيطة بهم. وهذه الظروف كانت صعبة جداً على فريق الرياضي، لكنه رفض أن يخرج عن درب التقليد القديم الذي سار عليه، فوضع المشاكل والهموم خلفه، وأطلق صرخة وطنية كبيرة من على منصة التتويج.

أهم من كل هذا أن الإنجاز المذكور يُحسب فعلاً لكرة السلة اللبنانية لأنه حمل توقيع لاعبين لبنانيين فقط بغياب العنصر الأجنبي الذي اعتمد عليه دائماً الرياضي وغيره من الفرق في الاستحقاقات الكبرى، بحيث صنع هذا العامل الفارق في محطات مهمة عدة، حتى بدا أن هناك مبالغة في الاستعانة بالأجانب في وقتٍ تعجّ فيه البطولة باللاعبين المحليين المميزين. ومع رحيل الأكثرية الساحقة من نجوم اللعبة عن البلاد، يحمل هذا الإنجاز التحدّي مستقبلاً، وهي النقطة المثيرة للنقاش بشكلٍ كبير، إذ لا يخفى أن حجم المواهب انخفض سنة بعد أخرى، ولم يظهر أي لاعبين جدد بإمكانهم تسلّم الراية لرفع اسم لبنان في المحافل الخارجية، والمستوى العام داخلياً، والدليل أن من يصنع الفارق في مباريات المنتخب أو في الاستحقاقات الخارجية هم أنفسهم اللاعبون الأبطال الذين اعتادوا التألق، وبالتالي يجب أن يكون هذا الإنجاز حافزاً للشبان لمواصلة السعي نحو التطور وعدم هجر كرة السلة واعتبار أنها انتهت، وهي مسألة مفصلية لتنشئة نجوم جدد يعكسهم حمل الراية نحو منصات التتويج في المستقبل.

وفي ظل اتفاق الكل على أن ما تحقق لا يمكن أن يتكرر كل يوم، وسط هذا الواقع المرير المفروض على الرياضة وكرة السلة اللبنانية، لا بدّ من التوقف عند الإيجابيات واستخلاص المفيد منها، على غرار رفع المستوى المعنوي للاعبين المحليين الذين فقدوا الأمل في بعض الفترات بإمكانية عودة اللعبة الى طبيعتها، فأطلّ الرياضي رافضاً موتها وتاركاً رسالةً واضحةً مفادها أن هناك أملاً ولا يزال هناك شيء مفرح في هذه البلاد المترنّحة على وقع الضربات الموجعة يومياً لها ولشعب يعيش بغالبيته القهر واليأس والحزن.

فوز أوّل للشانفيل في بطولة لبنان

حقق الشانفيل فوزه الاول في بطولة لبنان لكرة السلة بعد خسارتين متتاليتين في أوّل جولتين، وذلك بتغلبه على مضيفه هومنتمن 87-63، على ملعب «سنتر مزهر».

وتفوّق الفريق المتني منذ بداية المباراة حتى نهايتها، فأنهى الربع الأول 22-10، والثاني 40-22، والثالث 70-43، من دون أن يسمح لخصمه بالعودة الى أجواء اللقاء، رغم النقاط الـ 20 التي سجلها كارل زلعوم، بينما كان جاد بيطار (الصورة) أفضل مسجلي الشانفيل بـ21 نقطة.

وكان لافتاً قبل المباراة تصريح مدرب الشانفيل جو مجاعص بأن فريقه الذي يلعب منقوصاً سيستعيد لاعبيه النجوم تباعاً، وذلك بعد أن خرجوا للاحتراف أو متابعة أعمالهم الخاصة في الخارج، أمثال فادي الخطيب، علي حيدر، سيرجيو الدرويش، وكريم عز الدين.

الكرة اللبنانية

حرارة المنافسة تعود إلى الدوري بين بحمدون وجونيه

عبد القادر سعد

تنطلق اليوم مباريات الأسبوع الثاني من المرحلة السداسية للدوري اللبناني للأندية الستة الأوائل في ترتيب الدوري المنتظم. تعود الفرق المحلية إلى المنافسة بعد فترة توقّف فرضها معسكر المنتخب في دبي. تعود الحرارة إلى التنافس القوي على اللقب والذي أصبح محصوراً بين ثلاثة فرق هي النجمة المتصدّر برصيد 28 نقطة أمام الأنصار الوصيف بفارق المواجهات، وخلفهما شباب الساحل الثالث برصيد 27 نقطة. وعليه، ستكون مباراة النجمة وشباب الساحل اليوم عند الساعة 16,05 على ملعب بحمدون الأبرز في الأسبوع الثاني، فهي صراع مفتوح على الصدارة في ظل فارق النقطة الوحيدة بين الطرفين. كما أن اللقاء تتصاعد منه رائحة ثأر ساحلي للخسارة التي لقيها الفريق على يد النجمة في ختام الدوري المنتظم مطلع العام الحالي. فتلك كانت الخسارة الوحيدة التي لقيها «الأزرق» هذا الموسم وبالتالي لن يفوّت الفرصة للردّ من جهة وانتزاع الصدارة من جهة ثانية في حال سارت الأمور بشكل جيد في بحمدون وفي جونيه. لماذا في جونيه؟ فهناك عند الساعة 16,05 سيلتقي الأنصار الوصيف مع العهد صاحب المركز الخامس برصيد 17 نقطة. على الورق المباراة من طرف واحد تنافسياً في ظل انعدام حظوظ العهد. لكن على أرض الملعب فإن الأمور مختلفة لأكثر من سبب.

أولاً، سيسعى العهد إلى استعادة توازنه بعد الخسارة في الأسبوع الأول أمام النجمة. كما أن الفريق يلعب لاسمه وللسمعته في ظل كلام كثير عن احتمال أن يكون هناك تساهل عهداوي تجاه الأنصاريين. أمرٌ يرفضه أكثر من مصدر عهداوي مع التأكيد على أن العهد سيلعب كما لعب مع النجمة. فالقيّمون على النادي لا يقبلون أن تحوم الشكوك حول المباراة وبالتالي سيدخلون المباراة تحت مبدأ المنافسة الشريفة. وقد علمت «الأخبار» أن إدارة نادي العهد سدّدت أمس رواتب اللاعبين عن الشهر الماضي، قبل الموعد المعتاد شهرياً، كنوع من الحافز للاعبين قبل مباراة اليوم.

العين ستكون على الأنصار. فـ«الأخضر» سيخوض أول مباراة له بقيادة مدربه الجديد الألماني روبرت جاسبيرت الذي تسلّم مهامه بعد استقالة العراقي عبد الوهاب أبو الهيل عقب التعادل مع الصفاء في الأسبوع الأول. الضغوط كبيرة على الجميع في الأنصار. فأي تعثّر يقابله فوز نجماوي في بحمدون سيعني أن اللقب سيبتعد أكثر قبل ثلاثة أسابيع على نهاية الدوري. في صيدا، سيكون اللقاء بين الصفاء السادس برصيد 17 نقطة والإخاء الأهلي عاليه الرابع برصيد 19 نقطة هامشياً على صعيد المنافسة على اللقب، ولكن ليس بارداً. فصراع المركز الرابع مفتوح في ظل فارق النقطتين، كما أن الصفاء يدخل إلى اللقاء بمعنويات مرتفعة، بعد تعادله مع الأنصار في الأسبوع الأول. تعادل أسكت الهمس الذي كان يدور حول اللقاء وأثبت أن لاعبي الصفاء يلعبون لأنفسهم ولناديهم وليس لأي طرف آخر.

أما الإخاء، فسيسعى إلى تعويض خسارته في الأسبوع الأول أمام الساحل ولو بتشكيلة شابّة للحفاظ على المركز الرابع.

تصفيات مونديال 2022

ألمانيا غاضبة بعد السقوط أمام مقدونيا الشمالية

«يا له من إحراج»، «صدمة رهيبة»، «مفاجأة كريهة»، هي بعض عناوين وسائل الإعلام الألمانية بعد السقوط المذلّ للمانشافت أمام مقدونيا الشمالية المتواضعة 2-1 في تصفيات مونديال قطر 2022. والخسارة هي الأولى لألمانيا على أرضها في تصفيات كأس العالم منذ سقوطها المدوّي أمام إنكلترا 1-5 في ميونيخ في أيلول/سبتمبر عام 2001، فتراجعت إلى المركز الثالث (6 نقاط) في مجموعة في متناولها وتضم أرمينيا المتصدرة بفارق الأهداف عن مقدونيا الشمالية (9 نقاط لكل منهما).

كما أن الخسارة أنهت سلسلة من 18 مباراة فاز فيها المنتخب الألماني تواليا في تصفيات كأس العالم منذ تعادله مع السويد 4-4 عام 2012. وكان أنصار المنتخب الألماني توسّموا خيراً بعد انطلاقة جيدة نسبياً في التصفيات التي شهدت فوز منتخب بلادهم على أيسلندا 3-صفر ثم على رومانيا 1-صفر، ولا سيما بعد السقوط التاريخي للفريق أمام إسبانيا بنتيجة كارثية صفر-6 في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي خلال مباراة في دوري الأمم الأوروبية.

وخرجت صحيفة «بيلد» الواسعة الانتشار بعنوان بالخط العريض «يا له من إحراج». أما مجلة «كيكر» فوصفت الخسارة بـ«المفاجأة الكريهة»، في حين رأت صحيفة «فاز» التي تصدر في مدينة فرانكفورت أن ما حصل يشكل «صدمة رهيبة».

وبدا مدرب منتخب ألمانيا يواكيم لوف الذي سيترك منصبه في نهاية كأس أوروبا الصيف المقبل، متجهّم الوجه بعد المباراة وقال: «الخيبة كبيرة جداً. إنها خطوة إلى الوراء. لقد ارتكبنا العديد من الأخطاء ولم نجد ثغرة في جدار منتخب مقدونيا الشمالية المنظم».

وأضاف: «كما أننا سمحنا للفريق المنافس بشنّ الهجمات المرتدة ولم نكن نملك السيطرة على زمام المباراة». أما لاعب وسط ألمانيا إيلكاي غوندوغان الذي حمل شارة القيادة في غياب حارس بايرن ميونيخ مانويل نوير، فلم يجد الكلمات لتعليل أسباب الخسارة بعد المباراة، قائلاً: «لا أعلم كيف أشرح ذلك. المهمة ليست سهلة. كنا ندرك أنه لا يمكننا الاستخفاف بالخصم ولا أعتقد أننا قمنا بذلك. لم نكن جيدين بما فيه الكفاية الليلة وعلينا أن نكون أفضل أمام المرمى». وأضاف: «هذا الأمر يجب ألا يحصل. لقد وصل المنتخب المقدوني إلى المرمى مرتين وسجّل في كل مرة. كان الأمر سهلاً جداً».

وكانت هذه المباراة الأخيرة للمنتخب الألماني قبل خوض غمار النهائيات القارية، حيث لن تكون مهمته سهلة أمام البرتغال حاملة اللقب قبل أربع سنوات، وفرنسا بطلة العالم 2018 والمجر.

أما مدرب مقدونيا الشمالية إيغور أنغيلوفسكي، فوصف فوز فريقه بالتاريخي وقال بعد المباراة: «لقد جعل هؤلاء الرجال، أمتنا فخورة مرة أخرى، أمام بطل العالم 4 مرات، وبطل أوروبا 3 مرات»، في إشارة إلى الإنجاز الذي تحقّق في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي حين حجز المنتخب مقعده في نهائيات كأس أوروبا للمرة الأولى في تاريخه من بوابة الدور الفاصل لدوري الأمم الأوروبية. وأضاف: «جميع أفراد الفريق هم أبطالنا، لقد وضعوا الأمة على قدميها».

وساهم المهاجم المخضرم غوران بانديف (37 عاماً) الفائز في صفوف إنتر الإيطالي بثلاثية تاريخية عام 2010 (الدوري والكأس المحليان ودوري أبطال أوروبا) وإيليف إيلماس بالفوز التاريخي، علماً بأن بانديف كان صاحب هدف التأهل التاريخي في مرمى جورجيا في ملحق دوري الأمم الأوروبية المؤهل إلى النهائيات المقرّرة في 12 دولة أوروبية من 11 حزيران/يونيو إلى 11 تموز/يوليو المقبلين.

> انتقادات حادّة للصحف الألمانية: «يا له من إحراج»

هي الخسارة الأولى للألمانيا على أرضها في تصفيات كأس العالم منذ عام 2001 (أ ف ب)

استراحة

كلمات متقاطعة 3707

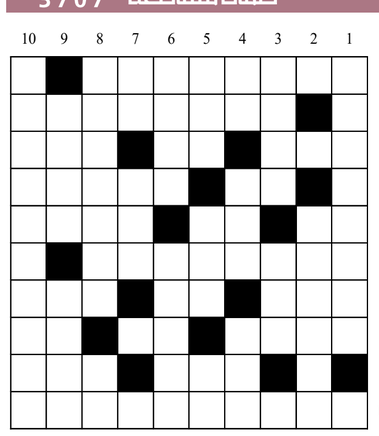

أفقيا

1- الخزانة الرئيسية لإحتياطي الذهب في الولايات المتحدة الأميركية – 2- مضيق في تركيا – 3- ناقوس – نوتة موسيقية – موت – 4- سهل ونهر إيطالي – حلى تُلبس في معاصم اليد – 5- للنداء – ثغر – مدينة سورية – 6- نهر لبناني – 7- عاصمة منطقة ماري في تركمانستان – لإستدراك – ماركة أقلام – 8- أركب البحر – حرث الأرض – مهنة إنسانية – 9- جبال أوروبية – جواهر – 10- قيصر روسي

عمودياً

1- أعلى قمة في اليابان – 2- عاصمة عربية – 3- خلاف ناجح – صفيحة خشب – 4- مرتفع من الأرض – مخلص – أعلى الجسد – 5- أسف وتحسّر على الماضي – منخفض هوائي – للنفي – 6- شريان الدم – إبن الأسد – 7- تعب – بلدات كبيرة – 8- ملك أشوري – قشر وكشط – 9- يمدّ العنق – يلتمس الغرض – 10- ممرّ جبلي رائع الجمال يجري فيه نهر كولورادو في الولايات المتحدة الأميركية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ليليان نمري – 2- بحص – موناكو – 3- نو – إوناسيس – 4- القرن – نف – 5- يحلم – 6- أبراج – سر – 7- الو – كان – مي – 8- يحسد – بلزاك – 9- جرّ – بر – نادر – 10- ميس الريم

عمودياً

1- لبنان – ايجه – 2- يحوّل – الحرّ – 3- لص – قابوس – 4- أر – دبي – 5- أمونياك – رس – 6- نون – حجاب – 7- ننازل – نُلنُل – 8- ماس – مس – زار – 9- ركيّ – رمادي – 10- يوسفي – يُكرّم

3707 sudoku

	6		5			4		
		8		4		3	6	
	9		7			5		
		9		3			1	
1			8		4			2
	7			5		6		
		2			5		7	
	8	4		7		1		
		5			9		8	

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3706

2	6	9	7	3	1	8	5	4
7	4	5	9	8	6	1	3	2
8	1	3	5	4	2	6	9	7
1	2	7	6	9	3	4	8	5
9	3	4	8	7	5	2	6	1
5	8	6	2	1	4	3	7	9
6	9	8	4	2	7	5	1	3
3	7	2	1	5	8	9	4	6
4	5	1	3	6	9	7	2	8

مشاهير 3707

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

رسّام بريطاني (1922-2011) عُرف بلوحات العُري ورسم الوجوه واحتلّ مكانة فريدة بين كبار فناني نهاية القرن العشرين. رسم الملكة إليزابيث الثانية

6+6+3+4 = 6+5 = شهر ميلادي ■ 1+2+7 = 8+7 = متحف فرنسي ■ 11+9+10 = صوت الانفجار

حل الشبكة الماضية: **هارون بغدادي**

إعداد **نعوم مسعود**

نتائج اللوتو اللبناني

9 | 10 | 14 | 17 | 19 | 42 | 13

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار رقم 1888 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:

الأرقام الرابحة: 9 - 10 - 14 - 17 - 19 - 42

الرقم الإضافي: 13

■ **المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)**

- قيمة الجوائز الإجمالية: لا شيء

- عدد الشبكات الرابحة: لا شيء

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: لا شيء

■ **المرتبة الثانية (خمسة أرقام مطابقة مع الرقم الإضافي):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 307,652,030 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: شبكتان

- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 153,826,015 ل.ل.

■ **المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية: 162,029,340 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 83 شبكة

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 1,952,161 ل.ل.

■ **المرتبة الرابعة (أربعة أرقام مطابقة):**

قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 162,029,340 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 3,334 شبكة.

- قيمة الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 48,599 ل.ل.

■ **المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):**

- قيمة الجائزة الإجمالية حسب المرتبة: 421,480,000 ل.ل.

- عدد الشبكات الرابحة: 52,685 شبكة.

- الجائزة لكل شبكة: 8,000 ل.ل.

- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 8,560,031,847 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد رقم 1888 وجاءت النتيجة كالآتي:

الرقم الرابح: 76679

■ **الجائزة الأولى: 75,000,000 ل.ل.**

- عدد الأوراق الرابحة: ورقتان

قيمة الجائزة الإفرادية: 37,500,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 6679.**

- الجائزة الإفرادية: 900,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم: 679.**

- الجائزة الإفرادية: 90,000 ل.ل.

■ **الأوراق التي تنتهي بالرقم 79.**

- الجائزة الإفرادية: 8,000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1110 وجاءت النتيجة كالآتي:

● يومية ثلاثة: 522

● يومية أربعة: 5134

● يومية خمسة: 29946

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ الصدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: حسن عليق، إيلي حنا، امل الأتحري
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كوندور ـ الطابق الثامن
■ للفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01 /666314 ـ 15، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل /AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

في واقع الحزب السوري القومي الاجتماعي ومصيره

نزار سلّوم *

لا يستهدف، هذا النّص، المعنويات ولا الإيمان الراسخ بالنهضة والثقة بها، حيث وظيفته، وعلى نحو مؤكّد، محدّدة ومعيّنة في محاولة رفع منسوب ودرجة الشعور بالخطر الذي يهدّد الحزب السوري القومي الاجتماعي، ليس في معناه ودوره وحسب، بل في وجوده ومصيره ومستقبله. إن لم نتمكّن من الوقوف في وجه هذا الخطر، ستجتاح الكارثة جسدنا في محاولة لإخماد روحنا والقضاء على أجمل ما أتت به سورية في عصورها الحديثة.

-1-

وصفياً، الحزب السوري القومي الاجتماعي في واقعه الراهن: كيانات تنظيمية ولجان ومجموعات وجماعات وأفراد. الانشقاق التقليدي بين فريقين لم يعد وضعاً كافياً، لتتآلف الجماعات والحركات المتعدّدة والمستقلّة، فيما انزوى أفراد كثر وانتشروا عشوائياً وبعيداً.

الكيان، بمعناه المجازي هنا، هو وجود ناقص ومشوّه، وجود مُقتطع من (أصل كامل) لم يعُد مع هذا الاقتطاع (كاملاً)، بأي مقياس. الكيانات السياسيّة تقع منهجياً تحت معنى هذا المصطلح، والحزب السوري القومي الاجتماعي، يقع الآن تحت معنى هذا المصطلح، وأكثر من أيّ وقت مضى.

يوجد إلى هذه اللحظة، ثلاثة كيانات تنظيميّة مستقلة بنفسها تتوازع جسد الحزب وخريطته. هي، على خلاف الكيانات السياسيّة التي تتوازع خريطة الأمّة، لم تنشأ بقرار من عصبة الأمم في سان - ريمو 1920، استناداً إلى اتفاقية سايكس – بيكو 1916، بل نشأت بفعل ذاتي – داخلي، أو باستجابة ذاتيّة لمحرّضات وعوامل محيطة بها، ما يُشهر خطر تفتيت (بذرة النهضة) المغروسة في جسد الأمة وروحها في عام 1932، التي هوت عليها مطرقة الانشقاق، لأول مرة، في عام 1957، لنستذوق ذلك الطعم (المرّ)، ولتضعف مناعة الوحدة، فتتالى مناسبات الانشقاقات وتتكرر ثم تتراجع نحو الوحدة، لتعود الآن لتعبّر عن نفسها بكيانين تنظيميين مستقلين جديدين إلى جانب شقيقهما البكر والعريق والمكتفي بنفسه.

-2-

كان من شأن دماء أنطون سعادة المسفوحة في الثامن من تموز 1949، أن تدفع النهضة قدماً نحو مشارف الانتصار، لكن حادثة مقتل عدنان المالكي في عام 1955، وضعت حدّاً لذلك الفيض الكبير وفتحت باب الكارثة على مصراعيه. فما بين تموز 1949 ونيسان 1955، تم استكمال كلّ اللوازم الضرورية التي أدت لاحقاً إلى تغيير مستقبل (الشرق الأوسط). كان ضرب الحزب في الشام وتغييبه الشرط الأول والحاسم في هذه العملية.

تغيرت الخريطة السياسيّة برمّتها مرات ومرات، ونحن ما زلنا نواظب على قراءة (الحدث – الكارثة) بشخصانيّة مُغلقة، وكأننا في مخبر معزول! وكأن ضرب الحزب في الشام عام 1955، كان خطأً في طريقة اللعب، وليس حادثاً تاريخياً حرف اتجاه الطبيعة عن (المنصّة الرابطة) لأجنحة سوريّة الطبيعيّة من جهاتها كافة!

استذكار هذا الحدث بفيد منهجياً، في اختيار منظار الرؤية الذي يمكّننا من رؤية ذاتنا في إطار حركة التاريخ، وليس من منظار، عينه اليمنى اسمها جورج عبد المسيح وعينه اليسرى اسمها عصام المحايري!

هل نرى ما يحيط بنا فعلاً؟

هل نرى التحديات المصيرية التي تواجه أمتنا، وما هو مأمول منّا فعلاً؟

هل نرى ما هي الأخطار الجسيمة المحدقة بنا فعلاً؟

هل منظار الرؤية الذي نعتمده يُرينا مشهد التاريخ الذي نحن فيه، أم هو مُصمم كي لا نرى إلّا بعضنا كأخصام في طريق العداوة؟ غيّروا منظار الرؤية.

انطون سعادة (عن موقع syrianhistory.com)

-3-

تعمل الكيانات التنظيميّة المولودة، على استكمال كل اللوازم التي تمكّنها من (الاستقلال)، وللتو، يرتسم مدى – خصمها (من كان للأمس بعضاً منها أو هو نفسها)، يرتسم بوجوده كمحفّز يدفعها لإظهار قدرتها على العمل والاجتهاد في تبيان التمايز والاختلاف (غير عادي). والثاني باعتباره الحزب (فكرة وحركة تتناولان حياة أمّة بأسرها).

1-هل حافظ الحزب على نفسه كحزب (غير عادي)؟ وما هي الدلائل والبراهين؟ وهل يمكن لحزب (القضيّة) أن يكون في الوقت نفسه حزب (البرنامج)؟ وكيف؟

هل دخول الحزب في بنية الدولة اللبنانيّة، ما بعد اتفاق الطائف 1989، وفي بنية الدولة الشاميّة اعتباراً من عام 2005، تطلّب منه أن يكون حزب (البرنامج)، مقابل ابتعاده عن معناه كحزب (القضيّة)؟ وهل تمكّن من أن يكون كذلك، أو أن حالة من (الفصام – الشيزوفرانيا) أصابته وهزّت معالم شخصيته ولا تزال؟

تساؤلات توليدية تستدعي غيرها بالتأكيد.

2-الحزب كـ (فكرة – عقيدة)، فيه من الفيض الزائد ما لا يمكن لأيّ (حامل) تنظيمي عادي رفعها وموضعتها وتحريكها. هل الحزب أمسى حاملاً تنظيمياً ضعيفاً؟

3-استتباعاً لذلك، هل الحزب كـ (حركة – مؤسسات) فيه من الخلل البنيوي ما لا يمكّنه من أن يكون (حاملاً) للعقيدة وموضعاً لها على مسار الواقع؟ وتحت ثقل وفيض هذه العقيدة من جهة، وبفعل عوامل التهالك والتقادم التي أصابت (الحركة – المؤسسات) والإخفاقات التي وقعت فيها من جهة مقابلة، تفسّخ هذا (الحامل) وتصدّع بنيانه؟ وهل هو مهدّد بالانهيار؟

زمنيّاً، الفكرة – العقيدة – القضيّة، وُلدت قبل الحركة – الحامل.

سببياً، الفكرة استوجبت وجود الحامل.

في الارتسام المطابق: الأمّة موزّعة على حوامل متعددة: الكيانات السياسيّة. والحزب (الفكرة – العقيدة) موزع على حوامل متعددة: الكيانات التنظيميّة.

كيانات الأمة استحالت (دولاً فاشلة) أو تقاوم الفشل، وكيانات الحزب استحالت (تنظيمات فاشلة) أو تقاوم الفشل.

الآن، الأمة تعاني من كياناتها (دولها الفاشلة)، والعقيدة تعاني من كياناتها (تنظيماتها الفاشلة)، وعلى ذلك نحن أمام مواجهة حاسمة، تستوجب إعادة إنتاج (الحامل) على النحو الذي يلغي تعدد الكيانات التنظيمية من جهة، وبما يمكّنه من رفع العقيدة الفيّاضة ووضعها على مسار حركة الواقع كي تتمكن من إنجاز ذاتها كقضيّة لائمة المتوازنة بين كيانات فاشلة واحتلالات لأرضها واستراتيجيات خارجية تطوقها وتسيطر على مقدّراتها ومصيرها.

إنّ لم نغيّر منظار الرؤية ونتجه لحسم الإفناء الذاتي) بأيدينا... ذلك هو التاريخ. [أكرر: هذا النّص، بمضمونه ولغته، لرفع منسوب ودرجة الشعور بالخطر.]

> اعلن «استقلالي» التام عن سياسات الكيانات التنظيمية وثقافتها ومناهجها، مع الحفاظ على اسمي في لوائح المديرية التي اتبع لها

-4-

سنحاول تفكيك هذه الإشكاليّة، بالاعتماد على تحديدين أساسيين للحزب عند سعادة، الأول باعتباره الحزب غير مشمول بالتعريف التقليدي للأحزاب، فهو نظراً لطبيعة عقيدته وغايته، حزب (غير عادي). والثاني باعتباره الحزب في سياق تشريع (استقلالها)، سيستمر الاندفاع بعض الوقت، ثم سيخبو رويداً... رويداً، مع تلاشي أهمية وظيفته، ومع عودة (جرح الانشقاق) للتورّم والنزيف.

تحاول الكيانات التنظيميّة التمدّد والاسترخاء لترسيم حدودها في أبعد نقطة ممكنة من مساحة الحزب في خريطته القديمة، ولذلك ستحاول حسم أحقيتها في بعض (المناطق الحدودية المتشابكة والمتنازع عليها). هي محكومة بعلاقاتها مع بعضها، بالمنطق الذي يحكم علاقات الكيانات السياسيّة تماماً: صداقة، خصومة، عداوة، تحالفات، مواجهات...

رغم ذلك، ستبقى مبادرات الوحدة موجودة وحاضرة ومتعدّدة، وسيستقبل رؤساء الكيانات التنظيميّة أصحاب المبادرات ويثنون على نشاطهم، ويأخذون صورة تذكاريّة تشجيعيّة معهم، ويودعونهم مع بيانات تؤكد تجاوبهم مع أيّ مسعى توحيدي. (هو مشهد منسوخ من سياق سلوك رؤساء الكيانات السياسيّة – نسخة طبق الأصل).

ستحلّ مبادرات الوحدة بدأً دائماً على جدول أعمال الكيانات، وسنستغرق جميعاً، في عمل خاص لابتكار صيغة وحدة لتجاوز واقع التجزئة، وسنتفق وقتنا كلّه (سندخل مخبرنا المعزول ونبتعد عن الحدث العام الذي يعصف بتاريخنا)، سنتفق وقتنا في البحث والتنقيب عمّا يمكن أن نفعله في سبيل (الوحدة). سنكتب الدراسات والأبحاث التي ستتناول مسائل الدستور وأنبثاق السلطة والديمقراطيّة وبرامج تحديث الإدارة... وسيصيبنا العجب من تباين المستوى الرفيع الذي نكتشفه في فلسفتنا الدستورية ومرجعيتنا العقيديّة، مع المستوى الواقعي الميداني الذي نحن فيه! بلى، قضي الأمر وارتسم واقعنا الراهن:

ثلاثة كيانات تنظيميّة وجماعات ولجان وتجمعات، وها نحن في مواجهة الإشكاليّة الرئيسة المرتبطة بعلّة وجود القضيّة وعلّة وجود الحزب!

-5-

إخبار: بالنظر لما يتضمنه هذا النّص، وخصوصاً إشاراته الواضحة نحو الواقع الكياني – التنظيمي المتعدد الذي يتوازع خريطة الحزب، أعلن (استقلالي) التام عن سياسات الكيانات التنظيميّة وثقافتها ومناهجها، مع الحفاظ على اسمي مسجّلاً في لوائح المديرية التي اتبع لها حيث أقيم. سأكرس جهدي وفكري ووقتي، لتأدية التزامي في خدمة القضيّة التي وضعها سعادة وتعاقدنا معه من أجلها، والتي هي قضيّة سورية ومصيرها ومستقبلها. تحيا سورية – نزار سلّوم.

* باحث وكاتب سوري

نحو بنية تحتية اجتماعية ثورية في فلسطين

حسين قاسم *

لا ثورة، ولا حركة وطنية، يمكن أن تنجح، إلّا بتوفّر البنية الاجتماعية المناسبة للتغيير المطلوب. فالدعوة إلى التحوّل النوعي في المجتمع، بغضّ النظر عن صدقيتها، وعن إرادة المبادرين لها، تحتاج لبيئة اجتماعية تدعم توجّهها، وتشارك في نشاطاتها، بكل ما تملك، من إمكانيات وطاقات، من أجل تحقيق الأهداف المرجوّة.

إذ لا يمكن أن تنجح ثورة اشتراكية، سواء كانت انقلابية أو بالانتخابات الديمقراطية، إلّا بوجود طبقة عمال وفلاحين وكادحين مؤهلة للمشاركة الفعّالة فيها، والتضحية من أجل أهدافها المرسومة. كما لا يمكن لحركة تحرير، أن تنجح في طرد المستعمر، من دون أن تنتظم أغلبية الفئات الشعبية الوطنية في النشاط التحرّري، مباشرة وغير مباشرة، وأن تكون قادرة ومستعدّة للسير بنضالها إلى أن يتحقّق مرادُها. هذا ما كان عندما أُنشِئَتْ منظمة التحرير، وانطلقت المنظمات الفدائية، وساعد في ذلك تنامي المدّ القومي والتحرّري العربي، حيث كانت قضية فلسطين في صلب اهتمامات ذاك المد.

ما يجعلنا نطرح موضوع البنية الاجتماعية التحتية، هو فشل كل محاولات الإصلاح في الحركة الوطنية الفلسطينية، والإصلاحُ ضروريٌ، لتصويب مسارها باتجاه هدف التحرّر، وممارسة حق تقرير المصير. إذن، لا بدّ من البحث في أسباب ذلك؛ وبحسب اعتقادي، إنّ أهمها يعود إلى الخلل في هذه البنية التي ترتكز إليها المنظّمات على اختلافها، وتجد فيها ما يساعدها على الاستمرار في «غيّها»، ضاربةً بعرض الحائط المصلحة الوطنية العليا.

تركيبة اجتماعية فلسطينيّة مشوّهة

لننظر إلى واقع البنية الاجتماعية الحالي من زاوية النشاط الاقتصادي للفلسطينيين، ومصادر رزقهم؛ وفقاً للمصادر الرسمية، وشبه الرسمية، فإنّ مجموع المساعدات التي وصلت إلى السلطة الفلسطينية خلال فترة 1994-2017، قد بلغت 36,5 مليار، من بينها 1,6 مليار دا على شكل قروض ميسّرة. أمّا الأنروا فقد صرفت في نفس الفترة 16,5 مليار دا، من بينها 9,49 دا في الضفة والقطاع. وتصرف الجمعيات غير الحكومية أكثر من مليار دا سنويّاً (بكر ياسين اشتية - بوابة اقتصاد فلسطين).

أما بالنسبة إلى عدد العاملين في المؤسّسات المذكورة، فيبلغ حوالى 200 ألف في السلطة، و19 ألفاً في الأنروا، و40 ألفاً في الجمعيات غير الحكومية، أي ما مجموعه حوالى 259 ألف موظف. وبالنظر إلى أن كلّ موظّف هو معيل لأسرة، ومتوسّط حجم الأسرة حوالى خمسة، فإنّ أكثر من مليون وربع يعيشون على هذا النوع من الموارد. ولا داعي للتذكير بالأزمة المعيشية التي حصلت عندما حجبت «إسرائيل» المقاصّة عن السلطة.

لنحاول تلمُّس أثرَ الأرقام المذكورة أعلاه على التركيبة الاجتماعية في الضفة والقطاع. إن أوّل ما يلفت الانتباه أن هذا العدد الهائل من الموظفين، بالمقارنة مع حجم القوة العاملة، يعيشون على موارد أجنبية خارجة عن أيّ نوع من السيادة الفلسطينية، ويحتلون مواقع مؤثّرة في المجتمع. بنتيجة ذلك، تشكّلت فئة اجتماعية كبيرة، وقويّة، ويجمعها قاسم مشترك، هو كسب العيش من المساعدات التي تأتي، في نهاية الأمر، لخدمة مصالح المانحين، أو بما لا يتعارض معها في أحسن الأحوال. لذلك، فإنّ هذه الفئة، باستثناء قلّة منها لا نشكّ في استعدادها للتضحية، إمّا أن تعمل بكلّ ما تملك لإحباط أيّ جهدٍ وطني/ثوري جاد، وإما أن «تضع رجلاً في البور والأخرى في الفلاحة»، أو تختار الصمت والحياد.

لا مبالغة في قول إن التركيبة الاجتماعية في الضفة والقطاع، قد أصابها تَشَوُّهٌ ملحوظ بعد أوسلو وإنشاء السلطة الفلسطينية التي باتت المُشغّل الرئيس للسكّان. ويعود هذا لطَفَيَلِيّتها، واعتمادها على المساعدات الخارجية. ليس هذا غريباً على القيادة الفلسطينية، التي عملت في لبنان على إنشاء جيش جرّار من المُتَفَرّغين، جلّهم بدون وظيفة يتطلبها العمل الوطني، مستخدمة بذلك الأموال التي كانت تنهال عليها من الدول العربية. كان هذا جزءاً من السياسة المعتمدة لخلق أتباع، وبيئة خاضعة لها، فتشوّهت البنية الاجتماعية السابقة التي كانت منتجة، وقادرة على توفير مقوّمات عيشها الأساسية، وفي نفس الوقت ساهمت بفاعلية في مجمل نشاطات العمل الوطني، وكانت تتمتّع بقرار مستقل ـ نسبيّاً ـ بشأن خياراتها السياسيّة. ولقد ظهرت خطورة نهج «التفريغ» بعد خروج المنظمة من لبنان، عندما وجد كثيرون أنفسهم بلا مصدر رزق، وإذا وجدوه، فلا ينقذهم من العَوَز. ومن نتائج ذلك، صارت البنية الاجتماعية في المخيّمات هشّة، فباتت تعاني من أمراض وانحرافات اجتماعية، وخاصة بين الشباب، وتحوّلت إلى مادة للتجاذبات المحلّية والإقليمية وحتى الدوليّة، وللاستثمار في برامج تلحق الضرر بالقضية الفلسطينية. ربّما من المفيد، هنا، ذكر البنية الاجتماعية التحتية اللبنانية التي تحوّلت إلى بُنَى مختلفة تتقاسمها الأحزاب وترعى مصالحها، ما أدى إلى استحالة أن تتوحّد جميع فئات الشعب المتضرّرة في مواجهة من أفقرها وسلبها أموالها، وإلى عجز القوى المخلصة للمصلحة العامة أن تجد تأييداً عمليّاً ومؤثّراً، من قِبل الشعب، لبرامجها الإصلاحية.

بالعودة إلى التركيبة الاجتماعية في الضفّة والقطاع، وبناءً على أن مصادر رزق هذه النسبة العالية من القوة العاملة، هي من المساعدات الخارجية، وغالبيتها تخدم السلطة مباشرة، وبالنظر إلى التأثير السلبي لذلك على البنية الاجتماعية، لا بدّ من أخذ هذا الواقع بعين الاعتبار، في أي برنامج وطني فلسطيني إنقاذي. إذ كيف يمكن القيام بمشروع وطني/ثوري، بدون تركيبة اجتماعية مؤهّلة لأن تكون رافعة له؟ فالحامل الاجتماعي ضروريٌ لتحقيق الأهداف السياسية. ما فرضته أوسلو، وسلطتها، بات واقعاً مدّد خيوطه في النسيج الاجتماعي الفلسطيني، فبات من الصعب إلغاؤه بعصا سحرية. وبما أن القضية الفلسطينية هي بالأصل مركّبة ومعقّدة؛ بالتالي، لا بدّ أن يكون العمل الوطني الفلسطيني، مركّباً ومعقّداً كذلك.

إنّ محاولة تسليط الضوء على العيب الذي يعتري البنية الاجتماعية التحتية الفلسطينية، وإظهار العوامل المعيقة، وقد تكون محبطة، للعمل الوطني الجاد، لا تدعو للاستسلام لها، كما قد يُهيّأ للبعض، وإنما على العكس من ذلك، هي دعوة لمواجهة الواقع بمسؤولية تغييرية ثورية. إنّها دعوة للعمل السياسي الاجتماعي المؤثّر في هذه البُنية، ربطاً بالهدف الاستراتيجي العام، المتعلّق بحق شعبنا بفلسطين الانتدابية. لذلك، وبعد التأكيد على هذا الهدف الاستراتيجي، لا بدّ من وضع أهداف فرعية تستهدف تقليص شوائب هذه البُنية، وتوسيع ما هو صالح فيها. ويحتاج تحديد هذه الأهداف إلى جهدٍ كبير وجماعي، يكون فيها دورٌ بارزٌ لخبراء الاجتماع والاقتصاد، المفترض أنهم قادرون على قراءة الواقع بدقّة، وتشخيص الأمراض، ووصف الأدوية. وبعد نضال عنيد، والتقدّم في هذا المجال، وكلّما زادت كفة الصالح في البُنية رجحاناً، كلّما اقتربنا للحظة الاستحقاق الفعلي للتغيير الواثق نحو فلسطين.

* باحث وكاتب فلسطيني

> التركيبة الاجتماعية في الضفة والقطاع، أصابها تشوّهٌ ملحوظ بعد «أوسلو» وقيام السلطة الفلسطينية التي باتت المُشغّل الرئيس للسكّان

وصيّة وديع حداد في ذكراه الـ 43: وراء العدو في كل مكان

محمد العبد الله *

«يمكنك قتل ثوري ولكن لا يمكنك ابدا قتل الثورة»

(فريدهالميلتون **)

«وديع حداد... إليه الزعيم التاريخيّ الذي لا مثيل له. وهو المنظّر والمخطّط والمنسّق لتلك الاستراتيجية الرائعة لزعزعة العدو عبر نقل الحرب لكل تواجده وعبر الجبهات ومن خلال هجمات الكوماندوس المحددة الأهداف والمدمّرة. إنه معلّمنا جميعاً».

(كارلوس)

مرت أخيراً ذكرى استشهاد وديع حداد المولود عام 1927 في مدينة صفد عاصمة الجليل المحتل، والذي أسلم الروح في ألمانيا الشرقيّة في 28 آذار/ مارس 1978. قبل ثلاثة وأربعين عاماً غاب الجسد. لكن الرجل حاضر في ضمير وضمير الأجيال اللاحقة. يبقى حضوره طاغياً بالنسبة إلينا، نحن الذين عشنا في زمن «الخال» ـ لقبه ـ إضافة إلى كنيته «أبو هاني»، في زمنه، وعلى امتداد عقود، عرفت فيه الحركة الوطنية الفلسطينية، وحركة التحرّر العربية وقوى التغيير والثورة الأممية، زخماً نضالياً، ومراحل من التقدم، قبل أن تواجهها مشكلات وإخفاقات متعدّدة. لقد أعاد لنهج المقاومة المسلّحة ألقه في أكثر من منطقة اشتباك في العالم، وفي المركز فلسطين: قضية، وساحة كونية للمواجهة مع العدو الصهيوني الاستعماري، الاقتلاعي والفاشي الذي بنى كيانه على المذابح والطرد والإبادة.

عندما يستعيد كبار السن من أهل صفد ذكرياتهم عن مقاومة مدينتهم للانتداب البريطاني قبل أن يحتلّها الصهاينة ويمارسوا بحق الشعب الفلسطيني سياسة الاقتلاع والإبادة، بدعم وتسهيل وحماية حكومة الانتداب، فإنّ اسم الفتى وديع حداد يفرض حضوره البهي. لقد شارك في مقاومة الجيش البريطاني وتخريب بعض آلياته ومعداته. ولا شك في أن مخزون التجربة التأسيسية، مع ما أضافه نكبة 1948 إلى وعي الطالب المنتسب لكلية الطب في الجامعة الأميركية في بيروت، سيترك تأثيره المباشر على نشاط وديع حداد. نشاط سياسي وميداني مع زملاء من الطلبة العرب، في عدد من كليات الجامعة داخل إطار «جمعية العروة الوثقى»، وقد شكلت النواة الأولى لـ «حركة القوميين العرب» التي أصبح الدكتور وديع أحد أبرز مؤسّسيها وقادتها. عن تلك التجربة الحزبية العربية، كُتبت المئات من المقالات والدراسات، وعرفت المكتبة العربية عدداً من الكتب التي عالجت بالدراسة والتقويم سنوات نضال الحركة في عدة أقطار عربية. وكان اللافت فيها جميعاً، اقتران اسم «أبي هاني» بالجانب العملي/التقني للخط الكفاحي للحركة، وامتداداً، في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

قاد «الخال» مسؤولية العمل المسلّح ضد العدو الصهيوني في الجبهة الشعبية لسنوات طويلة. وقد عبّر رفيقه القيادي والأديب الثوري غسان كنفاني عن ذلك النهج في كتابات متعددة، يمكن اختصارها بشعار «وراء العدو في كل مكان». وقد ترجمت هذا المسار الكفاحي مجموعات النخبة الثورية المقاتلة في الجبهة المعروفة بـ «المجال الخارجي» التي قادها وديع حداد في مواجهة العدو الصهيوني في السماء وعلى الأرض، وحولت مساحات واسعة من العالم إلى ساحة مواجهة مع العدو. وقد انصهرت في هذه النخبة المقاتلة مجموعات ثورية عربية وأممية من اليابان وأوروبا وأميركا الوسطى والجنوبية. واستطاع هذا الفعل الثوري أن يضع اسم فلسطين كقضية تحرّر وطني لشعب تعرّض للمذابح والاقتلاع والتبديد، على خارطة العالم والنضال الأممي والسياسة الدولية.

كان أبو هاني قائداً ثورياً استثنائياً، كما قال عنه رفيق عمره والشريك الأبرز في نضاله التحرري الثوري على مدى عدة عقود الحكيم جورج حبش. لم تكن تلك «الاستثنائية» سوى التوصيف الحقيقي والمعادل الموضوعي لفكرة «الثورة والتحرير». هكذا فهم ومارس «الخال» المقاومة المسلحة بدوائر النضال المشتركة: القطرية، والقومية، والأممية. لم تكن قضية تحرير فلسطين على جدول أعماله، مسألة «قطعة أرض» تُقام عليها سُلطة شكلية، تنتزع من مضمون القضية اسم فلسطين لتضيفه إلى كلمة السلطة لتصبح «سلطة فلسطينية»!

وديع حداد الذي لم يكن «يحبّ الظهور والميكروفونات والشاشات»، كما تقول رفيقة نضاله الثوري ليلى خالد في مجلة «الآداب» اللبنانية، ضمن الملف الخاص عن القائد الشهيد (27/03/2017)، كتبت ليلى: «لم يكن «الخال» كثير الكلام، فأفعاله هي التي تتحدث عنه» (... كنا نسمعه يقول) «أنا بلدي اسمها صفد... لا أقبل إن عُرضت علينا كل فلسطين باستثناء صفد، وأرفضها إذا عُرضت مع صفد واستُثني منها بيتي، وأرفضها إذا عُرضت مع صفد وبيتي واستُثني منها شبر واحد. هذه هي مواقفنا وهذا هو مشروعنا للتحرير. خطنا هو حرب الشعب الطويلة الأمد وسياسة الاستنزاف التي ستؤدي إلى إصابة الجسم الإسرائيلي القوي بفقر الدم والانهيار». تكتسب ذكرى أبو هاني هذه الأيام أهمية خاصة في مرحلة سياسية هي الأخطر فلسطينياً، بسبب المحاولات التي يقودها «ذوو القربى» بهدف اختزال وتقزيم الكفاح الوطني للشعب الفلسطيني: من تحرير الوطن من الاستعمار الاستيطاني إلى توافقات على محاصصة لعدد «المقاعد» في انتخابات شكلية («مجلس ورئيس»)، في ظل الاحتلال وإجراءاته وهيمنته الكاملة، تحاول أن توهم عبر نهج تضليلي بأنها «سيادية»! فالهدف ليس إلا العودة إلى طاولة المفاوضات التي أثبتت عقمها ولاجدواها، وإعادة تكرار مسار الفشل الممتد على عقود.

وفي جانب آخر، تتشابك الذكرى مع «يوم الأرض» (30 آذار/ مارس) الذي أحياه شعبنا في الوطن المحتل منذ عام 1948 وسائر أجزاء الوطن والشتات. هذا الشعب الذي واجه، قبل أيام انتكاسة جديدة، في مهرجان انتخابي صهيوني لتجديد أعضاء برلمان في كيان العدو. انتكاسة ليس سببها خسارة بضعة مقاعد أو انشقاق في القائمة العربية، بل الرهان الخاطئ والمدمّر لدى بعض القوى السياسية في الداخل على «ديمقراطية» المستعمر! وذلك في ظل الاحتلال الموغل في عنصريته وتعسّفه ضد أصحاب الأرض المحتلة والحقوق المغتصبة... وقد جاءت نسبة المقاطعة العربية لصناديق الاقتراع التضليلية التي دعت إليها قوى وشخصيات وتيارات وطنية، لتعيد للموقف الوطني الجذري توهجه وترسخه.

إن ذكرى رحيل القائد الشهيد مناسبة لاستلهام دروس النهج الكفاحي الذي قاده عبر نقل النظرية من حيز الفكرة إلى ميادين التطبيق. لم يتوقف أبو هاني في بازار لعرض «النظريات الأزياء»، كما يقول مظفر النواب في إحدى قصائده، بل أعطى للأفكار الثورية عُمقها الكفاحي بدوائرها المتداخلة والمترابطة: الوطنية والقومية والأممية. لذا يصبح ضرورياً استحضار الثوري الاستثنائي في زمن «التهافت» المكشوف، لأن العنف الثوري المنظّم: فكراً وممارسة، بحوامله التنظيمية والاجتماعية هو الأسلوب الأنجع والأسرع في نقل «فكرة الثورة» من الشعار النظري إلى الواقع الموضوعي.

اليوم ونحن نحيي ذكرى رحيل وديع حداد، علينا إعادة ترسيخ نهجه وأفكاره الراهنة أكثر من أي وقت، في وعينا الوطني والقومي. روح الثورة التي حملها عقوداً ما زالت هي الأفق الوحيد أمام شعب فلسطين والشعوب العربية. كما أن الصراع التاريخي مع المستعمر، يُظهر لنا أن جيلاً فلسطينياً/عربياً رادیکالیاً، تَعلّم من تاريخ وتجارب الثوريين ووديع حداد أبرز رموزهم، تشهد على ذلك أسماء مهند ورأفت وياسل وسامر وقسام وعمر وغسان وعلاء... التي روت بالدم أرض فلسطين وأسست لجيل ثوري جديد في تاريخ النضال الوطني والمقاومة. لقد خرج هذا الجيل من رحم المقاومة المسلحة وبيئتها، ومن ميادين الاشتباكات والمواجهات على الحواجز، ومن الاضطهاد والقمع والقهر، ومن حلقات الحوار والنقاش وورشات العمل الفكرية والنظرية في الجامعات، حاملاً فكرة الثورة وطهارتها وسلوكها، بعيداً عن كل أشكال المساومة السياسية الرخيصة والارتزاق والزبائنية والانتهازية.

سلام لك أبا هاني وأنت تحمل البشارة لصفد، ولكل قرية أو مدينة في فلسطين المحتلة، بأن النصر قادم. سلام لك وسلام عليك، وأنت تُقدّم لماضي شعبك وأمتك والعالم، القدوة والنموذج في نكران الذات، وفي الطهارة الثورية، والتقشف، وفي مقارعة الاحتلال والظلم والهيمنة الاستعمارية.

* كاتب فلسطيني.

** قائد تنظيم «الفهود السّود» في إلينوي (شيكاغو)، اغتالته عناصر الشرطة الأميركية في بيته عام 1969.

> إن ذكرى رحيل القائد الشهيد مناسبة لاستلهام دروس النهج الكفاحي الذي قاده عبر نقل النظرية من حيز الفكرة إلى ميادين التطبيق

اليمن

بات تنظيم «القاعدة»، بشكل لا لبس فيه، وكيل عمليات التحشيد السعودية لصالح جبهات القتال في محيط مدينة مأرب. إذ تكشف معلومات استخباراتية حصلت عليها "الأخبار" أنه أُوكلت إلى التنظيم، أخيراً، مهمّة تأمين سواحل محافظة أبين، بهدف استقبال مقاتلين من خارج اليمن، وإيوائهم، ومن ثمّ نقلهم عبر معقله المتبقّي له في محافظة البيضاء إلى محافظة مأرب. مخطّط تلعب فيه تركيا بصورة غير معلنة، دور المسانِد الخلفي، عبر تسهيل وصول أولئك المقاتلين وإسلحتهم، في ما يبدو أنه خطوة إضافية على طريق «إصلاح» العلاقات مع السعودية، من جهة، ومن جهة أخرى، تدعيم جهود بقاء الحلفاء «الإصلاحيين» الذين يوشكون على خسارة آهمّ معاقلهم في شمالي اليمن

«القاعدة» وكيل السعودية «الرسمي» لـ«الإخوان» في مأرب

تصاعد الدور التركي في اليمن بعد تحسّن العلاقات بين أنقرة والرياض (أ ف ب)

صنعاء - **رشيد الحداد**

لم يعد تدخُّل تركيا في الصراع الدائر في اليمن في دائرة التكهُّنات؛ إذ إن الكثير من المؤشّرات على الأرض تُجلي تعاظم الدور التركي المساند لميليشيات حزب «الإصلاح» (إخوان مسلمون). دخلت أنقرة إلى هذا البلد منذ ثلاث سنوات تحت لافتة «العمل الإنساني» الذي لم يتجاوز خريطة سيطرة «الإصلاح» في محافظات تعز ومأرب وشبوة، حيث قذمت الكثير من الخدمات اللوجستية لميليشيات الحزب بطريقة غير مباشرة، قبل أن يتطوّر هذا الدور إلى تأسيس ذراع عسكرية موالية لها مُتمثّلة في ميليشيات «الحشد الشعبي»، بتمويل قطري، غربي محافظة تعز، قبل نحو عام، بعد فشلها في تأسيس ذراع مماثلة في محافظة شبوة (شرق) عقب سقوط المحافظة تحت سيطرة «الإصلاح» في أب/ أغسطس 2019. كذلك، تولّت تدريب العشرات من قيادات الحزب في قواعد عسكرية تركية خارج اليمن، فيما لا يزال دورها الإستخباري ملحوظاً في شبوة، التي تُعدّ لتكون معقلاً بديلاً لـ«الإصلاح» في حال سقوط مأرب. تحت أكثر من ذريعة، تمكّن الحزب، خلال الأشهر الماضية، من تأمين مساحات ساحلية واسعة في مديرية رضوم الواقعة على سواحل بحر العرب، بتعاون لوجيستي تركي، بالتزامن مع قيامه بتأسيس معسكر دفاع ساحلي من دون أيّ توجيهات من وزارة الدفاع في حكومة الرئيس المنتهية ولايته، عبد ربه منصور هادي، في أحد أهمّ ممرّات التهريب البحري التي يستخدمها الحزب منذ عقود في تهريب المشتقّات النفطية والسلاح من الخارج. وعلى رغم رفض حكومة هادي التحرُّك «الإخواني» في سواحل شبوة، وكذلك تصاعُد اتّهامات القوى الموالية للإمارات لـ«الإصلاح» بتلقّيه شحنات سلاح تركية عبر ميناء قنا الواقع تحت سيطرته، ومطالَبتها بتنفيذ «اتفاق الرياض» الذي يقضي بإخراج ميليشيات «الإصلاح» من شبوة وأبين ووادي حضرموت، عزّز الحزب وجوده العسكري في سواحل شبوة منتصف الشهر الماضي، استعداداً لمواجهة أيّ هجوم محتمَل من الميليشيات الموالية للإمارات.

> **المخطّط الجديد بدأ منذ اسبوعين بالتعاوُن مع «الإصلاح» وبإشراف مباشر من الجانب السعودي**

تأمين سواحل شبوة من قِبَل «الإصلاح» خلال الأشهر الماضية، جاء بتنسيق مع تركيا، لتأمين وصول السفن التجارية التركية التي غالباً ما تُستخدَم لحمل شحنات سلاح تركية، كالقنّاصات والأسلحة المتوسّطة، التي تستخدمها ميليشيات الحزب في جبهات القتال في تعزّ ومأرب. لكن الدور التركي تصاعَد، خصوصاً، بعد تحسُّن العلاقات بين أنقرة والرياض الشهر الماضي، وإعلان التنظيمات الإرهابية الموالية لتركيا في سوريا التعبئة والاستنفار للقتال في اليمن «دفاعاً عن مدينة مأرب، التي تُعدّ آخر معاقل «الإصلاح» في شمال البلاد، لينتقل المخطّط إلى محافظة أبين الواقعة غرب مدينة عدن، حيث أوكلت مهمّة عملية تأمين وصول السفن ونقل العناصر الإرهابيين المتوقّع وصولهم من سوريا عبر تركيا، وبتنسيق سعودي، إلى تنظيم «القاعدة».

وتؤكّد معلومات استخبارية، حصلت عليها «الأخبار»، وجود تحرُّكات نشطة للتنظيم، بدعم وتمويل سعوديَّين، في عدد من مديريات محافظة أبين القريبة من الساحل. وتكشف المعلومات أن قيادة التحالف السعودي - الإماراتي في مدينة عدن كَلّفت أمير تنظيم «القاعدة» في أبين بتأمين وصول سفن مجهولة ستحمل مقاتلين قادمين من سوريا ودول أخرى مع أسلحتهم، وتأمين الطريق الساحلي الواقع بين محافظتَي شبوة وأبين، وإيواء أولئك المقاتلين، ومن ثمّ إيصالهم إلى جبهات مأرب.

المخطط الجديد، الذي شارَف تنظيم «القاعدة» على إنهاء تنفيذه في محافظة أبين بقيادة أمير التنظيم في المحافظة المدعو سالم الشنعاء، بدأ منذ أسبوعين بالتعاوُن مع ميليشيات «الإصلاح» في المحافظة، وبإشراف مباشر من الجانب السعودي؛ إذ نفّذ عناصر «القاعدة»، الأسبوع الماضي، عملية إعادة انتشار في مناطق واسعة قريبة من الساحل. وتفيد مصادر مطّلعة بأن التنظيم كثّف وجود عناصره في معسكر الخيالة التابع له في المحفد، وفي وادي حمراء ومناطق بحمس وخبر المراقشة الواقعة بين الوضيع وساحل أحور، والتي تتّسم بتضاريس مُعقّدة وجبال شاهقة، إضافة إلى منطقة موجان في مديرية الوضيع. وتؤكّد المصادر أن عناصر «القاعدة» يتحرّكون بشكل علَني، ويسلُكون الطرق الرئيسة، سواءً باتّجاه معسكرات تابعة لـ«الإصلاح» كمعسكر عكد، أم من معسكرات حكومة هادي إلى جبال مودية والمحفد ولودر والصومعة التي تُعدّ آخر معاقل «القاعدة» في محافظة البيضاء، بعد سقوط منطقة يكلا في مديرية ولد ربيع في المحافظة نفسها تحت سيطرة الجيش و«اللجان الشعبية» مطلع آب/ أغسطس الماضي.

وفي خلال الأسبوع الفائت، وفي إطار تنفيذ «القاعدة» المهمّة الموكَلة إليه بضمان وصول الأسلحة والمقاتلين إلى الصومعة ومن ثمّ إلى مأرب، أقدم التنظيم على شنّ عدد من الهجمات ضدّ نقاط تابعة لميليشيات «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي للإمارات في محافظة أبين، على خلفية رفْض الوضع وساحل أحور، والتي تتّسم بتضاريس مُعقّدة وجبال شاهقة، إضافة إلى منطقة موجان في مديرية مقاتلين قادمين من سوريا ودول أخرى مع أسلحتهم، وتأمين الطريق الساحلي الواقع بين محافظتَي شبوة وأبين، وإيواء أولئك المقاتلين، ومن ثمّ إيصالهم إلى جبهات مأرب.

المخطّط الجديد، الذي شارَف تنظيم «القاعدة» على إنهاء تنفيذه في محافظة أبين بقيادة أمير التنظيم في المحافظة المدعو سالم الشنعاء، بدأ منذ أسبوعين بالتعاوُن مع ميليشيات «الإصلاح» في المحافظة، وبإشراف مباشر من الجانب السعودي؛ إذ نفّذ عناصر «القاعدة»، الأسبوع الماضي، عملية إعادة انتشار في مناطق واسعة قريبة من الساحل. وتفيد مصادر مطّلعة بأن التنظيم كثّف وجود عناصره في معسكر الخيالة التابع له في المحفد، وفي وادي حمراء ومناطق بحمس وخبر المراقشة الواقعة بين الوضيع وساحل أحور، والتي تتّسم بتضاريس مُعقّدة وجبال شاهقة، إضافة إلى منطقة موجان في مديرية مقاتلين قادمين من سوريا ودول أخرى مع أسلحتهم، وتأمين الطريق الساحلي الواقع بين محافظتَي شبوة وأبين، وإيواء أولئك المقاتلين، ومن ثمّ إيصالهم إلى جبهات مأرب.

تنفيذ «القاعدة» المهمّة الموكَلة إليه بضمان وصول الأسلحة والمقاتلين إلى الصومعة ومن ثمّ إلى مأرب، أقدم التنظيم على شنّ عدد من الهجمات ضدّ نقاط تابعة لميليشيات «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي للإمارات في محافظة أبين، على خلفية رفْض الوضع وساحل أحور، والتي تتّسم بتضاريس مُعقّدة وجبال شاهقة، إضافة إلى منطقة موجان في مديرية مقاتلين قادمين من سوريا ودول أخرى مع أسلحتهم، وتأمين الطريق الساحلي الواقع بين محافظتَي شبوة وأبين، وإيواء أولئك المقاتلين، ومن ثمّ إيصالهم إلى جبهات مأرب.

المخطّط الجديد، الذي شارَف تنظيم «القاعدة» على إنهاء تنفيذه في محافظة أبين بقيادة أمير التنظيم في المحافظة المدعو سالم الشنعاء، بدأ منذ أسبوعين بالتعاوُن مع ميليشيات «الإصلاح» في المحافظة، وبإشراف مباشر من الجانب السعودي؛ إذ نفّذ عناصر «القاعدة»، الأسبوع الماضي، عملية إعادة انتشار في مناطق واسعة قريبة من الساحل. وتفيد مصادر مطّلعة بأن التنظيم كثّف وجود عناصره في معسكر الخيالة التابع له في المحفد، وفي وادي حمراء ومناطق بحمس وخبر المراقشة الواقعة بين الوضيع وساحل أحور، والتي تتّسم بتضاريس مُعقّدة وجبال شاهقة، إضافة إلى منطقة موجان في مديرية مقاتلين قادمين من سوريا ودول أخرى مع أسلحتهم، وتأمين الطريق الساحلي الواقع بين محافظتَي شبوة وأبين، وإيواء أولئك المقاتلين، ومن ثمّ إيصالهم إلى جبهات مأرب.

المخطّط الجديد، الذي شارَف تنظيم «القاعدة» على إنهاء تنفيذه في محافظة أبين بقيادة أمير التنظيم في المحافظة المدعو سالم الشنعاء، بدأ منذ أسبوعين بالتعاوُن مع ميليشيات «الإصلاح» في المحافظة، وبإشراف مباشر من الجانب السعودي؛ إذ نفّذ عناصر «القاعدة»، الأسبوع الماضي، عملية إعادة انتشار في مناطق واسعة قريبة من الساحل. وتفيد مصادر مطّلعة بأن التنظيم كثّف وجود عناصره في معسكر الخيالة التابع له في المحفد، وفي وادي حمراء ومناطق بحمس وخبر المراقشة الواقعة بين الوضيع وساحل أحور، والتي تتّسم بتضاريس مُعقّدة وجبال شاهقة، إضافة إلى منطقة موجان في مديرية مقاتلين قادمين من سوريا ودول أخرى مع أسلحتهم، وتأمين الطريق الساحلي الواقع بين محافظتَي شبوة وأبين، وإيواء أولئك المقاتلين، ومن ثمّ إيصالهم إلى جبهات مأرب.

المخطّط الجديد، الذي شارَف تنظيم «القاعدة» على إنهاء تنفيذه في محافظة أبين بقيادة أمير التنظيم في المحافظة المدعو سالم الشنعاء، بدأ منذ أسبوعين بالتعاوُن مع ميليشيات «الإصلاح» في المحافظة، وبإشراف مباشر من الجانب السعودي؛ إذ نفّذ عناصر «القاعدة»، الأسبوع الماضي، عملية إعادة انتشار في مناطق واسعة قريبة من الساحل. وتفيد مصادر مطّلعة بأن التنظيم كثّف وجود عناصره في معسكر الخيالة التابع له في المحفد، وفي وادي حمراء ومناطق بحمس وخبر المراقشة الواقعة بين الوضيع وساحل أحور، والتي تتّسم بتضاريس مُعقّدة وجبال شاهقة، إضافة إلى منطقة موجان في مديرية مقاتلين قادمين من سوريا ودول أخرى مع أسلحتهم، وتأمين الطريق الساحلي الواقع بين محافظتَي شبوة وأبين، وإيواء أولئك المقاتلين، ومن ثمّ إيصالهم إلى جبهات مأرب.

قرار بايدن سحْب «الباتريوت» مرتبط بالهجمات اليمنية؟

كشف مصدر يمني، لـ«الأخبار»، أن الهجمات التي شنَّتها القوات اليمنية على أهداف في العمق السعودي، لمناسبة دخول الحرب عامها السابع، طاولت، وعلى وجه غير مسبوق، قواعد تحوي منصّات إطلاق «باتريوت» أميركية. وتسبَّب الهجوم بغضب وإرباك أميركيَّين. كما رُصد أن الصواريخ والطائرات المسيّرة التي أُطلقت من اليمن في اتجاه الأهداف السعودية، في الأيام التي تلت الهجوم، وصلت إلى أهداف في الرياض والعمق السعودي بلا عمليات اعتراض. ولا يستبعد التقدير اليمني أن يكون قرار الرئيس الأميركي، جو بايدن، سحب منصّات «باتريوت» وقوّات وعتاد من السعودية والخليج متعلّقاً بنجاح هذه الهجمات في تعطيل المنصّات، لما قد يُسبّبه من إحراج لسمعة السلاح الأميركي. وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» قد نقلت عن مسؤولين أميركيين قولهم إن بايدن أصدر أمراً لـ«البنتاغون» ببدء إزالة بعض القدرات العسكرية والقوات من منطقة الخليج، في خطوة أولى لإعادة تنظيم الحضور العسكري للولايات المتحدة في العالم، بعيداً من الشرق الأوسط. وعلى إثره، أُزيل ما لا يقلّ عن ثلاث بطاريات صواريخ من نوع «باتريوت» من المنطقة المذكورة، ومن ضمنها واحدة من قاعدة الأمير سلطان الجوية في السعودية.

(الأخبار)

تقرير

«السعوديون المُفضَّلون» يؤرّقون ابن سلمان: ورقة ابتزاز دائمة بيد واشنطن

على رغم نجاحه في توجيه ضربات قاصمة إلى خصومه، إلّا أن معارضي ولي العهد السعودي في الداخل والخارج، لا يزالون يشكّلون «وجع رأس» متزايداً له، خصوصاً في ظلّ مايبدو، أخيراً، أنه دعم غربي غير مباشر لهم. دعمٌ ربّما يتّخذ، في المرحلة المقبلة، أشكالاً أكثر تقدُّماً، إذا ما قرّرت إدارة جو بايدن الذهاب إلى أبعد من هدف «الترويض» الذي تسعى إليه حالياً، والذي يظهر أنه سيظلّ في الواجهة إلى حين استحقاف انتقال السلطة في المملكة

حسين إبراهيم

قد يبدو محمد بن سلمان حاكماً مطلقاً في السعودية، لا ينازعه في سلطانه أحد، ولا سيما بعد نجاته، وإن جريحاً، من عاصفة نشر تقرير الاستخبارات الأميركية بشأن اغتيال جمال خاشقجي. لكن نظرة إلى الواقع سواءً في الداخل أم في الخارج، ربّما لم يكن لدى محمد بن نايف حتى خيار الرضوخ والاستسلام لمشيئة ابن عمّه، مثلما كان لأمراء آخرين ممّن اشتروا حرّيتهم بالمال، وإعلان الطاعة لأولياء الأمر. فقد وضعه القدَر في موقع مَن يعتبره ابن سلمان تهديداً وجودياً، لجرّد أنه يتنفّس، بفعل الأفضلية التي يتمتّع بها في أميركا، وخاصة في أوساط الاستخبارات، حيث يُسمّونه «السعودي المفضل»، لما قدّمه من خدمات هائلة للاستخبارات الأميركية، على مدى سنين طويلة، نائباً لوالده الذي كان وزيراً للداخلية، ثمّ وزيراً للداخلية، ثمّ ولياً للعهد. لكن بقدْر ما يعاني ابن نايف في سجنه، يمثّل احتجازه مازقاً لابن سلمان نفسه: هل يستطيع التخلّص منه فيما عين العالم عليه؟ أم هل يستطيع تركه حرّاً؟ أكثر من ذلك، ثمّة داخل الأسرة مَن اختار طوعاً مقارعة ابن سلمان، كشقيق الملك، أحمد بن عبد العزيز، الذي سبق أن انتقد، علناً، العام الماضي، الحرب على اليمن، مُحمّلاً مسؤوليّتها للملك وولي العهد.

وتفيد «معلومات» المعارض السعودي الشاب، عمر بن عبد العزيز الزهراني، الذي يبثّ من مونتريال برنامجاً يومياً على «يوتيوب» حول الأوضاع في السعودية، بأن الولايات المتحدة بدأت تضغط في ملفّ الأمير أحمد، لكن ترتيب الأولويات الأميركية يقضي أوّلاً بالانتهاء من الملفّ النووي الإيراني، ثمّ التفرُّغ للشأن السعودي. ويمثّل الزهراني، الذي صنّفته شركة «ماكنزي» واحداً من كبار المؤثّرين على «تويتر»، أحد شواهد شراسة المعارضة السعودية المتزايدة، والدعم الذي تتلقّاه في الغرب. شاهد آخر على هذه الشراسة هو سعد الجبري الذي يخوض من تورونتو، في كندا أيضاً، معارك قضائية ضدّ ولي العهد؛ إذ إن مجرّد تجرّؤ الجبري على التقدُّم بشكوى ضدّ ابن سلمان أمام محكمة أميركية، بتهمة إرسال فرقة موت هي «كتيبة النمر» المكوَّنة من 50 رجلاً، لاغتياله في الفترة نفسها التي اغتيل فيها خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول عام 2018، يدلّ على وجود معارضة أكثر تماسكاً. ومن يرَ حجم تغطية أخبار الجبري في الصحافة الغربية، يدرك الموقع الحسّاس الذي يحتلّه الرجل كأقوى معارض سعودي. فهو يعرف الكثير عن العمليات الاستخبارية المشتركة التي نفّذتها أميركا والسعودية، إلى درجة يصعُب معها تخيُّل أن يكون متروكاً وشأنه، ولا سيما أن بعض تلك العمليات ما زال نشطاً إلى اليوم.

لقطة لسياب داخلية أميركية لدى الإدارة الديموقراطية لإبعاد ابن سلمان عن الحكم (أ ف ب)

كما يصعُب تخيُّل أن يكون في الأصل قد علم بوجود «فرقة الموت» أو تقدّم بدعواه، من دون إيعاز. وتنقل صحيفة «فايننشال تايمز» عن مسؤول استخباري أميركي سابق قوله إن أجهزة الاستخبارات لديها ذاكرة، وتهتمّ لأمر مَن عملوا معها، والصداقة مع ابن نايف والجبري عميقة جداً، وتتّسم بمقدار كبير من الثقة.

كسب ابن سلمان جولة ضدّ الجبري في أونتاريو، حيث ثبُتت محكمة استئناف حكماً بتجميد أموال الأخير عالمياً، في دعوى فساد رفعتها شركات تابعة لـ«صندوق الاستثمار السعودي»، أي الصندوق السيادي، بإيعاز من ولي العهد، تزعم حصول ابن نايف على عمولات قدرها 1,2 مليار دولار. إلّا أن ابن سلمان يواجه إشكالية تتمثّل في أنه يذهب إلى أقاصي الأرض ليرفع دعوى فساد يُورّط فيها ابن نايف، بينما لا يقيم محاكمة علنية له في السعودية بهذه التهمة. وفي المقابل، لا تزال دعوى الجبري ضدّ ولي العهد قائمة، وأضاف إليها أخيراً اتّهام ابن سلمان بمحاولة استدراج ابنته إلى القنصلية في إسطنبول في الفترة نفسها التي اغتيل فيها خاشقجي. وتعكس هذه المعركة القضائية ما ذهبت إليه المعارضة المقيمة في لندن، مضاوي الرشيد، من أن الصراع على السلطة في نظام الزبائنية السعودي يسير وفق قواعد المافيا في تصفية الحسابات بين العصابات المتنافسة.

على أيّ حال، لا يزال المدى الذي سيصل إليه الأميركيون في إجراءاتهم ضدّ ولي العهد قيدَ التكهُّنات، على رغم التصريحات العلَنية للمسؤولين الأميركيين التي تتحاشى استفزاز ابن سلمان بعد نشر تقرير خاشقجي. لكن ما قامت به إدارة بايدن بالفعل حتى الآن، كبَل يدَي ولي العهد في حملته على المعارضين، وشجّع هؤلاء على رفْع أصواتهم. وبعد صمت أميركي طويل حيال مصير الأمراء المحتجَزين في السعودية، صدر التقرير السنوي

> **لا يزال المدى الذي سيصل إليه الاميركيون في إجراءاتهم ضدّ ولي العهد قيد التكهُّنات**

لـوزارة الخارجية الأميركية حول حقوق الإنسان في العالم، ليُعبّر عن «القلق» بشأن سلامة ابن نايف وشقيقه الأصغر نواف، إلى جانب الأمير أحمد وابنه نايف، في سجنهم. ولا يُمثّل التقرير تغيُّراً أساسياً في مقاربة إدارة بايدن للملفّ السعودي، إذ يبدو أن هدفه دفع ابن سلمان إلى تغيير سلوكه لا أكثر، خاصة أنه لم يوجَّه اتهامات إلى ولي العهد بالاسم، ولا طالب صراحة بإطلاق الأمراء، وإن كان رفع الصوت إزاء المضايقات التي يتعرّض لها المنشقّون السياسيون داخل المملكة وخارجها. هذا يعني أن الإجراءات الفعلية التي يمكن لإدارة بايدن أن تتّخذها ضدّ ابن سلمان ما زالت محاطة بكتمان، ولن تكون متاحة للتداول في الإعلام، نظراً إلى وجود تحالُف «استراتيجي» بين البلدَين. قد لا تُعرَف النيّات الحقيقية لبايدن إلّا عند استحقاق انتقال السلطة في المملكة، سواءً بوفاة الملك سلمان، أو إذا قرّر ولي العهد، في خطوة طائشة أخرى تضاف إلى سجلّه الحافل بمثلها، تدبير انقلاب على أبيه وعزله. فعلى رغم تركيز ابن سلمان السلطة كلّها في يديه، إلا أن تغيير ولي العهد في السعودية لا يحتاج سوى إلى أمر ملكي، يُوقّعه سلمان في ثانية واحدة.

تقرير

إدارة بايدن «وسيطاً» نفطيّاً: نريد أسعاراً معتدلة!

تُكمل إدارة الرئيس الاميركي، جو بايدن، سياسةً ارساها الرئيس السابق، دونالد ترامب، الذي كان كلّما ارتفعت اسعار النفط دعا الى خفضها. ولمّا انهارت هدّد السعودية بسحب الغطاء عنها إذا لم تُخفّض الإنتاج لرفعها. هي سياسة الابتزاز نفسها التي يتّبعها البيت الابيض راهناً، وان بلغةٍ اقلّ حدّة. يُحتمل ان تُضيف، فيما لو قرّر الروس الانسحاب ثانيةً من تخفيضات الإنتاج، إلى حربٍ نفطية جديدة

عشيّة انطلاق الاجتماع الوزاري الثالث لتحالف «أوبك+»، يوم أمس، عادت الولايات المتحدة إلى ممارسة الابتزاز في حقّ حليفتها السعودية، مسلّطة الضوء على أهمّية «الطاقة معقولة التكلفة». مردُّ ذلك خشيتها من أن يُقدم التحالف النفطي على زيادة الإنتاج المُقنَّن أصلاً، فتنخفض الأسعار إلى حدود من شأنها أن تؤدّي الصناعة الأميركية مرتفعة التكلفة. الحَرَج السعودي الذي تجلّى في تجديد وزير الطاقة، عبد العزيز بن سلمان، الدعوة إلى تبنّي نهج حذر، بفعل الاضطرابات التي تعانيها السوق «البعيدة من التعافي الكامل»، قابلته، على الجانب الآخر، رغبة روسية في رفع الإنتاج. ومراعاة للوجهتَين، تمكّن المجتمعون من التوصّل إلى صيغة تزيد المجموعة بموجبها الإنتاج تدريجياً، ابتداءً من الشهر المقبل بـ 350 ألف برميل في اليوم، ومثلها في حزيران/ يونيو، على أن يرتفع إلى 400 ألف بوميل في الشهر السابع.

وبموجب هذا الاتفاق، يصبح حجم التخفيضات الطوعية التي تنفّذها «أوبك+»، منذ انهيار أسعار النفط في 2020، عند ما يزيد قليلاً على 6,5 ملايين برميل يومياً اعتباراً من أيار/ مايو، مقارنة مع التخفيضات الحالية التي تقلّ قليلاً عن سبعة ملايين برميل يومياً. وبعد الاجتماع، اعرب وزير الطاقة السعودي عن اعتقاده بأن «ما فعلناه اليوم (أمس)، إجراء محافظ جدّاً»، مضيفاً إن مستويات الإنتاج قد تخضع للتعديل في الاجتماع المرتقب يوم الـ 28 من الشهر الجاري. وإذ لفت إلى أن القرار المتَّخذ لم يكن بتأثير المحادثات مع المسؤولين الأميركيين، قال ابن سلمان إن المملكة ستتخلّص تدريجيّاً من خفضها الإضافي الطوعي البالغ نحو مليون برميل يومياً. وعلى رغم هذه التأكيدات، بدا واضحاً أن إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، استأنفت طلقساً كان سائداً إبّان عهد دونالد ترامب الذي ضغط على السعودية لإرساء اتفاق الثاني من نيسان/ أبريل 2020 (وضع حدّاً لحرب أسعار مُدمّرة بقيادة السعودية وروسيا، وينتج منه اقتطاع غير مسبوق في إنتاج النفط يوازي 10% من الإمدادات العالمية). اليوم، وبعد مرور سنة على الاتفاق، وما حدث في خلالها من تغييرات على مستوى القيادة الأميركية، يبدو أن شيئاً لم يتغيّر، وهو ما ظهّره الاتصال الذي أجرته وزيرة الطاقة الأميركية، جنيفر غرانهولم، بنظيرها السعودي، لتُجدّد التشديد على «أهمّية التعاون الدولي لتأمين مصادر طاقة للمستهلكين ذات موثوقيّة وبأسعار في المتناول». وتزامنت الأنباء عن المكالمة مع مؤشرات إلى تغيُّر التوجّه في المناقشات غير الرسمية بين أعضاء «أوبك+»، بعد مكالمة أخرى جمعت الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، إلى وليّ العهد السعودي، محمد بن سلمان؛ إذ قال مندوبون في المجموعة، قبل أيّام قليلة، إن الأخيرة ستُبقي على الأريحية في إنتاج النفط في ظلّ التخفيضات الحالية كما هي، نظراً إلى الضبابية التي تكتنف توقّعات الطلب وسط موجة جديدة من إجراءات الإغلاق المرتبطة بوباء «كورونا». ولكن، في الساعات الـ 24 الأخيرة التي تلت بدء الاجتماع، قالت مصادر لـ«رويترز» إن دفّة المحادثات تحوّلت صوب زيادة محتملة للإنتاج.

> **دعا وزير الطاقة السعودي إلى تبنّي نهج حذر، بفعل الاضطرابات التي تعانيها السوق (موقع «أوبك»)**

وباستناداً إلى ما سبق، حدّد وزير الطاقة السعودي التوجُّه في كلمة تمهيدية، قال فيها إن «الوضع العالمي أبعد ما يكون عن التجانس، والانتعاش أبعد ما يكون عن الاكتمال»، مشيراً إلى «بوادر تحسّن كبير» على صعيد الطلب، لكن «البحر لا يزال هائجاً»، ومكرّراً ميزات النهج «الحذر والمعتدل» للكارتيل. من جهته، ألقى نائب رئيس الوزراء الروسي، الكسندر نوفاك، المسؤول عن الطاقة والذي تحدّث أيضاً في بداية اللقاء، خطاباً أكثر تفاؤلاً من نظيره السعودي، مُرحّباً بـ«نتائج» حملات التطعيم حول العالم. وقال: «نلاحظ استمرار تعافي الاقتصاد»، مُقدّراً العجز الحالي في السوق بمليوني برميل يومياً. ولكن بعد بداية لهذا العام أفضل من العام السابق، أدّت موجة ثالثة من العدوى في أوروبا وانتشار الفيروس بسرعة عالية في أسواق واعدة للطلب على النفط الخام، مثل الهند، إلى إضعاف معنويات معظم المنتجين وبشكل كبير. وفي تقريرها الأخير في منتصف آذار/ مارس، جاءت تقديرات «الوكالة الدولية للطاقة» قاتمة؛ فبعد الصدمة الصحّية، يُتوقّع أن يحتاج الطلب العالمي على النفط إلى سنتين للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة، بحسب توقّعاتها.

(الأخبار)

الحدث

الاتفاق الصيني - الإيراني يستنفر تل أبيب: توصيات بحوار «رفيع» مع بكين

استنفر اتفاق التعاون الاستراتيجي الإيراني - الصيني الدولة العبرية، باعتباره تهديداً ذا أبعاد وجودية لها، إذ إن الاتفاق حيّد، إلى حدّ كبير، رافعة الضغط الاقتصادي الأميركي على طهران، وأكسب الأخيرة نقاطاً إضافية في أيّ عملية تفاوُضية مستقبلية. كما أنه وضع اللبنة الأولى على طريق مسار تصاعدي جديد في قدرات إيران وحلفائها. ومن هنا، كانت الدعوات الإسرائيلية إلى وضع المعاهدة موضع الفحص الاستخباري الدائم، فضلاً عن بدء حوار مماسس مع الولايات المتحدة في شأنها، وآخر موازٍ مع الصين من أجل شرح التهديد الذي تُمثّله إيران

علي حيدر

أشعل توقيع الاتفاقية الصينية - الإيرانية للتعاون الاستراتيجي الضوء الأحمر لدى الأجهزة المختصة ومعاهد الأبحاث والخبراء في كيان العدو؛ لكون ذلك يُمثّل، بحسب تقديراتهم ومخاوفهم، مُتغيّراً استراتيجياً ستكون له تداعياته على مجمل الوضع الإقليمي، وعلى الأمن القومي الإسرائيلي. تعاملت إسرائيل، ولا تزال، مع صمود إيران الاقتصادي وتجاوُزها مفاعيل الحصار و«الضغوط القصوى» على أنه تحدٍّ استراتيجي يفرض عليها أن تدرس في ضوئه خياراتها البديلة. ولذلك، تتجاوز معطيات الوضع الاقتصادي في إيران، بالنسبة إلى تل أبيب، أبعادها المهنية والتقنية، إلى كونها معطيات ساحة المواجهة الرئيسة التي تخوضها الولايات المتحدة والمعسكر الغربي، لمصلحة إسرائيل، وللحفاظ على هيمنتها على المنطقة. فكيف إذا ما اقترن هذا الصمود، في ظلّ استمرار تعاظُم القدرات العسكرية النوعية والكمّية، بتعاوُن استراتيجي شامل مع الدولة التي تُنافس على المكانة الاقتصادية الأولى في العالم؟

يُشكّل الاتفاق بين بكين وطهران مؤشراً كاشفاً إلى فشل السياسة الأميركية - الإسرائيلية حيال إيران، سواءً في ولايتَي باراك أوباما أو دونالد ترامب؛ فلا الأوّل نجح في إحداث تحوُّلات في الداخل الإيراني، ولا الثاني حصّد نتائج من سياسة «الضغوط القصوى». كذلك، يؤكّد الاتفاق أن إيران أبعد ما تكون عن السناريوات التي تُروّج لها إسرائيل، إن لجهة مفاعيل العقوبات الأميركية، أو حتى العزلة الدولية. فما جرى بين بكين وطهران يمثّل صفعة، في المضمون والتوقيت، لمحاولات إدارة جو بايدن تقمير عقوبات ترامب، بهدف انتزاع تنازُلات نووية وصاروخية وإقليمية من الجمهورية الإسلامية. وما يُضاعف أهمّية فشل الرهان على العقوبات، قبل اتفاق التعاون الصيني - الإيراني وبعده، أنه يُبطل الخيار الرئيس الذي تُراهن عليه تل أبيب ومعها واشنطن، خاصة في ظلّ الارتداع الأميركي - الإسرائيلي عن الخيار العسكري في مواجهة البرنامج النووي الإيراني، تجنّباً لتداعيات تؤدي إلى إشعال المنطقة بأكملها، إضافة إلى المخاوف من اليوم الذي يلي أيّ سيناريو عسكري، لجهة خيارات إيران النووية.

في البُعد الدولي، يمثّل اتفاق التعاون مع إيران، أيضاً، تحدّياً صينياً لإدارة الأميركية، لكونه يحصل مع الجمهورية الإسلامية التي تُشكّل قاعدة المواجهة ضدّ الولايات المتحدة. وتدرك تل أبيب أن تفاقُم الصراع الصيني - الأميركي، والروسي - الأميركي، يمنح طهران هامشاً أوسع للاستفادة من هذا التناقُض لمصلحة تعزيز موقعها وحلفائها في التوازنات والمعادلات الإقليمية القائمة. وفي ضوء هذه المعادلة، يتشكّل تركيب رباعي شديد التعقيد: إسرائيل، الحليف الاستراتيجي الخاص للولايات المتحدة، والتي تُعتبر شريكاً اقتصادياً للصين، التي تُعدّ في الوقت نفسه خصماً استراتيجياً للولايات المتحدة وتحدّياً لها على المستوى العالمي؛ والصين، التي تُمثّل شريكاً اقتصادياً لإسرائيل، تعقد اتفاقاً للتعاون الاستراتيجي مع إيران، التي تُمثّل تهديداً استراتيجياً للأمن القومي الإسرائيلي، وتهديداً وجودياً وحلفائها في المنطقة. ويتزايد القلق، لدى الأجهزة الإسرائيلية إخفاء مخاوفها من أن نتائج تنفيذ اتفاق التعاون الإيراني - الصيني «تُحيّد إلى حدّ كبير رافعة الضغط الاقتصادي الأميركي، وتُعزّز الموقف التفاوضي الإيراني»، وهو ما يعني، عملياً، تبديد الرهان على خيار إخضاع إيران أو على الأقلّ إضعاف موقفها نسبياً في أيّ مفاوضات لاحقة، وما سيسهم، أيضاً، في تعزيز مكانتها الاستراتيجية وحلفائها في المنطقة. ويتزايد القلق، لدى الأجهزة الإسرائيلية

يشكّك الاتفاق بين بكين وطهران مؤشراً كاشفاً إلى فشل السياسة الأميركية - الإسرائيلية حيال إيران (أ ف ب)

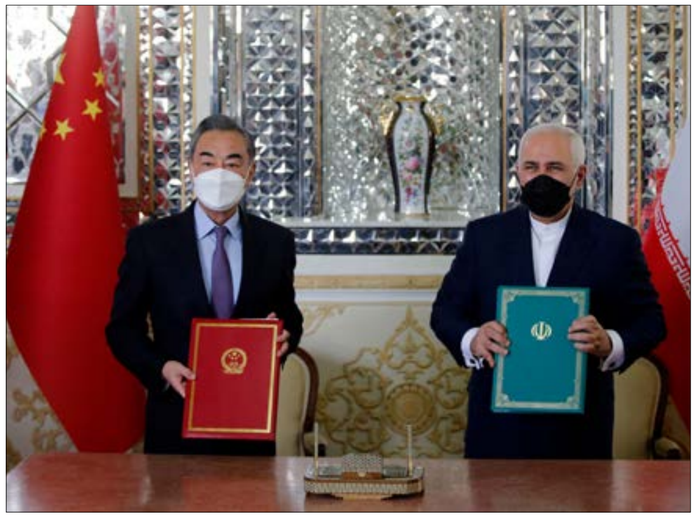

تجد إسرائيل نفسها أمام تقاطعات شديدة التعقيد، وفي مواجهة معضلة حقيقية

المختصة، من حقيقة أن إيران التي صمدت سابقاً في مواجهة الضغوط الأميركية القصوى، سيكون حالها أفضل كثيراً بعد بدء تنفيذ المشاريع الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية بموجب المعاهدة المُوقّعة مع الصين، الأمر الذي سينعكس على المنطقة بالمجمل.

انطلاقاً من هذه الوقائع، كان تحذير الباحث في شؤون الأمن القومي، دان شيفتان، من أن التهديد الذي يُمثّله تطوُّر التعاون الإيراني - الصيني ينطوي على أبعاد وجودية. وشيفتان، كما بقية الخبراء في كيان العدو، يُقدّرون مفاعيل أيّ متغيّر بهذا الحجم، ليس بالنظر إلى اللحظة السياسية والنتائج الفورية والمباشرة، بل ينظرون إليه بعيون المستقبل. وليس الأمر جكراً على هذا الاتفاق تحديداً، بل ينسحب على كلّ ما يُسهم في تعزيز قوة إيران الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، والذي ينعكس بدوره على مكانة إسرائيل الاستراتيجية، وعلى المعادلات الإقليمية، ويسهم في تعزيز المسار التصاعُدي لمحور المقاومة. في المقابل، تُراهن إسرائيل على أن المدى الذي يمكن أن يبلغه هذا الاتفاق، على مستوى التطبيق العملي، مرتبط إلى حدّ حاسم بالعلاقات الأميركية - الصينية، وخاصة أن توقيعه أتى في لحظة احتدام الصراع مع الولايات المتحدة. وبهذا المعنى، كان التوقيت الصيني مقصوداً وهادفاً. وبالنسبة إلى إيران، فإن التعاوُن مع الصين يمثّل ترجمة لخيار إيراني استراتيجي في تعزيز العلاقات مع الشرق في مقابل الغرب، الذي يحاول إخضاعها وانتزاع التنازلات منها. وانطلاقاً من الخطورة التي ينطوي عليها هذا المستجدّ في بيئة إسرائيل الإقليمية، ولما يؤشّر إليه من مآلات تتّصل بالبيئة الدولية، أوصى «معهد أبحاث الأمن القومي» في تل أبيب بمجموعة خطوات تمثّل انعكاساً للضوء الأحمر الذي يبدو أنه خُيّم على جهات التقدير والأبحاث في تل أبيب. ومن ضمن تلك التوصيات التي قدّمها رئيس دائرة التخطيط الاستراتيجي في شعبة التخطيط في الجيش الإسرائيلي، العميد آساف أوريون، دعوته إلى ضرورة الحفاظ على متابعة استخبارية منظّمة ومنهجية للعلاقات الصينية - الإيرانية، لجهة ما قد يترتّب عليها من تطوُّر للتهديدات على إسرائيل. وفي الوقت نفسه، دعا أوريون، أيضاً، إلى حوار رفيع المستوى مع الصين، يتمّ خلاله طرح قلق إسرائيل من التهديد الذي تُمثّله إيران، وإلى العمل عبر قنوات إقليمية ودولية من أجل التخفيف من تهديدات طهران وإبعادها عن إنتاج أسلحة نووية.

وإدراكاً لمحدودية الدور والتأثير الذي يمكن أن تُحقّقه تل أبيب في هذا المسار، أوصى أوريون صنّاع القرار في تل أبيب بالسعي إلى حوار استراتيجي مع الولايات المتحدة حول العلاقات الصينية - الإيرانية، على المستويات كافة، مقترحاً صياغة «مخطّط مرجعي» يتمّ تحديثه بشكل دائم لإدارة المخاطر الخاصة بالعلاقات مع الصين، وإجراء مسح للمخاطر التي تنطوي عليها العلاقات بين الأخيرة وإيران، والعمل على الموازنة بين الأبعاد الاستراتيجية والأمنية في السياسة الصينية، في إطار تقدير وضع للأجهزة الاستخبارية والتخطيط الاستراتيجي وتخطيط السياسات. هكذا، تجد إسرائيل نفسها أمام تقاطعات شديدة التعقيد، وفي مواجهة معضلة حقيقية. فلا هي قادرة على تجاوُز الخطوط الحمر الأميركية في علاقاتها مع الصين، ولا في استطاعتها الاصطفاف إلى جانب الولايات المتحدة في استعداء الصين، وهو خيار تعرف أنها ستدفع ثمنه غالياً في الاقتصاد والأمن القومي، من بوّابة إيران وحلفائها. كما أنها لا تقدر على تجاهل المخاطر التي سيُرتّبها اتفاق التعاون الصيني - الإيراني. باختصار، يكشف القلق الإسرائيلي من ذلك الاتفاق، مرّة أخرى، الضعف الاستراتيجي الذاتي لكيان العدو، حتى في ظلّ تحالُفه الخاص مع الولايات المتحدة.

لقة خطة فتحاوية بديلة تقضي بإضعاف قائمة البرغوثي ـ القدوة لم تذويبها في كتلة الحركة النيابية (أ ف ب)

فلسطين

خطّة «فتح» البديلة: استغلال الانتخابات لإضعاف البرغوثي

على رغم حالة التشظّي التي تعانيها «فتح» انتخابياً، تشير استطلاعات الرأي إلى أن مجموع ما ستحصده سيكون أكثر من نصف المقاعد. لكن الخلافات الحادّة بين قوائمها الثلاث ستمنع إعادة توحُّدها من جديد تحت قبّة «المجلس التشريعي»، ما يعطي فرصة لتكون «حماس» هي الكتلة الكبرى

غزة ـ رجب المدهون

بينما يُخطّط أعضاء في «اللجنة المركزية لحركة فتح» لاستغلال دخول قائمة ناصر القدوة ـ مروان البرغوثي في الانتخابات، من أجل تقليص فرص القيادي الأسير في «وراثة فتح» بعد رئيس السلطة، محمود عباس، تتعاظم الخلافات «الفتحاوية» الداخلية، وخاصة بعد إعلان «القائمة الرسمية» التي لم تُرضِ كثيرين في القواعد التنظيمية، نتيجة ما وصفوه بـ«التوزيع الجغرافي غير العادل» في عدد من مدن الضفّة المحتلة وقطاع غزة، ولا سيما في جنين وخانيونس. ويقول مصدر «فتحاوي»، لـ«الأخبار»، إن المركزية وقعت في مشكلة خلال تشكيل القائمة، ولم تستطع إرضاء قواعد الحركة في مختلف المناطق التي طالبت بأن يكون مرشحوها ضمن أوّل 50 اسماً في القائمة، وهي «الأسماء شبه المضمونة لدخول المجلس التشريعي طبقاً للمعطيات التي تُقدّر حصول فتح على ما بين 35 ـ 40% من المقاعد». وذكر المصدر أن اللجنة لم تستطع إرضاء قرابة 50% من القواعد التنظيمية في مختلف المناطق، الأمر الذي يشير إلى أن ما حدث يدفع إلى قضم جزء غير بسيط من قاعدة الحركة الشعبية، واتجاه جزء آخر للتصويت للبرغوثي في جنين، ولمحمد دحلان في خانيونس. ولا تزال معضلة البرغوثي حاضرة على طاولة «المركزية»، التي وقعت في حرج من تطبيق اللوائح التنظيمية عليه، كونها تقضي بفصله من الحركة، مثلما فعل مع عضو اللجنة، ناصر القدوة، الشهر الماضي. ويبدو أن عباس يُفضّل الصمت حالياً، على رغم أن أعضاء في اللجنة يريدون تنفيذ هذا القرار لإظهار حزْم القيادة في ملفّ الانتخابات، فيما يُقدّر آخرون أنه سيؤدي إلى زيادة الشرخ وسيؤثّر في حظوظ «فتح» في الفوز، وأن الواجب دراسة إمكانية محاورة البرغوثي بعد الانتخابات لضمان ألّا تتشتّت كتلة الحركة لمصلحة قوائم أخرى، وخاصة قائمتَي دحلان و«حماس» اللتين ظهرتا أكثر تنظيماً وترتيباً.

يُفضّل عباس الصمت حالياً، على رغم أن أعضاء في «المركزية» يريدون تنفيذ القرار

لذلك، تُركّز خطة «المركزية» حالياً على دخول قائمة البرغوثي الانتخابات، مع العمل على تقليص فرصها كي تحصل على أقلّ من عشرة مقاعد، بما يؤدّي، بالتالي، إلى إضعاف شخصية البرغوثي التي يُنظر إليها على أنها مهدّدة لخلفاء عباس (الذي يناهز 83 عاماً)، الطامحين إلى وراثته خلال السنوات المقبلة. وإلى جانب هذه المشكلة، خرجت رسائل احتجاج على «القائمة الرسمية» بالرصاص، وشهدت ليلة تسجيل القائمة حالة فلتان أمني وفوضى وإطلاق رصاص في الهواء بشكل ضخم، بعدما خرج مسلّحون في مخيم جنين وقباطية واليامون وبلدات أخرى احتجاجاً على تهميش مناطقهم في القائمة. أمّا في ضواحي القدس، فأطلق عناصر من «فتح» في مخيم قلنديا وسميرا ميس وكفر عقب الرصاص بشكل كثيف أثناء توزيعهم بيانات تُطالب قيادة الحركة باختيار قيادات وازنة عليها إجماع من المنطقة ضمن القائمة، فيما تعرّض منزل المرشّح في قائمة «فتح»، زياد الحموز، في مخيم الفوار في الخليل لإطلاق نار، ما أدّى إلى أضرار مادية.

إزاء ذلك، حذّر ضبّاط في جيش الاحتلال من حالة الفلتان في الضفة، حيث يسعى طرف في السلطة إلى إظهار سيطرته وقوته، في وقت لا تتدخّل فيه الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وهو ما يُظهر تآكل مكانة السلطة. ولفت هؤلاء الضباط إلى أن الجيش رفع حالة التأهّب، وأنه يُجري الاستعدادات لحشد قوات أخرى قبيل الانتخابات «تحسُّباً لهجمات فلسطينية»، مشيرين إلى أنه في حال قرّر عباس إلغاء الانتخابات بذريعة انتشار فيروس «كورونا» أو بسبب تدخُّل من الاحتلال، فإن هذا قد يؤدي إلى موجة تصعيد في أنحاء الضفة.

في شأن آخر، كشفت مصادر عبرية عن رفض عباس تلقّي اتصال من وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، قبل نحو شهر ونصف شهر، مشيرة إلى أن الخارجية الأميركية كانت تُنسّق لمكالمة بين بلينكن وعباس، لكن الأخير رفض استقبالها لأنه أصرّ على اتّباع البروتوكول في هذه الحالات، وهو أن يكون الاتصال الأول معه من الرئيس نفسه، وليس من أيّ وزير، وخاصة أن جو بايدن لم يتّصل بعباس منذ تولّيه الرئاسة، على رغم إعلان نيّته إعادة العلاقات المقطوعة مع السلطة واستئناف المساعدات. مع ذلك، حوّلت الإدارة الأميركية، من دون الإعلان رسمياً، 15 مليون دولار إلى رام الله من أصل 75 مليوناً تمّ التصديق عليها، وفق صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية.

مقالة تحليليّة

إسرائيل تخسر المواجهة البحريّة: ماذا لو قرّرت إيران استمرارها؟

يحيى دبوق

خسرت إسرائيل الحرب البحرية التي بدأتها في مواجهة إيران. وهي نتيجة كانت متوقّعة حتى قبل أن تُقرّ بها الأولى بالموازبة؛ إذ لا تُوازن بين الجانبَين الحرب البحرية. أمّا السؤال الذي يُقلق تل أبيب، فيتعلّق باليوم الذي يلي: هل تتحوّل البحار لتكون خياراً إيرانياً لتفعيل ردود طهران ربطاً بجبهات وساحات أخرى، غير بحرية؟

تدرس تل أبيب جيّداً فاعلية أيّ اعتداء تقوم به ضدّ أهدافها، وفقاً لمعادلة الكلفة والجدوى، من دون التقيُّد بتأثير قصير المدى فحسب. فالمخاطرة تكون محسوبة جيّداً بناءً على تقديرات استخبارية مبنيّة ـ بدورها ـ على ما تراه هي من لدى أعدائها. الحرب البحرية التي بدأتها إسرائيل في مواجهة إيران هي مصداق لما ورد؛ إذ بأتت هذه الحرب فرصة لإيران بعدما تبدّى لإسرائيل أنها فرصة لها هي. خطأ تل أبيب الاستخباري يتركّز في فشلها في تقدير نيّات طهران، وإرادة صاحب القرار فيها للردّ على اعتداءات تل أبيب البحرية، إذ يُستبعد أن تكون تقديرات إسرائيل قد أخطأت في ما يتعلّق بوجود القدرات المادية لدى الجمهورية الإسلامية على الردّ والإيذاء. لكن إنهاء المواجهة البحرية بين الجانبين ليس نتيجة لقرار يَصدُر عن أحد طرفَي المواجهة، بل يجب أن يكون صادراً عن الطرفَين، وهنا مكمن التهديد الذي تسعى إسرائيل إلى الحؤول دونه. وإذا كان القرار الإسرائيلي هو التراجُع، فلا شيء يضمن تراجُع إيران، ليس في ما يتعلّق بالمواجهة نفسها فقط، بل في كونها باتت محلّاً لردود طهران، ضمن الخيارات الموجودة على طاولة القرار في الجمهورية الإسلامية، للردّ على اعتداءات إسرائيل في ساحات مواجهة أخرى غير بحرية. ما يقلق تل أبيب أن وجود الخيار البحري لدى طهران، ربطاً بساحات أخرى، سيكون حاضراً لدى الأولى في حال درست إمكان اللجوء إلى اعتداءات غير بحرية، اعتادت أن يكون الردّ عليها غير تناظُري؛ بمعنى أن خسارة إسرائيل في الحرب البحرية ضدّ إيران لا تقتصر على هذه الحرب ذاتها، بل من شأنها الإضرار في القدرة الإسرائيلية، بما يتجاوز الماء إلى خلافه. تقدير تلك الخسارة الإسرائيلية وما يتّصل بها، وتحديداً في ما يتعلّق بالحرب الأوسع بين الجانبَين، يجد ما يؤكّده في تسريبات ومنشورات إسرائيلية. تُظهر تعذُّر الإقرار بالتراجع لدى الإسرائيليين. بالطبع، جزء من هذه المنشورات يتحدّث مباشرةً إلى الجانب الإيراني لإيصال رسالة تهدئة على الساحة البحرية، وكذلك تبرير التراجُع الحالي عن المواجهة، وإن بالموازبة أمام الجمهور الإسرائيلي. وعليه، تكون رسالة إسرائيل مختلطة بين الإقرار بالتراجُع غير المباشر، وإنكاره، وسَوْق مستوى مرتفع جداً من التبريرات، مع إدخال عوامل أخرى ضاغطة على تل أبيب تحاول من خلالها الأخيرة أن تقول إنه إن حصل التراجُع النهائي فهو نتيجة الضغوط غير الإيرانية.

إنهاء المواجهة البحرية ليس نتيجة لقرار يصدر عن أحد طرفيها

من ناحية إسرائيل، لا داعي ولا ضرورة لأن تُعلن صراحةً أنها بمنيّة بوقْف المواجهة البحرية، بل إن إعلاناً من هذا النوع ينطوي على مخاطرة. الهدف لديها هو أن تُظهر توجُّهها للامتناع على أنه نتيجة سلسلة ضغوط غير إيرانية، في الوقت الذي تعمل فيه على إفهام إيران بأنها لا تخشى استمرار المواجهة. ووفق ما يُرد في الإعلام العبري (صحيفة «هآرتس»)، فإن المجتمع الدولي يمارس ضغوطاً على إسرائيل لوقف هجماتها البحرية، وفي المقدّمة الجانب الأميركي الذي يخشى تداعيات الهجمات على توجّهاته في مقابل إيران، وإمكان التوصُّل إلى تسوية ما في الملف النووي، بينما تشكك شركات التأمين البحري على مسامع المسؤولين في تل أبيب ـ وتحديداً بعد الهجمات الإيرانية على سفينتَي شحن إسرائيليتين ـ من أن التأمينات على النقل البحري سترتفع إلى حدّ التسبُّب بأزمة في النقل الدولي عبر البحار، مع الإشارة إلى أن 90% من واردات إسرائيل تأتي عبر البحار.

كتابات عبرية، في السياق نفسه، تُسند فعل الاعتداء الإسرائيلي، وكذلك الامتناع الحالي، إلى خلافات بين المسؤولين الإسرائيليين، وتحديداً بين الجيش الإسرائيلي و«الموساد»؛ إذ إن رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، يقف ضدّ المنازلة البحرية مع إيران، ويخشى تداعياتها اللاحقة في حال اتّساع المعركة، بينما يستسهل رئيس «الموساد»، يوسي كوهين، توجيه ضربات بحرية لإيران ويدعو إلى استمرارها. وهذا التظهير الإعلامي، الذي يبدو مُوجّهاً، هو فعلياً تمهيد للتراجُع إن تقرّر نهائياً، أو إن تقرّر توجيه ضربة بحرية ما لحثّ الإيرانيين على القبول بقاعدة اشتباك جديدة بين الجانبين، تُحيد الساحة البحرية عن الارتباط بساحات أخرى.

مشكلة إسرائيل أنها تواجه صلابة إيرانية في رفض إرساء قواعد اشتباك جديدة تحدّ من هامش المناورة لدى طهران، والذي يتيح لها مساندة موقفها وتموضعها في ساحات أخرى، بينما تبدو إسرائيل معنيّة بتحييد ذلك الهامش، والمشكلة الأخرى المرتبطة بالأولى، هي أن أدوات «إقناع» الإيرانيين بتحييد الساحة البحرية غير موجودة لدى إسرائيل. وهي إن قرّرت الضغط على طهران، فالمتوفّر لديها هو الخيار العسكري الذي من شأنه دفع إيران إلى الردّ، مع تعزّز تمسُّكها أكثر بالساحة البحرية، بوصفها محلّاً للمنازلة وجزءاً لا يتجزّأ من المواجهة الأوسع. وهنا، مكمن التهديد لإسرائيل.

قضيّة

عشر سنوات على تدشين «سدّ النهضة»
تقهقُر الطموح المصري إلى ضمانات «الحدّ الأدنى»

تحتفل إثيوبيا اليوم، بالذكرى العاشرة للبدء في تدشين «النهضة»، السدّ الذي نجحت في فرضه بسياسة الأمر الواقع، مُستغلّةً أمورا في مقدّمتها الانعزال المصري عن أفريقيا منذ محاولة اغتيال حسني مبارك في أديس أبابا عام 1996، و«ثورة يناير» التي خلقت اضطراباً سياسياً لأربع سنوات كاملة. كان السدّ فيها قد صار أمراً واقعاً. قبل أن تنتهي أيّام العسل الأثيوبية ـ السودانية التي تسبّبت في ممارسة أقصى ضغوط على مصر المتضرّر الأكبر من السدّ

القاهرة ــ رمزي باشا

بعد سنوات على الشروع في إنشاء «سدّ النهضة» الإثيوبي، بدأت الأضرار المحتملة للسدّ على السودان، بالظهور. وبالتزامن مع إطاحة نظام عمر البشير، كانت الدراسات العلمية تؤكّد وجود مشكلة حقيقية بالنسبة إلى السودان، ولا سيّما مع قصر العمر النسبي المتوقَّع للسدّ بسبب ظروف التربة، وزيادة كمّية الطمي المُتوقَّع تخزينها، وقربه الشديد من الحدود السودانية. كلّها تفاصيل لم تكن مكتملة صورتها أمام السلطة الانتقالية التي غَيّرت وُجهة تحالفها من أديس أبابا إلى القاهرة. وعلى رغم أن فكرة «النهضة» كانت وليدة المنافسة السوفياتية ـ الأميركية في القارّة السمراء خلال الستينيات، فإن المشروع لم يبصر النور إلّا بعد أكثر من أربعة عقود شهدت فيها البلدان المعنيّة تغيُّرات جذرية ليس على المستوى السياسي فقط، بل الاجتماعي والسكّاني والعسكري، الذي بات التلويح باللجوء إليه خياراً قائماً، عزّزته مصر والسودان بتكرار التدريبات المشتركة خلال أسابيع قليلة.

السبب المُعلَن من قِبَل إثيوبيا، وهو توليد الكهرباء، لا يتناسب مع كمّيات المياه التي ترغب في تخزينها في بحيرة السدّ. فنحو ستة آلاف ميغاواط يمكن توليدها من كمّيات أقلّ وفق الخبراء في مصر والسودان، فيما تضغط الأولى على الثانية بدراسات علمية تقول إن عمر السدّ يتراوح بين 25 و50 عاماً كحدّ أقصى، لأسباب عدة بينها موقعه وطبيعة الصخور وكميات الطمي التي ستُخزَّن وسيكون تأثيرها كبيراً في الأراضي الزراعية السودانية. كما تثير القاهرة مخاوف الخرطوم من سرعة العمل، لأن كمّية المياه التي سيجري تخزينها في الملء الثاني قد تُغرق العاصمة السودانية في حال قرّرت أديس أبابا لسبب ما فتْح البحيرة باتجاه الشمال، أو حدوث خلل في جسم السدّ. والمياه المخزّنة على مدار عامين ستكون كفيلة بإغراق آلاف الأفدنة في السودان، مع تسبُّبها أيضاً بمشكلات لمصر ربّما تمتلك الأخيرة قدرة نظرية حالياً على التعامل معها.

لكن مع اكتمال ملء السدّ، سيكون التهديد كبيراً للقاهرة والخرطوم معاً، وخاصة أن سعة بحيرة السدّ التي تُقدَّر بـ 74 مليار متر مكعّب تفوق الحصّة التي تصل إلى مصر سنوياً، ما يعني أن انهياره لن يُغرق السودان ويدمّره فقط، بل سينال من مدن مصرية بالكامل، ولا سيما في الجنوب، في ظلّ العجز عن استيعاب الكمّية الكبيرة من المياه المتدفقة. كذلك، تغيب أيّ دراسات علمية جازمة في شأن سلامة «النهضة» الإنشائية، وهي الدراسات التي كان يُفترض إجراؤها ما بين 2011 و2015، لكنها لم تُستكمل بسبب غياب الإرادة السياسية الإثيوبية، مع استمرار الأعمال الإنشائية في السدّ بأيّ طريقة. فعلى رغم الانتقاد المصري ـ السوداني، تسرّع إثيوبيا الخطى في تجهيز بحيرة السدّ للملء الثاني ليكون أمراً واقعاً، وهكذا لن تُعبّر المياه إلى السودان ومصر إلّا بعد اكتمال الملء الثاني على غرار العام الماضي، بعدما خُزّنت نحو خمسة مليارات متر مكعّب من المياه في البحيرة، غوّضتها مصر من انهيار «سد الرصيرص» السوداني، وزيادة كمّية المياه المتدفّقة، إلى جانب زيادة معدّلات الأمطار عن الأرقام الطبيعية.

أمّا مفاوضات السنوات العشر، فبدأت بأحاديث ودّية عبر وفود شعبية مصرية سافرت إلى إثيوبيا للقاء المسؤولين الذين قدّموا تعهُّدات بألّا يتّخذوا قرارات حاسمة الثاني ليكون أمراً واقعاً، وهكذا لن تُعبّر المياه إلى السودان ومصر إلّا بعد اكتمال الملء الثاني على غرار

> تخوّف القاهرة الخرطوم من سيناريوات كارثيّة ضررها أكبر على الأخيرة

إثيوبيا من قِبَل سياسيين مصريين بثّتها التلفزيون الرسمي على الهواء خلال حكم «الإخوان المسلمون»، وصولاً إلى الآليات السداسية التي ضمّت وزراء الريّ مع الخارجية، وليس أخيراً الآلية التساعية بانضمام مديري المخابرات، لكنها اجتماعات لم تُسفر سوى عن وثيقة وقّعتها مصر والسودان وإثيوبيا في الخرطوم، تتضمّن الاتفاق على عدم المساس أو الإضرار بحقوق البلدان الثلاثة. وقد حاول الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، التوصّل إلى اتفاق على مدار عامين تقريباً مع رئيس الوزراء الإثيوبي، أبي أحمد، لكن الأخير الذي جعله السيسي يُقسم بالعربية التي لا يجيدها في مؤتمر مشترك في القاهرة على عدم المساس بحصّة مصر في مياه النيل، هو نفسه الذي بات خصماً اليوم، ولا سيما مع إطلاق إثيوبيا اتهامات بدور لمصر في تقوية المعارضة الداخلية التي تُقلّل من قيمة السدّ مقابل أولويات أخرى على الحكومة التعامل معها.

لكن رؤية السيسي في المسار التفاوضي وضبط النفس في التصريحات الإعلامية، لم تَمنعه من التلويح باستخدام القوة في خطاب قبل أيّام في قناة السويس، حيث حذّر من المساس بحصّة مصر في النيل. مع ذلك، جاء هذا التلويح المتزامن مع تدريبات عسكرية جوية بين مصر والسودان، بناءً على تقارير مسبقة بأن التفاوُض قاب قوسين أو أدنى من الاستئناف، وهي سياسة اتّبعها «الجنرال» من قبل في الأزمة الليبية. ويبدو التلويح المصري باستخدام القوة للمرّة الأولى، وانعكاساته على المنطقة بإجبار الأطراف كافة على الدخول في الأزمة، رهاناً ناجحاً، وخاصة مع احتمالية اللجوء إلى مجلس الأمن لطلب عقوبات على إثيوبيا، وهو السيناريو الذي ستلجأ إليه القاهرة لمواجهة الملء الثالث المقرّر في صيف 2022، وخاصة أن الثاني سيمكن تحمُّل تبعاته من دون مشكلات جوهرية، وذلك باستخدام جزء من المياه الموجودة في بحيرة «السدّ العالي»، إضافة إلى التوسُّع في سياسة إعادة تدوير المياه التي تتّبعها الحكومة المصرية خلال آخر عامين.

في المحصّلة، ثمّة في جعبة المفاوض المصري أوراقٌ جيدة من شأنها أن تضمن قوّته، ولا سيما في ما يتعلّق بموارد المياه وكيفية استغلالها لتلبية احتياجات أكثر من 100 مليون مواطن، فضلاً عن استخدام سلاح الهجرة غير الشرعية التي أوقفتها مصر منذ سنوات للضغط على الأطراف الأوروبية من أجل مساندة المطلب المصري. والحقيقة أن مصر لا تملك رفاهية إنكار أن «النهضة» صار أمراً واقعاً لا يمكن إلّا التعامل معه، والاستعداد لأسوأ الظروف الناتجة من وجوده. لذلك، جلّ ما تطلبه القاهرة اليوم مرتبط بتبادل المعلومات بين البلدان الثلاثة، وتحديد الكمّيات التي يجري تخزينها كلّ عام بما لا يضرّ بمصالح السودان ومصر، وبما يتناسب مع كمية الأمطار الموجودة في كلّ موسم، إلى جانب آلية لفضّ النزاعات تكون ثابتة وملزمة للجميع من دون استثناء، على أن يكون الاتفاق ملزماً ومخالفته ذات تبعات قانونية.

لا تملك مصر رفاهية إنكار أن «النهضة» صار أمراً واقعاً لا يمكن إلا التعامل معه (أ ف ب)

تونس

استمرار تعطّل «الدستورية»: قانون المحكمة محور صراع متجدّد

أحمد السعداوي

لا يزال الصراع بين الرئيس التونسي، قيس سعيّد، و"حركة النهضة" مستمرّاً، فيما تُعدُّ تعديلات قانون المحكمة الدستورية أحدث حلقاته. وانتهت، قبل يومين، آجال تقديم الطعون في مشروع القانون الخاص بالمحكمة، وفق ما أعلنه النائب المكلّف بالإعلام والاتصال في مجلس النواب، ماهر مذيوب، قائلاً إن "أجَل الطعن المحدّد بسبعة أيام، من تاريخ مصادقة البرلمان يوم 25 آذار/ مارس على مشروع قانون تعديل المحكمة الدستورية، انتهى، لتتمّ إحالته على مصالح رئاسة الجمهورية للتوقيع والختم"، في مهلة أقصاها أربعة أيام من تاريخ انقضاء آجال تقديم الطعون، وفق مقتضيات الفصل الـ81 من الدستور. ولرئيس الجمهورية، وفق هذا الفصل، الحقّ في ردّ المشروع إلى البرلمان مع التعليل، للتداوُل ثانيةً، على أن تكون المصادقة عليه بأغلبية ثلاثة أخماس المجلس (أي 131 نائباً من أصل 217 نائباً)، وليس بأغلبية الحاضرين، كما جرى في الجلسة السابقة (تمّ التصويت على التعديلات بـ111 نائباً وتحفُّظ 8)، وهو ما سيُعقّد تعديل القانون إذا تمّت إعادته إلى البرلمان لصعوبة الحصول على أغلبية كبيرة، نظراً إلى الخلافات العميقة بين الكُتل البرلمانية.

وتكمن أهمية المحكمة الدستورية في كون مهامها تتضمّن المصادَقة على عزل رئيس الجمهورية باقتراح من البرلمان، ومعاينة شغور المنصب في حالة المرض أو الوفاة، والمصادَقة على نتائج الانتخابات، وفضّ الخلافات الدستورية في تنازع الصلاحيات بين الرئاسات الثلاث. وينصّ القانون الأساسي للمحكمة على أن عدد أعضائها 12، أربعة يرشّحهم مجلس النواب، وأربعة رئيس الجمهورية، وأربعة المجلس الأعلى للقضاء. لكن مجلس النواب لم يتمكّن في دورتيه (2014 - 2019) والدورة الحالية التي تنتهي في عام 2022، إلّا من انتخاب عضو واحد بسبب الخلافات السياسية. والجدير ذكره، هنا، أن تأسيس المحكمة الدستورية تعطّل منذ عام 2015، على رغم أن التحالُف الحاكم آنذاك بين "حركة النهضة" و"حزب نداء تونس" كان يمتلك أغلبيّة مريحة، تُمكّنه من انتخاب أربعة أعضاء للمحكمة.

وفي سياق الخلافات الدستورية بين سعيّد الذي يمنحه الدستور حقّ التأويل في غياب المحكمة الدستورية، وبين "النهضة" وحليفيها "قلب تونس" و"ائتلاف الكرامة"، يسعى هؤلاء إلى التعجيل في انتخاب بقيّة الأعضاء الثلاثة. لذلك، تمّ تخفيض عدد الأصوات المطلوبة لاختيار أعضاء المحكمة، من 145 عضواً إلى 131، وهو ما سيتيح للائتلاف البرلماني اختيار بقية الأعضاء، الأمر الذي يرى فيه بعض نوّاب المعارضة، مثل منجي الرحوي (يسار)، وعبير موسي (رئيسة "الدستوري الحرّ")، محاولةً لعزل رئيس الجمهورية، أو سحب تأويل الدستور منه وابتزازه سياسياً.

ويرى مراقبون أن المصلحة العليا للبلاد تقتضي إرساء المحكمة الدستورية، ذلك أن تونس اعتمدت في انتقالها الديموقراطي على المؤسّسات والقانون. وفي هذا السياق، يقول الكاتب الصحافي والباحث السياسي، منجي الخضراوي، في حديث إلى "الأخبار"، إن "الإشكال في هذا المشروع التعديلي للمحكمة الدستورية هو التأخّر المناقض للدستور"، مشيراً إلى أنه في "غياب المحكمة، انقسم الخبراء الدستوريون بين مَن يرى أن رئيس الجمهورية يعوّض مكانة المحكمة، ومَن يرى أنه لا بدّ من تشكيل لجنة مؤقّتة تقوم بمراقبة دستورية تشريع القوانين. إرساء المحكمة الدستورية لم يُعُد رهن جهة دون أخرى، إنما الإشكال هو في تركيبتها"، وخصوصاً أن "كلّ كتلة حزبيّة تسعى إلى الدفع باسم معيّن، وهي مستعدّة لوضع المحكمة في حالة عطل، إذ ثمّة محاولات لإعطائها نفساً حزبياً". ويتساءل عن أجر القاضي الدستوري الذي لا يتجاوز ثلاثة آلاف دينار تونسي، معتبراً أن هذه "مهزلة في حقّ قاضٍ له صلاحيات كبرى كعزْل رئيس الجمهورية، وإلغاء قوانين والتدخّل في إعلان حالة السلم والحرب"، وهو "ما يفتح الباب أمام إمكانية شرائه". ويلفت منجي إلى مسألة استفادة رئيس الجمهورية من عدم وجود محكمة دستورية، "باعتباره الضامن والمؤوّل للدستور، وكأنه يعوّض المحكمة"، معرباً عن اعتقاده بأن "الرئيس قيس سعيّد سيخترع هذا القانون، وسيتصرّف كونه رئيساً لا يمثّل شخصه، بل يمثّل مؤسسة رئاسة الجمهورية، ويعطي أولوية للمؤسسة".

> سينهي تأسيس المحكمة الدستورية الجدل الدائر والمستمرّ بين رئيسي الجمهورية والحكومة

من جانبه، يرى الباحث المتخصّص في القانون الدستوري، أيمن البريكي، في حديث إلى "الأخبار"، أن "مَن يستفيد من غياب المحكمة الدستورية هم مَن يقومون بالألاعيب السياسية، والذين لهم مشاريع بمبنية فاشية أو دينية"، في إشارة إلى بعض الأحزاب السياسية. ويشير إلى أنه "لم يتمّ تكريس الدستور التونسي بعد في عدّة هيئات ومؤسسات دستورية"، لأن "العقل القانوني ينخرط في ضوضاء صراعات سياسية غير مجدية وعُطلة". وينتقد البريكي التنقيحات التي يُعتبر "أغلبها سياسية محضة، فيما توجد عدّة إشكاليات قانونية أكثر أهمية، وتحتاج إلى المراجعة"، متسائلاً: "هل نحن أمام محكمة دستورية، أم مجلس دستوري؟". ويعتبر الباحث الدستوري أن "تأسيس المحكمة الدستورية سينهي قطعاً الجدل الدائر والمستمرّ بين رئيسَي الجمهورية والحكومة"، وسيُغلق الباب أمام كلّ "المشاكل العالقة بين السلطتَين التشريعية والتنفيذية".

يصدّر الدستور رئيس الجمهورية حقّ التأويل في غياب المحكمة الدستورية (أ ف ب)

إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
الأخبار al-akhbar
www.al-akhbar.com
هاتف 01-759500
فاكس 01-759597

إعلانات رسمية

دعوة
ورقة دعوى صادرة عن محكمة صور الشرعية الجعفرية إلى حسان محمد عبد الكريم (مجهول محل الإقامة) في الدعوى المقامة عليك من ميسون محمد عبد الكريم بمادة تخيير أولاد أساس 2020/362 وبمادة نفقة أولاد أساس 2020/405 والتي تعين موعد الجلسة فيها يوم الاثنين في 24/5/2021 فيقتضي حضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن استحضار الدعوى وإلا اعتبرت مبلغاً حسب الأصول وجرت بحقك المعاملات القانونية وكل تبليغ لك على لوحة الإعلانات في المحكمة حتى تبليغ الحكم القطعي يكون صحيحاً.
قاضي صور الشرعي الجعفري
الشيخ حسن عبد الله

إعلان
صادر عن السجل التجاري في بيروت بموجب جمعية عمومية غير عادية تاريخ 30/9/2019 تقرر بتاريخ 29/12/2020 حل وشطب شركة اتحاد التقنيات الدولية ش.م.ل. - شركة اوف شور من قيود السجل التجاري في بيروت حيث هي مسجلة تحت الرقم /682/، ورقم تسجيلها في وزارة المالية /52303/. مديرها محمد كامل ونسة. فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته خلال مهلة عشرة أيام من تاريخ أخر نشر.
أمين السجل التجاري بالتكليف
مارلين دميان

إعلان قضائي
صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت
الغرفة الخامسة العقارية
برئاسة القاضي ريما شرف الدين
وعضوية القاضيين سرحال وأبي خليل
رقم الأوراق: 2020/99
الجهة المدعية: محمد عبد القادر الحشاش
الجهة المدعى عليها: زهير حسين البكري
الجهة المطلوب إدخالها: حسام زهير البكري وهبه منذر البكري وخديجة حسين البكري وسهير حسين البكري.
الجهة المطلوب إبلاغها لمجهولية محل الإقامة: هبه منذر البدري
الأوراق المطلوب إبلاغها: استحضار الدعوى رقم 2020/99 المقدم من الجهة المدعية بتاريخ 2/7/2020 والذي تطلب بموجبه:
إلزام المدعى عليه والمطلوب إدخاله بالتكافل والتضامن فيما بينهما بتسليم المبيع وفقاً لما نص عليه العقد وبإفراز العقار المذكور أعلاه رقم 3934/ من منطقة المزرعة العقارية الى حقوق مختلف واقسام نهائياً وبالتالي فراغ وتسجيل كامل الشقة المباعة موضوع الدعوى الحاضرة الكائنة في الطابق السادس من الجهة الغربية من البلوك الأمامي من البناء القائم على العقار المذكور بالـ 2400 سهم منها على اسم المدعي.
فيقتضي عليكم الحضور الى قلم المحكمة لتبلغ واستلام الأوراق الخاصة بكم او إرسال من ينوب عنكم بموجب سند قانوني مصدق أصولاً وذلك في مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر الأخير.
بيروت في 31 آذار 2021
رئيس القلم
بشرى البستاني

تعلن جريدة الأخبار
عن حاجتها لمدققَي لغوي بدوام ليلي
خبرة لا تقل عن خمس سنوات في مجال تدقيق وتصحيح المقالات والمواضيع الإخبارية.
للمهتمين الرجاء إرسال السيرة الذاتية على البريد الإلكتروني:
HR@al-akhbar.com

يربط خليك قويعة مسار تحديث الأرسومة في تونس بثلاث تجارب هي: علي بن سالم، حاتم المكي وعمارة دبش

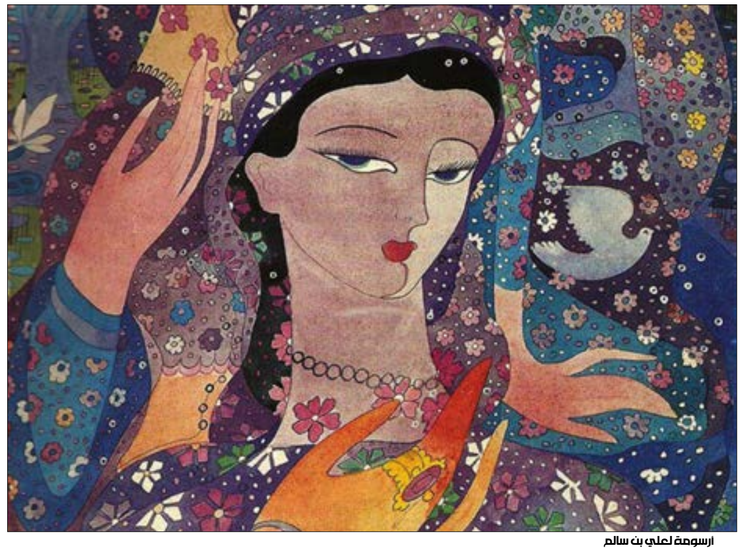

ارسومة لعلي بن سالم

فنون تشكيلية

كتاب بحثي يرصد هذا الفن التراثي الشعبي
خليل قويعة مأخوذاً بـ «الأرسومة» التونسيّة

أشرف الحساني

يبقى الباحث والأكاديمي التونسي خليل قويعة من الأسماء القليلة والنادرة، التي راهنت في ما تكتب على الفنّ بوصفه صناعة فكرية تقوم على ابتداع مفاهيم أكثر معاصرة وتلحاماً بحياتنا اليومية. اسمٌ فريد داخل مسار النقد التشكيلي التونسي، تتجاوز كتاباته النقد كمفهوم إجرائي

> قام هذا الفنّ على مفهوم التجريب وتمسّكه بالخلفية الدينية، التي تستند إلى مبدأ التوحيد

يُجيب عن كل مازقنا وأسئلتنا المُقلقة حول مصير الفرد داخل المجتمعات المعاصرة.

في كتابه الجديد «مسار التحديث في الفنون التشكيليّة: من الأرسومة إلى اللُّوحة» (دار محمّد علي للنشر ـ 2020) الذي وصل أخيراً إلى القائمة القصيرة في «جائزة الشيخ زايد» في فئة الدراسات الفنية والنقدية، يواصل خليل قويعة حفره، لكنّ هذه المرّة من خلال تشريح مسار التحديث داخل الفنّ التشكيلي التونسي، مُعطياً أهميّة قصوى للسياق الثقافي الذي تَكرّست فيه الأرسومة (الرسم على الزّجاج) منذ نهاية القرن التاسع عشر، خاصّة أنّها احتفظت بنفس الحساسية الأمريئية التي تميّزت بها بوصفها امتداداً قويّاً للفنّ الإسلامي. يرى الباحث أنّ هذا الفنّ قام على مفهوم التجريب وتمسّكه بالخلفية الدينية، التي تستند إلى مبدأ التوحيد، فبرزوز الأرسومة الزّجاجيّة قام على بعدين: «الأوّل سطحي يخاطب الإدراك المباشر وهو البعد التشخيصي، إذ هو تجسيد لقيم وأفكار ونواميس تجذّرت في المخيال الشعبي، وكانت تسكن أنماطاً في الفكر وتستمر عبر الحكايات والحكم والخرافات وتشهد على خزّان اجتماعي وثقافي متفرّع المشارب، ولكنه موحّد من حيث المرجعيات الإسلاميّة والشرقية. أما البعد الثاني، فهو ما يحيل إلى التجريد الذي يُفترض أن نتدبّره تأويليّاً، غير أنّ حضور النصّ في الأرسومة يعمل على توجيه نظرنا وقد يُغنينا عن تأويل ما هو في الأصل من صنيعة مجرّدة». لا يتوقّف قويعة عند الحدّ المُتعلّق برصد الأبعاد التقنية للأرسومة، بقدر ما ينزع نحو تفكيك بناء فضاء الأرسومة والأساس الفكري الذي قامت عليه هذه الممارسة التراثية، التي برزت قبل اللّوحة المسندية، عاملاً على تشريح كينوناتها الفنية والجمالية وما تحيل به هذه الصورة الشعبية من أسرار على مستوى طبيعة التفكير المجتمعي. فالأرسومة بطبيعتها التراثية فنٌ أكثر انغماساً في المجتمع العربي هي تُصوّر بطريقة ما عظمة الفنّ الإسلامي وإرثه الحضاري، وهو بنزّل منزلة التحديث والحداثة قبل أن تظهر اللّوحة المسندية. في هذا الأفق الكولونيالي، يأتي كتاب قويعة الحفري والراصد لمختلف مظاهر فنّ الأرسومة وتمثّلاتها داخل الفنّ العربي الإسلامي، فتحوّلها من مفهوم الإنتاج الحرفي إلى الإبداع الفني، لم يكُن بالأمر اليسير، بقدر ما هو في نظر قويعة «تحوّل أنطولوجي كبير وتوتّر إشكاليّ في بنية الوعي الثقافي نفسه داخل مرحلة تاريخيّة تلقى بضفافها على مسألة الهويّة وأسئلة الكون والاستحالة». على هذا الأساس، تساءل الباحث ما إذا كانت الحداثة تُشكّل انقلاباً على أحد مظاهر الهويّة وإذعاناً كاملاً لوافد أجنبي يدّعي الكونيّة؟ لكن الأمر الذي لم ينتبه له قويعة (وعبدالله العروي أيضاً)، أنّ مفهوم الحداثة ليس انتقائياً، وأنّ المجتمعات التي تقبل الدخول في الحداثة، تكون ملزمة بعيش المسار التراجيدي نفسه الذي مرّ به الغرب، فمنطق «ما يصلح لنا» لا يُقدّم لنا إلا حداثة مُتصدّعة وقد تخلّت عن كلّ أبعادها وحمولاتها فكرياً وسياسياً واجتماعياً.

عمل لحاتم المكي

لبلورة أفكاره منذ الفصل الثالث، فهو يحرص على مقارعة هذه التجارب نقدياً وبنفس تحليلي، لا يبارح المناهج الغربية المعاصرة وقدرتها على التأثير في بنية وعي الصورة الفنية وتحوّلاتها. اللافت عند الباحث أنّ المراجع التي يستند إليها في بلورة خطابه النقدي، تبقى مرتبطة بفلسفة الفنّ وتاريخ الجماليّات المعاصرة، فهو يتجاوز إلى حد كبير المراجع الأدبيّة الفجّة، التي نُعاينها داخل خطاب النقد الفني، كما هو الأمر لدى عدد من الأكاديميين، الذين يُسقطون مفاهيم النصّ الروائي والقصصي والشعري على الصورة بكلّ تمثّلاتها الفنية، وهذا مطب القراءات الكثيرة، التي قرأت اللوحة العربيّة بمفاهيم الأدب، من دون أن تُتيح لنفسها أوّلاً إمكانية التفكير في الشروط المعرفية، التي أسهمت في إبراز مفهوم الصورة عربياً.

لكنّ الملاحظ أنّ هذه التجارب التشكيلية تبدو كأنّها خاضعة في شروطها الجمالية وفواضعاتها الفنية إلى سياق تاريخي (الثلاثينيات) بالتحديد، يتعلّق بقدرة الفنانين التونسيين على فتح تجاربهم على تخوم الجرح ومواجهة كل أشكال التنميطات البصريّة، التي عمل الاستعمار على فرضها، ليس فقط على التجارب التونسية، وإنّما العربيّة ككلّ. لكن هذه المقاومة/ الثورة التي أبداها الفنانون، لم تكُن بشكل فجّ ومُباشر، بقدر ما جاءت بشكل تسلسلي ونتيجة تطوّر المسار الفني والوعي السياسي للفنّان، الذي وجد نفسه مُطالباً بالانخراط، في ما يعيشه المشهد العربي سياسياً واجتماعياً من شروخ وأعطاب وتصدّعات. هذه الطريقة في الثورة على الواقع، وما يحبل به من ألم وتنكيل أنتجت فناً تشكيلياً ظلّت أعماله بمثابة صور أيقونية عن واقع أو حادثة أو جرح مدينة.

من ثم، فإنّ المُشاهد لهذه الأعمال يصطدم أحياناً بتكرار فني يتمثّل في طريقة معالجة موضوعات الأرض والوطن، ومن جهة أخرى، يُصدم بجمالية هذه الأعمال من الناحية التاريخيّة وقدرتها على التقاط تفاصيل صغيرة من المشهد التونسي المعاصر وإعادة بلورته وتخييله على سطح اللوحة. تقترح غالبية الأعمال من الناحية الإجرائية نظرة مغايرة بالنظر إلى التجارب، التي انفتحت على الفضاء العمومي، فالأولى تكتسي أهميّتها انطلاقاً من عنصر الذاكرة، عن طريقة ميكانيكية الحدث ومدى تأثيره في المرحلة الراهنة وفق مستويات مُختلفة ومُتباينة على مستوى المعالجة الفنية، بمعنى أنّها خاضعة لشرط تاريخي تنطبع به وتبني عوالمها الفنية والجمالية على أساسه. هذا التماهي الجسدي مع التاريخ قد يعتبره بعضهم أنّه لا يُنتج واقعاً مُتخيّلاً، لكن هو ما يجعل اللوحة فناً وليست شيئاً آخر. لكن في بواكير التجربة التونسية يختلف الأمر، إذ يصبح التاريخ هو المعين الذي لا ينضب من قصص وحكايات تُصوّر كل أشكال المُقاومة الشرسة، التي أبداها التشكيليون في وجه القوى الاستعمار. كل هذا في مقابل التجارب الجديدة، التي بدت الأكثر تعبيراً عن قلق الواقع وميثولوجياته من خلال الإفادة من مُختلف الوسائط البصرية المُتعدّدة، التي تُتيحها ضمنياً مفاهيم الفنّ المعاصر. وتظلّ الأهميّة الكبرى، التي يتميّز بها كتاب خليل قويعة، في كونه يطرح ضمنياً بعض المفاهيم الفكريّة من قبيل: التحديث والحداثة والفنّ، بخاصّة أنّ الدراسات التاريخيّة، التي عملت على تاريخ مفهوم التحديث منذ بواكير القرن التاسع عشر، ظلّت تقف عند حدود الإصلاحات السياسية والاجتماعية وكانّ الفنّ لم يكُن له أيّ دور في الحياة السياسية العربيّة، مع العلم أنّ دوراً كبيراً لعبته الصورة في اختراق المجتمع العربي وتحريره من أساطير الواقع وقهر التاريخ.

ونظراً إلى الأهميّة التي بات يحظى بها التشكيل التونسي، فإنّ خليل قويعة يربط مسار تحديث الأرسومة في تونس بثلاث تجارب (علي بن سالم، حاتم المكي وعمارة دبش) يعتبرها طليعية وقد لعبت دوراً كبيراً في فتح الرسم الزجاجي التونسي على مفهوم الحداثة من خلال ما قامت ببلورته من مفاهيم جديدة، ظلّت بشكل من الأشكال عبارة عن مقاومة، ما يجعلها في مقدّمة التجارب الفنية العربيّة المُهمّة، سواء تعلّق الأمر باللوحة المسندية أو التجارب الأخرى، التي فتحت لنفسها آفاقاً جديدة ومُغايرة على مستوى التخييل من خلال تجاوز مفهوم اللوحة المسندية وجعل العملية الفنية تدخل في عناق مع الفضاء العمومي، كما تبلور المفهوم لدى هابرماس. هذه الطريقة في حكي الصورة وتطويع مُفرداتها البصريّة، لم تكُن تُضمر في طياتها، إلّا التجديد البصري، الذي طبعها في السنوات الأخيرة وجعلها الأكثر حضوراً داخل طوبوغرافيا الفنّ العربي المعاصر. رغم أنّ تجارب كثيرة لم تجترح أفقاً جمالياً مُغايراً مُستندة إلى مفاهيم الأرض والهوية والوطن والأصالة، لكنّها تبقى مُهمّة فنياً بالنظر إلى تاريخيّتها والسياق الذي أفرز أدبياتها الجمالية داخل مسار التشكيل التونسي المعاصر. إلى جانبها الفني، هي تشتغل اليوم كوثيقة بصريّة، تُفيد الباحث أو الناقد من أجل تلمّس الرجّات السياسية، التي ألمّت بالمشهد التاريخي التونسي وأهم طفراته ونكباته. فهذه التجارب بحكم تجريديتها في أحيان كثيرة، بدت للمُشاهد كأنّها الأقرب إلى التجريب والتخييل منها إلى التوثيق والتأريخ، بسبب النظام المفاهيمي، الذي عملت على تطويعه بصرياً ويستند إلى مفهوم التجريب، باعتباره مدخلاً عامّاً إلى طوبوغرافيا التشكيل التونسي. على هذا الأساس، يختار قويعة المحترف التشكيلي التونسي مادة

زيارة خاصّة

في موقع تصوير «خريف العشّاق»: سوريا السبعينيّات تنبعث على الشاشة

وسام كنعان

«في الحرب عليك ألّا تقف في المنتصف أو على مسافة واحدة من طرفَي النزاع، إذ سيُطلَق عليك الرصاص من كلّ صوب... عند احتدام المعارك، يجب أن تكون طرفاً، أو ألّا تكون أصلاً». نردّد هذه الكلمات التي سترد على لسان إحدى شخصيات مسلسل «خريف العشّاق» الذي نسلك طريق موقع تصويره مرّات ومرّات (كتابة ديانا جبّور وإخراج جود سعيد ـ إنتاج «إيمار الشام وبطولة: أيمن زيدان، صفاء سلطان، محمد الأحمد، أحمد الأحمد، حلا رجب، لجين إسماعيل، علياء سعيد، عبير شمس الدين...). هذه الجملة تختزل من المعاني الكثير، ولعلّها تلخّص سنوات حرب طويلة بحكمة بليغة. ترى كيف لهذا الكلام أن يصاغ على شكل مشاهد؟! وكيف لشركة إنتاج أن تستحضر روح سبعينيات القرن الماضي في هذا العصف الاقتصادي المريك؟ وماذا يخبّئ المخرج جود سعيد في جعبته بعد غيابه عن التلفزيون سنوات وفشل مسلسله الوحيد «أحمر» (كتابة علي وجيه ويامن الحجلي . 2016)؟ هل سيفضح «خريف العشّاق» الذي سيُعرض في رمضان، صراع الإخوان المسلمين مع السلطة، وسحقهم بشكل نهائي وبطريقة ربما غيّرت شكل سوريا، وأجّلت ما حدث فيها لسنة 2011؟

كلّ تلك الأسئلة ستراودنا إلى أن نصل إلى حيّ المهاجرين العريق في دمشق. أكثر شيء عليك أن تحمل همّه هنا كيف ستجد مكاناً تركن فيها سيّارتك، لتصل إلى بيت تدور فيه الكاميرا بعدما غيّر فريق مهندس الديكور علاء صبري معالمه، فبدا فعلاً كأنه هارب من سبعينيات القرن الماضي. يحرص مدير الإنتاج رامي عبيدو على أن يملأ كل مكان فراغ في الخارج بسيّارة من موديل السبعينيات، حتى يتمكّن المخرج لاحقاً من أخذ مشاهد خارجية في الشارع المتنفّذين (يلعب دوره النجم أيمن زيدان) في المسلسل، وهو يسطو بنزعته السلطوية على كلّ الشخصيات الصغيرة التي يحوط بها نفسه، صانعاً مجدها الشاسع، بشرط أن تُقسم بالولاء المطلق له وحده. وعندما يشتمّ رائحة خيانة، أو يرى ملامح انحرافة عند أحد رجاله، سيضرب بيد من حديد، بدون رأفة أو رحمة أو هوادة! هذا أحد المعطيات الجذّابة في مسلسل «خريف العشّاق» الذي يحكي ـ بحسب كاتبته ـ قصة ثلاثة شبان قرّروا مجابهة التيّار، وتحدّي الزمن، رغم جلاقته وقسوته آنذاك، أي في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. بلهفتهم وحماسهم المُتّقد، اتجهوا نحو حلمهم البسيط، لكنه في الوقت ذاته يمكن أن يكون كابوساً يشبه المشي على حواف الموت! وعند تحقيق هذا الحلم أو الكابوس، سيفتح السرد عينه بشكل متداخل بين الشخوص والجغرافيا، والحدث الراهن، وسيتقفّى الفعل الدرامي أثر كلّ الظروف والأزمات المتلاحقة، والعقبات التي رصفت طريق الحقبة الزمنية تلك من دون أن يصطفّ المسلسل مع طرف ضد آخر، لكنّه لا يقبل تغييب حقائق تاريخية جليّة!

هكذا، يأمل العمل أن يكون بمثابة جائحة حب عاصفة، طوّقتها معطيات حياتية، وسياسية واجتماعية لاهبة، فاشتعلت للحد الأقصى. كلّ ذلك سنتلقّاه بمنطق تلفزيوني سلس، لا يلقي عن كاهله مشروعية الترفيه والإمتاع والتسلية، لكن على خلفية تاريخية، هي بمثابة توثيق لمرحلة مليئة بالمعطيات، لم تتصدَّ لها الدراما التلفزيونية السورية والعربية كما يجب.

من جانبها، تشرح الكاتبة والمنتجة ديانا جبّور لـ «الأخبار» خصوصية طرح موضوع صراع الإخوان المسلمين مع السلطة في المسلسل، قائلةً: «جرّبت ألا أقدم صراع هذا التنظيم مع السلطة بقدر ما أحكي عن صدامه مع القوى المجتمعية الفاعلة، وكيف أن هذا الصراع لم يكن عسكرياً وعنفياً فقط، بل تشعّب إلى أماكن عدّة كانت بمنتهى الدهاء، إلى درجة أنّ بعض القوى التي كانت على نقيض فكري مع الإخوان، تورّطت معه ولمصلحته في هذا الصراع. ربما يكون هذا التناول هو المحاولة الجديدة في طرح موضوع الإخوان المسلمين الذين حضروا مراراً في الدراما السورية». أما المخرج السوري جود سعيد، فيرفض أن يسمّي ما حصل في مسلسله الأخير «أحمر» (2016) فشلاً، لكنّه في المقابل يتحمّل مسؤولية نتيجته وحده، ويضيف بأنه كان ينتظر الفرصة المناسبة ليعود إلى التلفزيون، ويراهن اليوم على نص ديانا جبور، قائلاً بأنّه «أمام تجربة خاصة كان عليّ خوضها انطلاقاً من النصّ المكتوب، الذي يتناول مرحلة حساسة من تاريخ سوريا، وهي سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، مع الأحداث اللاهبة التي جرت لتغيير شكل البلاد إلى الأبد. ضمن هذا المناخ، استطاعت ديانا جبور أن تنسج مجموعة من الحكايات وفق خطوط درامية تراوح بين الحب والخيانة والفقد». ويضيف مخرج فيلم «مطر حمص»: «نحن أمام حكاية ربما تشبه ما عشناه ونحن صغار أو ما عاشه آباؤنا. كذلك تكمن خصوصية التجربة في منطق التعاطي معها إخراجياً، فأن تعود إلى تلك المرحلة ليس بالأمر السهل، وتحرمك في ظل الأزمة الاقتصادية التي تشهدها سوريا، إعادة بناء شوارع واستحضار أجواء تلك المرحلة. كان علينا أن نبتكر ضمن الظروف المتاحة. علاوة على ذلك، كانت هناك مجموعة من الممثلين الذين أحاطوا العمل بوافر المهنية والعطاء الصادق. ومن الأشياء التي لم أتنازل عنها هي فريقي الفني. أردت أن أصنع معه صورة مهمّة وهو ما وصلنا إليه، إذ سينتبه المشاهد إلى أن صورة العمل خاصة جداً ومتفرّدة مقارنة بما تنجزه الدراما السورية». ومن المعروف بأن مدير التصوير في المسلسل هو وائل عزّ الدين الآتي من حقل السينما والمعروف بمنجزه المختلف عن كلّ زملائه.

أما النجمة الشابة حلا رجب التي تلعب شخصية جولييت ويشير إليها فريق المسلسل إلى أنها ستكون جوكراً حقيقياً، فتقول عن شخصيتها: «هي فتاة من مدينة اللاذقية تدرس الأدب الإنكليزي في دمشق وتعيش قصّة حب مع شاب يدرس في الفرع نفسه، وهو جارهم في مدينتها. تقع في غرامه لتشكّل معه إحدى ثنائيات العمل القائم على مجموعة ثنائيات لأصدقاء يتحولون إلى عشّاق لاحقاً. ومن خلال تفاصيل تلك الثنائيات، يكون العمل قد أخذ على عاتقه استعراض الحياة الاجتماعية لسوريا منذ السبعينيات حتى مطلع التسعينيات. الفتاة كسمات نفسية تمثّل الجموح في الخيال والطموح إلى حدود الأنانية. فقد كانت تحلم بالسفر وتحقيق طموحاتها المهنية بطريقة فاشتعلت للحد الأقصى. كلّ ذلك سنتلقّاه بمنطق تلفزيوني سلس، لا يلقي عن كاهله مشروعية الترفيه والإمتاع

حسين عباس وأحمد الأحمد خلال تصوير المسلسل

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 2 نيسان 2021 العدد 4310

صورة وخبر

من طيردبّا في جنوب لبنان إلى برشلونة، يُرسل حسين جابر كلّ مشاعر الحبّ والتأييد والفداء إلى نادي برشلونة لكرة القدم. منذ أن كان عمره ستّ سنوات، أحبَّ حسين الساحرة المستديرة ورأى في النادي الكتالوني حلمه وفي أبطاله مَثلاً أعلى. جاب لبنان وجمع نحو 150 قميصاً للاعبي النادي، اشترى بعضها من مصروفه بينما وصلته أخرى من إسبانيا. يحافظ عليها في إحدى غرف منزل ذويه، نظيفة ومرتّبة، رافضاً التخلّي عن أيّ منها. «نعم أنا مهووس... هذا النادي غيّر حياتي، صرت أحلم بالعيش في برشلونة، وجهّزت نفسي لإكمال دراستي الجامعية فيها»، يقول لـ«الأخبار». صحيح أنّ الرياح لم تجرِ كما تشتهي سفن حسين، غير أنّ زيارة برشلونة ودخول الـ«كامب نو» لا يزالان على رأس قائمة أحلامه. (علي حشيشو)

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

المخيفُ خائفاً

«أنا أخافُكم»/ قال لهم.
ذلك كلُّ ما قاله: «أخافُكم».
قالها، فصار أقلَّ خوفاً.
ولأنهم أذكياء، أذكياء بحيثُ كانوا قادرين دوماً على إخافته،
فلقد عرفوا أنّ وراءَ كلّ خوفٍ عظيمٍ كراهيةً أعظم.
لأنهم مخيفون وأذكياء
عرفوا معنى أن يُصابَ إنسانٌ بالخوف...
عرفوا معنى أنْ يجرؤَ خائفٌ على قولِ: «أنا خائف».
وفقط لأنهم عرفوا، دَبَّ في قلوبهم خوفُ صانِعي الخوف
فقالوا بلا أدنى تردُّد:
«لا بدّ من ذبحه».
قالوا، وفعلوا.
نعم، في هذا كانوا على حقّ.
لأوّلِ مرّةٍ في حياتهم، حسبوها جيّداً وكانوا على حقّ:
ذبحوا خوفَهُ فما عادوا خائفين (ما عادوا خائفين... إلى حين).
..
لا! المغفّلون لم يحسبوها جيّداً.
فالأذكياءُ غالباً ما يرتكبون الأخطاءَ القاتلة.

فاطمة بن سعيدان في «بيت القصيد»

غداً السبت، يستضيف الإعلامي والشاعر اللبناني زاهي وهبي الممثلة التونسية فاطمة بن سعيدان (الصورة) في برنامج «بيت القصيد» على «الميادين». تجيب سيدة المسرح التونسي عن أسئلة عدّة حول مسيرتها المهنية الطويلة. تتحدّث سعيدان عن شراكتها مع الفاضل الجعايبي وجليلة بكّار في فرقة «المسرح الجديد»، وما يجمعها مع هذا الثنائي إنسانياً وفنياً. كما يتطرّق الحوار إلى الأفلام التي شاركت فيها، ولا سيما مع المخرجَيْن فريد بوغدير وخديجة مكشّر التي تطلّ خلال الحلقة. ويسأل وهبي ضيفته عن نظرتها إلى الفنّ الذي تعتبره «عملاً نضالياً»، وإلى دور المسرح وغيره من الفنون في التنوير والتوعية، معرّجاً على مكتسبات المرأة التونسية خلال العقود الماضية...

«بيت القصيد»: غداً السبت ـ الساعة التاسعة مساءً على «الميادين»

ورشة في «زقاق»: لنهرب إلى الخيال

تقيم فرقة «زقاق»، بين 22 نيسان (أبريل) الحالي و20 أيار (مايو) المقبل، ورشة مسرح علاجي مجانية بعنوان «الخيال كفعل»، تسيّرها لميا أبي عازار ومايا زبيب (الصورة). على مدى خمس جلسات (مدّة كلّ منها ثلاث ساعات)، تدعو الورشة المشاركين إلى استكشاف مجسّد يهدف إلى إعادة التواصل مع أفكارهم ورغباتهم الشخصيّة، من خلال تمارين ترتكز إلى الحركة العضويّة والتنفّس والاسترخاء، بهدف التخلّص من التوتّر والضغط المفرطَيْن. ففي ظلّ الضغوط الكبيرة التي يواجهها اللبنانيون اليوم، هناك حاجة إلى خلق مساحة لقاء ودعم متبادل، للتعبير والتواصل مع المشاعر والعواطف. (آخر مهلة للتسجيل هي الأحد 11 نيسان عند الساعة التاسعة مساءً. الرابط متوافر على موقعنا)

بدعم من «القطان» بحر غزّة إن حكى

تدعو «دار قنديل» و«شبابيك ـ غزّة»، بعد غدٍ الأحد، للمشاركة في ورشة مباشرة من بحر غزّة، عبر منصة «زوم»، مع الفنانَيْن الفلسطينيَّيْن سلمان نواتي ومجدل نتيل (الصورة). اللقاء الذي يندرج ضمن برنامج «اللقاءات المعرفيّة»، يناقش دور البحر وتأثيره على أعمال الفنانين/ات وإنتاجاتهم. كما سيحاول رسم البحر وما يعنيه للمشاركين وما يلهمهم إليه صوته، ضمن بثّ مباشر من بحر غزّة. علماً بأنّ هذا النشاط يُنفَّذ بدعم من «مؤسسة عبد المحسن القطّان» عبر منحة «الفنون البصريّة: نماء واستدامة».

ورشة من بحر غزّة: الأحد 4 نيسان (أبريل) الحالي ـ الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر بتوقيت بيروت ـ منصة «زوم» (الرابط متوافر على موقعنا ـ رمز النشاط: 81261857879، رمز المرور: 046980)